الإعلام سمة العصر

الإنترنت
إعلام ضد الإعلام

عبد الحليم حمود



دار الهادي

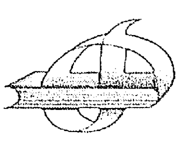


الإنترنت
إعلام ضد الإعلام

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

ISBN : 978 - 9953 - 503 - 42 - 4





للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان

Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon

E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

الإعلام سمة العصر

الإنترنت
إعلام ضد الإعلام

عبد الحليم حمود

دار الهادي
للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا تستطيع أي دولة (ولا أي شخص) ادعاء أنها ابتكرت الانترنت. والأرجح أنها تمثل سلسلة من الاختراعات المختلفة، انطلقت منذ أن اخترع مورس التلغراف وشيفرته، والكسندر غراهام بل الهاتف، وأديسون المصباح الكهربائي، وماركوني الراديو وغيرها. وفي نفس مشابه يمكن الحديث عن إسهامات أساسية في صناعة الإنترنت، سطرتها مجموعة كبيرة من علماء الرياضيات اللامعين (ينتمون إلى دول وعصور مختلفة) ابتدأت مع اكتشاف لايبزينغ للغة الرقمية في القرن الثامن عشر، وجورج بوول مؤشرات اللغة الرقمية، وتشارلز بابيج آلة تحليل الحسابات، وتواصلت مع كلود شانون وفون نيومان وغيرهم. والأرجح أن الإنترنت، بهذا المعنى تمثل إنجازاً إنسانياً كبيراً، ويصعب نسبته إلى جهد من جهة محددة بعينها.

الإنترنت عبارة عن هيكلية عامة لتبادل الملفات الرقمية، وقد صممت أنظمة شبكاتها المبنية في شكل يخدم الجميع بشكل عادل متساو. وأراد لها أساتذتها الأوائل، مثل جيروم سالتزر وديفيد كلارك وديفيد ريد وجون بوستل، أن تنقل المعلومات والبيانات بشكل لا يميز بين الأشخاص الذين يقومون بإرسالها، ولا نوع المعلومات المتدفقة عبر فضائها، ولا متلقيها.

شهدت المجتمعات المختلفة بفضل الثورة الاتصالية التي عمت،

وفي قلبها شبكة الإنترنت، كماً هائلاً من المعلومات المتاحة ساعدت في تخزينها واحتوائها ذاكرة اصطناعية عملاقة أتاحت فرص تبادلها واستخدامها. ولئن كان توافر المعلومات وتدفقها يشكلان عنصراً أساسياً من عناصر اكتساب المعرفة وتوليدها، إلا أن التوقف عند تلك الحدود أشبه ما يكون بانسياب الماء على لوح زجاج، فلا هو يتغلغل في المسام ولا هو يستقر على السطح، بل ينزلق بعيداً من دون أثر يذكر أو تأثير يلحظ. فتوافر المعلومات وتدفقها لا يضمنان بالضرورة فرص تشاطرها وخلق القدرة على اكتسابها والتمكن من استيعابها ومن ثم توظيفها في ما يخدم التنمية المجتمعية بأبعادها الفكرية والثقافية والتربوية والاقتصادية والبيئية والصحية والأخلاقية. ومن هذه الزاوية تحديداً يتخلف مجتمع المعلومات عن مجتمع المعرفة، علماً أنَّ في مقدم ما يتسبب بذلك ندرة الفكر الباعث على القلق والتساؤل والنقد. فالفكر بأدواته تلك يستطيع جلاء جوهر المعرفة أي الحقيقة الكلية ونظام الأشياء ويتمكن من إيضاح أسس المعرفة أي النشاط البشري الأكثر جدارة وكفاءة.

لا شك أنَّ الهالة التي رافقت دخول الإنترنت إلى مجتمعاتنا بدأت تتلاشى مع انتشارها، وبالتالي زالت الكثير من الأوهام حولها، لتبدأ بأخذ حدها الطبيعي، بالتحول إلى مجرد وسيلة تلبي حاجات الناس، كل حسب ظروفه واهتماماته.

مع ذلك فللإنترنت دور سياسي وإعلامي كبير، يصل حد تهديد بعض الدول، إذ أنَّ 26 دولة من أربعين تمارس رقابة على الإنترنت وتمنع الوصول إلى معلومات سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية على مواقع الكترونية.

جاء ذلك في دراسة وضعتها مجموعة جامعات بريطانية

وأميركية شمالية وشملت آلاف المواقع الإلكترونية. وقال أستاذ القانون في جامعة هارفرد جون بالفري في بيان «إنَّ الرقابة على الإنترنت تزداد في العالم أجمع». وأضاف «أن وضع بعض القوانين لتنظيم الإنترنت أمر مطلوب مع تطور هذه الوسيلة الإعلامية، لكن الرقابة والفرز يمكنهما أن يمسا على نحو خطير بالحريات المدنية والحياة الخاصة ومنع الاتصال العالمي».

وأوردت الدراسة التي جاءت نتيجة شركة بين جامعات أوكسفورد وكامبريدج البريطانيتين وهارفرد الأميركية وتورونتو الكندية تحت اسم «أوبن نت»، إن حكومات في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمنع مواطنيها من الوصول إلى معلومات تعتبر حساسة في هذه الدول وتتعلق بالسياسة والثقافة والجنس والدين.

وقالت الدراسة التي وضعت خلال عام 2006 «إنَّ الطريقة التي تحصل فيها الرقابة تزداد تطوراً مع تطور أدوات الإنترنت». وأوضحت أنه بدل أن تحجب الرقابة صفحات معينة من مواقع على الإنترنت تتناول المواضيع المحظورة، تعمد إلى منع الوصول إلى مواقع كاملة مثل «يوتيوب» و«سكايب» و«غوغل مابس». وتستهدف الرقابة أيضاً مواقع الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

إذن نحن أمام عنوان، يحتل مساحة من الحاضر ستتسع بشكل مضطرد في الستقبل، إن كان من الناحية المعرفية، أو الاقتصادية، وصولاً إلى طريقة العيش.

من هنا كان هذا الكتاب بمواضيعه المتشعبة، كمحاولة لالتقاط أكبر قدر ممكن من نواحي الإنترنت، التي تكاد تكون لامتناهية.

من الدردشة إلى القرصنة إلى الرقابة، إلى المدونات والإعلانات والصحف والشاشات وصولاً إلى الأسواق والأسهم والأرباح...

بمعنى أو بآخر نحن إزاء منظومة شديدة التعقيد، وأصعب ما فيها، الدينامية التقنية والابتكارية التي تجعلنا، أمام مشهد متحركٍ، تصعب قراءته بهدوء، والخروج بمسلمات ثابتة، سلباً أم إيجاباً.

من الكمبيوتر
إلى الإنترنت



تطور الكمبيوتر

على الرغم من كل ما يحيط الكومبيوتر اليوم من تألق باهر، فقد كانت بداياته متواضعة. وإذا ما شبهنا كومبيوترات اليوم الصغيرة، السريعة والموفرة للطاقة، بالثدييات، فمما لا شك فيه أن الكومبيوترات الأولى كانت بالنسبة إليها كديناصورات. فقد كانت ضخمة، بطيئة وثقيلة الوزن، كما كانت تستهلك كميات هائلة من الطعام. وقد لاقت نفس المصير وهو الانقراض، إلا أنه على خلاف ما حدث في حالة الديناصورات، يمكننا تفهم أسباب انقراضها.

لقد بدأ العمل على أول كومبيوتر رقمي في العالم العام 1937 بمعرفة رياضي من هارفارد هو «هوارد إيكن Howard Aiken». وقد أنهى «إيكن» العمل على الكومبيوتر الذي أطلق عليه اسم «مارك الأول Mark1» العام 1942، بمساعدة تلاميذه وبمشاركة من شركة IBM (التي كانت تقوم في ذلك الوقت بإنتاج ماكينات جدولة الكروت المثقبة). وكان ذلك الكومبيوتر مثيراً للإعجاب بالفعل، على الأقل من ناحية حجمه! فكان طوله أكثر من 50 قدماً وارتفاعه ثمانية أقدام، واحتوى على حوالي 750 ألف جزء تم توصيلها بما يقرب من 500 ميل من الأسلاك. وقد احتوى «مخ» الكومبيوتر «مارك الأول Mark1» على 3300 مفتاح كهروميكانيكي، واستغرق التفكير في تصور ذلك العملاق وتصميمه أعواماً. كما استهلك آلافاً من ساعات العمل وتم

بناؤه بالأسلوب اليدوي كلية بواسطة فنيي الكهرباء وعمال المعادن. ويمكن القول إنه كان شيئاً فريداً من نوعه[1].

كان في استطاعة «مارك الأول» أن يقوم بعمليات الجمع، والطرح، والضرب، والقسمة. وقد مكنته براعته تلك من أن يحل مكان مئات من الأشخاص ممن يمسكون بالقلم والورق لحساب جداول القذائف ذاتية الدفع.

في العام 1943 قام الجيش الأمريكي بتمويل مشروع «ج. بريسبر إيكرت J. Presper Eckert» و«جون موتشلي John Mauchly» في جامعة بنسلفانيا لبناء كومبيوتر أكثر سرعة، وقد قاما بتصميم وبناء كومبيوتر يستخدم صمامات مفرغة Vacuum Tubes بدلاً من المفاتيح الكهروميكانيكية. وكان ازدياد سرعة الوصل والفصل Switching Speed قفزة ضخمة إلى الأمام. فقد ازدادت سرعة الحساب إلى 5 آلاف عملية جمع أو300 عملية ضرب في الثانية. وفي ذلك الوقت كان الناس مذهولين من تلك السرعات التي كانوا يستوعبونها بالكاد[2].

وعلى الرغم من سرعته الكبيرة، كان للكومبيوتر «إينياك» سمات كثيرة يشارك بها «مارك الأول». فكان طوله 80 قدماً، وبلغ ارتفاعه ثمانية أقدام.

في العام 1951، استكمل «موتشلي» و«إيكرت» بناء أول كومبيوتر مصمم للتطبيقات التجارية وهو «UNIVAC»، أو الكومبيوتر الأوتماتي العام. وقد تم تسليمه لمكتب الإحصاء والبيانات المجدولة الأمريكي

---

(1) فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا، عالم المعرفة، الكويت، 2000 (ص25).

(2) م.ن، (ص26).

U.S. Census Bureau and Tabulated Data لإجراء تعداد 1950. وقد ظل الكومبيوتر يستخدم الصمامات المفرغة أيضاً، واحتوى على 1,5 كيلوبت Kilobits، أو 1,5 ألف بت Bits (وكل بت يمثل واحداً أو صفراً في لغة الكومبيوتر). وهو أول كومبيوتر يستخدم أجهزة طرفية مثل الشريط الممغنط Magnetic Tape وكان في إمكانه أن يتداول 10 مشغلات شرائط، كل منهم في حجم ثلاجة، وتستطيع تخزين مليون بايت Byte (رموز مثل A,B,C) من المعلومات. ومن جهة أخرى، فقد مثل ذلك قدرة مذهلة على التخزين في ذلك الوقت. وكان الـUNIVAC قد أتى بإبداع جديد آخر، فبدلاً من أن يقوم العامليون عليه بتفسير الأضواء المتوهجة، كان يمكنه طبع النتائج على طابعة إليكترونية.

وفي ذلك الوقت، قدر المهيمنون على إنتاج الـUNIVAC أنَّ المجموع الكلي للطلب عليه في السوق العالمي كله لن يزيد على عشر وحدات!! إلا أن الـUNIVAC ومؤسسة IBM بدآ في التنافس على ذلك السوق، الذي وإن كان صغيراً، إلا أنه بدا من الأهمية بمكان. لقد ولدت آلات التفكير المدهشة. وهكذا بدأت حروب الكومبيوتر[1].

كانت القفزة الرئيسية التالية في العام 1958. فاستخدم الجيل الجديد من الكومبيوترات، نبائط جديدة بدلاً من الصمامات المفرغة، لتقوم بعمليات الوصل والفصل، أطلق عليها اسم الترانزستور.

ثم تتالت الإضافات، وتناقصت الأوزان إلى حد وصل فيه الكومبيوتر حجم شاشة الهاتف الخلوي.

(1) فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا، (ص28).

الإنترنت

القصة معروفة تماماً، ليس لأنَّ الإنترنت لم تكن موجودة، قبل العام 1995، لكنها كانت تتداول بين أوساط محدودة، خصوصاً أوساط العلماء وبعض رجال الأعمال. كانت تلك المرحلة «موزاييك»: محطة تبادل الملفات والنصوص والمعلومات على الإنترنت. وجاء متصفح البحث «نيت سكايب» Netscape، الذي اشتهر باسم «نافيغيتور» Navigator، التي تعني البحار. وبفضله، صار باستطاعة الجمهور العام استخدام الشبكة الإلكترونية بسهولة، إلى درجة أن اسمه بات رديفاً للدخول إلى الشبكة الدولية للكومبيوتر. وسميت عملية تصفح الإنترنت ومواقعها إبحاراً. ما زال ذلك المصطلح مستخدماً لحد الآن. وفي المقابل، فأنَّ كثيراً من وعود الإنترنت الزاهية، مثل الثروات المتدفقة عبر الألياف الضوئية، والمجتمعات الإلكترونية، والمكتبات الرقمية، والجنس الافتراضي، والحب الوهمي، والحصول على أي شيء في أي مكان لأي كان، والدخول إلى جنات حياة رغدة بفضل الإنترنت وغيرها، كل تلك الوعود لم تستطع الصمود لعشر سنوات من ثورة الإنترنت وانتشارها شعبياً في العالم[1].

على رغم صفتها العنكبوتية، ليست شبكة الإنترنت مصنوعة من خيوط حاكتها عنكبوت، بل من روابط النصوص المرسلة hypertexts وبروتوكولات (أصول) نقل المعلومات، ونظم تحديد المصادر. ومع الأسف، لا يرى معظم الناس في هذه الذكرى ما يدعو إلى البهجة. ويتناسون أن هذا المولود، أي الشبكة، أدهش العالم، وفاق تصوره

وتوقعاته. وكان احتمال تضافر عدد من ابتكارات التكنولوجيا التي تؤدي إلى نجاح هذه الشبكة، ضئيلاً. ولا شك في أنَّ البشر كانوا ليعجزوا اليوم عن اختراع شبكة مماثلة، أو شبيهة بشبكة الإنترنت الحالية. وعلى رغم هذه المعجزة، يحاول كُثُر وضع حد لها، ويسارعون إلى التشكيك في مشروعيتها.

ولكن سرعان ما نمت شبكة الإنترنت، ولم يعد في وسع أحد السيطرة عليها، أو ادعاء مثل هذه السيطرة. ولو كانت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أو شركة ديزني صانعة هذه الشبكة ومخترعتها، لكان لدينا خدمة على غرار خدمة التلفزيون المدفوعة، أي وسيلة أساسها فكرة السيطرة على العقول وعلى الجيوب[1].

تحتاج شبكات الاتصال والتكنولوجيا كلها إلى نوع من الضبط المركزي. فعلى سبيل المثال، ينظم الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع الاتصالات الدولية. وهو اتحاد أسس في 1865 وتديره الأمم المتحدة اليوم. ولكن وضع شبكة الإنترنت مختلف. فمنظمة «إيكان» ICANN (مؤسسة الإنترنت لتعيين الأسماء والأرقام) الخاصة، وهي مؤسسة لا تبتغي الربح، تديرها. وتتولى «إيكان» تنظيم «نظام أسماء المجالات» Domain Name System. فتنظم العناوين التي تسمح لرواد الشبكة الإلكترونية بتصفح صفحات الإنترنت، وتبادل البريد الإلكتروني. وفي ما خص بنى الشبكة الإلكترونية التحتية، يجب تحديد الجهة المخولة إدارة وتشغيل قاعدة المعلومات التي تخزن العناوين والأسماء، وهي المقفاة بقوافي لاحقة على غرار دوت. كوم،

(1) جايمس بويل، فايننشال تايمز، [illegible] 2005

أو دوت. نت، أو دوت. إنفو، وتعيين القوافي المرمزة إلى دول بحرفين، مثل .ae (للإمارات العربية).

وتدير «إيكان» رموز بروتوكول الإنترنت، وهي سلسلة من اثني عشر رقماً تطلق على كل آلة تتصل بالشبكة، وتسمح للأجهزة الأخرى بالتعرف عليها، والتواصل معها. وهذه الأرقام خفية على مستخدم جهاز الكومبيوتر. فتقارن الخوادم الجذرية، أو الأساسية rool servers، أسماء المجالات بأرقام البروتوكول الموافقة لها. ولا يزيد عدد هذه الخوادم على الثلاثة عشر. ويعود هذا الرقم المنخفض إلى مشكلة تقنية نشبت في سنوات الشبكة الأولى، وإلى ضعف تقدير مصير الشبكة ودائرة توسعها. وتشكل هذه الخوادم أضخم قاعدة بيانات، وتنقل المعلومات إلى خوادم مساعدة منتشرة في أنحاء العالم.

ولا شك في أنَّ الشبكة الإلكترونية تستدعي تحديد معايير تقنية دقيقة ومتناسقة تضمن حسن سير الإنترنت، وتنظم انتقال المعلومات المتنوعة. فعملية إدارة الإنترنت، وتشغيل بنيته التحتية، قد تتحول إلى موضوع خلاف سياسي. وقد ينبغي تحديد معايير تَحول بين الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وبين شطب إيران من شبكة الإنترنت عن طريق إلغاء رمز هذا البلد من نظام أسماء المجالات. وعلى هذه المعايير ألاّ تلقي بالاً إلى احتجاج الصين على منح تايوان رمزاً منفصلاً عن الرمز الصيني.

ويتعاظم الجدل الدائر حول من يسيطر على الإنترنت، منذ أعوام في أوساط مغلقة. وتعتقد حكومات كثيرة وجوب استناد إدارة الإنترنت، على غرار شبكة الهاتف، إلى اتفاق يعقد بين أطراف

المجتمع الدولي. وتعتبر هذه الدول منظمة «إيكان» وسيلة هيمنة أميركية على الفضاء الرقمي. وتدعو البرازيل وجنوب إفريقيا والصين والسعودية وإيران، وغيرها، إلى إنشاء مجلس عالمي للإنترنت يتمتع بسلطات واسعة، ويشرف على حسن إدارة الإنترنت. ويسع المنظمات المدنية والأهلية والقطاع الخاص مراقبة عمل هذا المجلس العالمي. واستغلت كوبا وسورية الجدل القائم للتنديد بهيمنة واشنطن. وتصف زيمبابوي النظام الحالي لإدارة الإنترنت بأنه استعمار جديد[1].

في 3 ـ 11 ـ 2006 أعلنت شركة نيتكرافت لمراقبة الإنترنت أنَّ عدد مواقع الإنترنت في العالم تجاوز 100 مليون موقع للمرة الأولى.

وأوضحت الشركة أنها قامت بإجراء مسح على 101435253 موقع على الإنترنت في تشرين أول بزيادة قدرها 9 ملايين موقع عن أيلول. وقال ريتش ميللر المتحدث باسم نيتكرافت أن أكثر من 27,4 مليون موقع جديد أضيفت هذا العام. وتعني الأرقام الجديدة أنَّ الإنترنت تضاعف في الحجم منذ أيار 2004 عندما وصل المسح إلى 50 مليون موقع حيث كانت المدونات والمواقع الصغيرة للشركات وراء زيادة المواقع.

وقالت نيتكرافت إنَّ الولايات المتحدة لا تزال الأولى في مجال الإنترنت حيث لها 55 مليون موقع تليها ألمانيا بـ15 مليوناً فالمملكة المتحدة بستة ملايين ثم كندا بثلاثة ملايين ففرنسا بمليونين ونصف مليون موقع.

---

(1) كينيث نيل كوكيير، فورين أفيرز 1 ـ 11 ـ 2005.

من جهته، قال مخترع شبكة الإنترنت البريطاني تيم بيرنرز لي إنه قلق بشأن مستقبل الشبكة وكيفية استخدامها لنشر «معلومات خاطئة وقوى غير ديموقراطية».

وقال بيرنرز لي إنَّه إذا أطلق العنان لمثل هذه الاستخدامات دون مراجعة فيمكن أن تحدث «أشياء سيئة». وأعلن أنه يعتزم تأسيس مشروع شبكة بحث علمي لدراسة التداعيات الاجتماعية لتطور الإنترنت. وقال «إذا لم نستطع أن ندرك تطور الإنترنت فقد نعاني الكثير من الأشياء السيئة للغاية. وإنَّ بعض القوى غير الديموقراطية قد تظهر وتبدأ المعلومات الخاطئة في الانتشار عبر الإنترنت»(1).

الأرجح أنَّ فكرة التحكم بالشبكة الدولية للكومبيوتر، تحمل الكثير من التناقضات بالنسبة إلى 875 مليون مستخدم للشبكة العنكبوتية. وفي السنوات العشر الأخيرة من عمر الإنترنت، أي بعد انتشارها عالمياً، أثبتت تلك الشبكة مقاومتها العنيفة لجهود من يحاولون تخليصها من المواد الإباحية والبريد الإلكتروني المتطفل «سبام» ورسائل استدراج الزبائن بصورة زائفة «فيشينغ» وغيرها من المواد غير المرغوبة. ولذا، تبدو محاولة الإمساك بها من طرف وحيد، حتى لو كان الولايات المتحدة، أمراً مخالفاً لمجريات الوقائع اليومية للإنترنت.

وفي المقابل، تسيطر الولايات المتحدة، المهد العلمي اللوجيستي للشبكة الإلكترونية الدولية، على النظام الذي يوزع أسماء المواقع ونطاق عملها، والشيفرة الرقمية التي توصل أجهزة الكومبيوتر إليها، عبر برامج متخصصة. وتُمسك مؤسسة «إيكان» ICANN الأميركية

(1) السفير 4 ـ 11 ـ 2006.

بهذا الحق بصورة حصرية. ويثير ذلك الأمر قلق دول مثل البرازيل وإيران التي اقترحت، أثناء جولة جنيف، نقل تلك السلطة أما إلى الأمم المتحدة أو إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى، أو استحداث منظمة «هجينة» تحفظ للولايات المتحدة الصوت الأعلى في قرار يشاركها فيه آخرون.

ورفضت أميركا بصورة مستمرة تلك الاقتراحات كلها. وارتفعت أصوات منتقدة للهيمنة الآحادية الأميركية حتى في الاتحاد الأوروبي، حيث تدعم معظم الدول، إضافة إلى القاعدة الواسعة من رجال الأعمال نظام السيطرة الراهنة على الإنترنت.

وعلى سبيل التذكير، اتسمت الجولة الأولى من القمة قبل عامين، بالتركيز على انتشار الإنترنت، وتسهيل وصول شرائح عريضة، خصوصاً في المناطق أقل تقدماً في العالم، إلى الشبكة الإلكترونية وغيرها من وسائل الاتصال المتقدمة. ولا يزال هذا الموضوع حاضراً بقوة بالنسبة إلى نحو 17 ألف ديبلوماسي وناشط في مجال حقوق الإنسان وخبير تكنولوجي يتوقع مشاركتهم في القمة. وغالباً ما ترسل شركات التكنولوجيا العملاقة مثل «انتل» و«الكاتل» كبار مديريها التنفيذيين للتحدث عن مبادراتهم في شأن انتشار الإنترنت.

وفي تونس، شددت بعض الشركات العالمية على أنه من المتعذر إحراز تقدم في شأن السيطرة على الإنترنت، من دون إصلاح جذري لقوانين العمل على الشبكة الدولية. فمثلاً، يشير نائب رئيس «جمعية تكنولوجيا المعلومات الأميركية» آلن ميلر إلى أنَّ خدمة الإنترنت ستبقى مكلفة في العالم النامي. ويرجع الأمر إلى غياب المنافسة مع المؤسسات الحكومية التي تحتكر ذلك القطاع.

وعلى مدى العامين تحول التوتر بين من يملكون خدمة الإنترنت والمحرومين منها، من السؤال عمن يمكنه الوصول إليها إلى النقاش عمن يسيطر على مواقعها وخدماتها.

وأعلنت الولايات المتحدة مراراً أنها لا تنوي التخلي عن سيطرتها على نظام اسم الموقع لجهاز بيروقراطي مجهول. وفي تصريح لافت، أعلن السفير الأميركي إلى القمة ديفيد جروس أخيراً أنه يرى عدم التوصل إلى اتفاق يمثل شيئاً أفضل من اتفاق سيء. ويرى بعض الخبراء أنَّ هناك حاجة لتقليص التدخل الحكومي على الإنترنت وليس زيادته.

وعلى سبيل المثال، صرح الأستاذ في كلية دراسات المعلومات في جامعة سيراكيوزا ميلتون مولر: «حين تتحدث الحكومات عن فرض سياسات عامة على الإنترنت فإنها لسوء الحظ لا تقصد عادة حماية حقوق الإنسان وحقوق الأفراد ولا حرية الإنترنت... إنها تميل إلى تقييد النشاط الفردي والعام على تلك الشبكة»[1].

---

(1) الحياة 25 ـ 11 ـ 2005.

الملك غوغل

العالم يتكلم لغة غوغل

أصبح «غوغل»، وكان مقرّه، أول الأمر، قبواً أو مرآباً، منذ أقل من سبع سنوات، آلة مذهلة لجني الأموال. ولكن محرك البحث الذي بدأ يغزو خدمات البريد الإلكتروني، والهاتف الخلوي، ويسعى في إنشاء مكتبة عالمية، بات يشبه «الأخ الأكبر» (أي العين الراصدة التي وصفها جورج أورويل في روايته «1984»)، فهل الخوف واجب؟

يثير الأميركي لاري بايج، والروسي سيرغي برين، وهما مؤسسا «غوغل» القلق فوق ما يثيره أشرس اللاعبين في «وول ستريت». والسبب في ذلك، أولاً، هو قوة شركتهما التي ازدادت ثقلاً في بورصة الأسهم، بعد طرحها على التداول قبل نيف وسنة فقط وفاقت قيمتها السهمية قيمة شركتي «جنرال موتورز» و«وفورد» مجتمعتين. ولكن مبعث الخوف هو نزعة المؤسسين إلى بسط «سيادتهما» على المعلومات العالمية. وينظر إلى بايج وبرين على أنهما «الأخوان الأكبران» على المثال «الأوروبي» والستاليني نفسه. وثمة اعتقاد بأن «غوغل» قد يكون قادراً، في يوم من الأيام، على إطاحة «مايكروسوفت»، فيمسي القطب الأوحد في مجال تكنولوجيا المعلومات. وسطوته، إلى اليوم، مذهلة: فهو متوافر في 116 لغة، ويستخدم محرك بحث في أرجاء الكوكب القريبة والنائية. وإلى 2003، كان المحرك هدف لنحو 250 مليون سؤال، نصفها من خارج

الولايات المتحدة... ثم توقف الإحصاء، جراء تعاظم الرقم. وضربت الصفحة الأولى صفحاً عن الإحصاء.

غاية «غوغل» واضحة وبسيطة، إنها الإلمام بكل شيء، وجمع معارف الدنيا كلها، وضبط ثمرة البحث المترامي من شبكة سرية من 175 ألف كومبيوتر محفوظة في أماكن مجهولة، ثم إتاحة الكنوز هذه كلها للناس جميعاً. ولا تقدر بثمن قيمة المعارف الكونية لدى المعلنين. وتظهر في الروابط التجارية، أي المدفوعة، التي تظهر مع كل صفحة على الشاشة. وتصل الروابط ـ الشركات والمؤسسات المعلنة مباشرة برواد الشبكة، في أثناء إجرائهم عمليات البحث.

وبعد أن ابتلع «غوغل» مستندات الشبكة العالمية، يعتزم رقمنة الكتب المطبوعة كلها، وترتيبها في مكتبة «غوغل برينت» وتعتزم الشركة إخضاع تكنولوجيا الاتصالات، من هاتف وتلفزيون وفيديو إلى هيمنتها المركزية، وييسر الأمر عليها جهل مشكلة الترجمة، وهدم حاجزها. وقد يضعف «غوغل» هيمنة «مايكروسوفت» إذا كان في مستطاعه بيع أجهزة، لقاء مئة دولار، تسمح لمستخدميها بعلاقة مباشرة بالإنترنت، واطّراد نجاحات «غوغل» وانتصاراته يقلق دعاة الحريات الفردية، الذين ينظرون إلى الكم الهائل وغير المسبوق من المعلومات الشخصية المخزونة بعين الخشية والتوجس. فهذه المعلومات قد تقع بيد هيئات حكومية تستعملها في المراقبة عنوة.

ومهما كانت المآخذ على مؤسسي الشركة قاسية، فهما ماضيان في شق طريقهما. وهما قد يكونان حسني الطوية، لكنهما يظنان بأن الإصغاء إليهما جدير بجعل العالم أفضل. وهذا مصدر القلق. فالرجلان لا يقرآن الصحف، ويزعمان أن ما يفعلانه على قدر من

الخطورة لا يحتاجان معه إلى معرفة ما الذي يحدث في العالم. فهما منشغلان في صنع الدنيا من جديد، على قولهما. وقلما يتجرأ أحد على تناول «غوغل» سلباً في «سيليكون فالي» (وادي الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية في ولاية كاليفورنيا). فالشركة تحوطها هالة المنشأة العظيمة، وهي توظف نحو 100 شخص جديد وعالي التأهيل في الأسبوع. ويأمل كثر في أن يعملوا في محرك البحث أو أن يتعاقدوا مع رافد من روافده[1].

ماذا يترتب على زوال «غوغل» فجأة؟ قد يكون عليك أن تقضي وقتاً طويلاً وأنت تحصي منافع محرك البحث الذي بات لا غنى عنه. وفي هذه الأثناء، يفوتك ما ابتكرته الشركة التي تديره، وهي لم تتوقف عن الابتكار. وهذه لائحة سريعة بالمنافع المبتكرة، فضلاً عن عمليات البحث التي تصل إلى 40 في اليوم، يمد «غوغل» المسافر بالخرائط والاتجاهات، وينظم الصور على الجهاز، ويتيح برنامج «غوغل تاك» التكلم مع الأخت، والدردشة مع الأولاد، ولو كانوا معاً في المنزل. إلى ذلك: «جي مايل» للبريد الإلكتروني، و«غوغل نيوز» للأخبار، و«غوغل ريدر» لمراقبة المواقع والبلوغات المقروءة.

وفي أثناء نيّف و7 سنوات فقط، قفزت موازنة «غوغل» العامة من 100 ألف دولار، معونة مالية تلقاها مؤسساه في آب (أغسطس) 1998، إلى 108 بليون، عام 2005. ولكن الرقم الأخير، على وجه التخصيص، لا يعثر الواحد عليه بواسطة «غوغل» بل بواسطة «ياهوو»، صاحب المعلومات المالية التي تتقدم معلومات «غوغل». والحق أنَّ ثمة بدائل عن الخدمات التي يقدمها «غوغل»، وبعضها أفضل من خدماته. ومن

(1) لوبوان 3 ـ 11 ـ 2005 (ترجمة الحياة 23 ـ 11 ـ 2005).

المواقع التي تستنسخ كل ما يقدمه «غوغل» ثمة «ياهوو» و«مايكروسوفت» و«أمازون». وبعض أكثر مشروعات «غوغل» رقياً (رقمنه آلاف الكتب من خمس مكتبات كبرى وفهرستها)، يجري تقليدها في «مايكروسوفت» التي استدركت على مسألة حقوق النشر بتصوير كتب بطلت حقوقها. فالقول إنَّه لو تبدد «غوغل» غداً لما تغيّر شيء كثير، يتمتع بقدر كبير من الصحة.

وترى غالبية المعلنين أنَّ تقنية البحث عموماً، و«غوغل» خصوصاً، تحصر الجهات التي تستهدفها إعلاناتهم، وهو ما لا تقوى المطبوعات الورقة ومحطات التلفزيون عليه. وتؤدي هذه الحال إلى التهام معظم الحصص العائدة إلى صناعة الصحف، على ما بات يعلم المعلنون والصحافيون والناشرون[1].

من ناحية الأرقام أعلنت شركة «غوغل» أنَّ أرباحها للربع الأول من العام 2006 بلغت 592 مليون دولار، بزيادة قدرها 60٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبلغ إجمالي الإيرادات 25,2 مليار دولار، بزيادة قدرها 79٪ عن نفس الفترة في العام الماضي، وذلك بعد أن نفذت شركة غوغل 60٪ من إجمالي عمليات البحث على الإنترنت مقابل 50٪ في العام الماضي.

يأتي ذلك، فيما أعلن مكتب الإعلانات التفاعلية (أي.أيه.بي)، أنَّ الإعلانات الإلكترونية بأشكالها المختلفة سجلت دخلاً قياسياً جديداً العام الماضي، وهو 12,5 مليار دولار بزيادة 30٪ عن أرباح العام الماضي.

وبحسب المكتب، فإن أكثر مجالات الإعلان الإلكتروني دراً

(1) أندرو براون، بروسبيكت 1 ـ 12 ـ 2005 (ترجمة الحياة 7 ـ 12 ـ 2005).

للأرباح هي تلك المرتبطة بمحركات البحث، حيث يدفع العميل لإدراج اسمه في أعلى القائمة أو لإظهار إعلانه بالقرب من النتائج، حيث كانت وراء 5,1 مليار دولار، أي 41٪ من إجمالي الدخل[1].

غوغل يرقمن المكتبات

يحظى مشروع «غوغل» لرقمنة المكتبات بمزيد من النجاح والانتشار. فبعد رقمنة مكتبتي جامعة «كومبلوتونس» في أسبانيا وجامعة أوكسفورد في بريطانيا، وقع المسؤول عن تقنيات المعلومات في الشركة عقداً مع المكتبة الوطنية في كاتالونيا وأربع مكتبات كاتالونية أخرى. وكانت الشركة أعلنت في وقت سابق عن نيتها التعامل مع مكتبات إسبانية، ليتأكد الخبر أخيراً من طريق هذا التوقيع. وقالت الشركة الأميركية في بيان لها أنَّ «غوغل» وشركاءها، أي مكتبة مونسرات، المركز السياحي الكاتالوني، ومكتبات برشلونة، سوف ترقمن «مئات الألوف من الكتب المملوكة من القطاع العام». وتعود هذه الكتب، التي ستكون متوافرة ضمن «غوغل خدمة الكتب»، إلى أهم الكتّاب الكاتالونيين والفرنسيين والإيطاليين والألمان واللاتينيين. ويهدف هذا المشروع الضخم إلى إتاحة المجال للقراء في مختلف أنحاء العالم الإطلاع على أمهات الكتب الإسبانية، والقيام بأبحاث، أو نقل مقاطع من هذه الكتب. وقالت مديرة المكتبة الوطنية في برشلونة دولورس لاماركا: «في الماضي، وحدهم زوار المكتبة كان يمكنهم الإفادة من الكتب الموجودة فيها. من الآن فصاعداً كل من يهمه الإطلاع على ألوف الكتب الموجودة لدينا يمكنه ذلك من خلال بحث بسيط على «غوغل خدمة الكتب». ويعود اختيار «غوغل»

(1) الشرق الأوسط 30 ـ 4 ـ 2006.

للمكتبات الإسبانية إلى كون اللغة الإسبانية هي اللغة الثانية الأكثر استخداماً خارج الأطلسي.

من ناحية أخرى دخل «غوغل» خدمة الأخبار باللغة العربية وسميت بـ«غوغل أخبار العالم العربي» وهي مرتبطة بنحو 150 مصدر أخبار بالعربية كبعض المواقع التلفزيونية الأخبارية العربية ومواقع أخبارية عالمية. في صدر الصفحة، الأخبار الرئيسة ثم أخبار العالم فأخبار العالم العربي فالاقتصاد والعلوم والفنون والرياضة.

ويسير «غوغل» على خطى مواقع الكترونية مرتبطة بمؤسسات إعلامية عالمية كـ«بي بي سي» و«سي أن أن» لكنه سبق محركات البحث الأخرى إلى هذه الخدمة التي لا تزال في مرحلة تجريبية، وتنقل أخباراً من مصادر متنوعة.

وسيتمكن متصفح خدمة «غوغل» أن يراجع أخباراً مضى على نقلها نحو شهر.

ويراعي تصميم صفحة هذه الخدمة التصميم المتبع في الصفحات الإخبارية في «غوغل» في اللغات المتعددة المتوافرة، وتعرض معظم الأخبار مع صور مرتبطة بها.

أما عندما باشر «غوغل» بث لقطات لشوارع المدن الكبرى الأميركية. ويظهر بعض المارة في أوضاع حرجة فقد أثار هذا الأمر استياء المدافعين عن الحياة الخاصة في الولايات المتحدة وافتتح «غوغل» خدمة «ستريت فيو» (مشاهد من الشارع) التي تعرض صوراً مقربة لشوارع سان فرنسيسكو ونيويورك ولاس فيغاس وميامي ودنفر. وأثارت هذه الخدمة «غيرة» محركات البحث الأخرى

ووسائل إعلامية، وانطلقت منافسة جديدة بين المواقع الإلكترونية لرصد لقطات مثيرة للمارة في أوضاع محرجة. ويسهل التعرف إلى المارة عبر «غوغل»، وتطرح بعض هذه اللقطات مشاكل كبيرة، فقد ظهرت صور لعيادة في ميامي تعلن إجراء عمليات إجهاض وتظهر المتظاهرين ضد الإجهاض أمام مدخل العيادة.

يذكر أنَّ شبهات كثيرة حامت حول اللقطات الجوية للأرض التي تبثها خدمة «غوغل إيرث» بعدما كشف عن مخطط تفجير مطار جون كينيدي في نيويورك.

معايير السرية لدى «غوغل» الأسوأ عالمياً

أفاد تقرير أعدَّته وحدة رقابية مكلفة تحديد أسلوب تعامل شركات الإنترنت مع سرية البيانات الشخصية لمستخدميها، بأن محرك البحث «غوغل» احتل ذيل قائمة تلك الشركات. وأكد أن مالكة موقع البحث الأشهر في العالم هي صاحبة السجل الأسوأ الخاص بضمان الخصوصية.

ومنحت لجنة الخصوصية الدولية، شركة «غوغل» أدنى النقاط على قائمة رقابية تهدف إلى تحديد مدى جدية الرقابة الاستهلاكية وحماية الخصوصية.

وأكدت اللجنة أنَّ الفارق كان هائلاً بين «غوغل» والشركات الـ22، التي شملها البحث، وفي مقدمها «ياهو» و«مايكروسوفت» و«AOL».

وذكرت اللجنة في تقريرها، أنَّ كل الشركات «تعاني من وجود ثغرات في أنظمتها الأمنية لحماية الخصوصية، لكن أياً منها لا يشكل تهديداً حيوياً للخصوصية، بمقدار غوغل».

وسارعت الشركة إلى الرد عبر محاميها، الذي أكد في بيان

رسمي حرص «غوغل» على حماية سرية بيانات مستخدميها، مذكراً بالمواجهة الشرسة التي خاضتها الشركة السنة الماضية في مواجهة وزارة العدل الأميركية التي حاولت من خلال مذكرة قضائية، إجبارها على الكشف عن سرية طلبات البحث المقدمة عبر موقعها للعديد من المستخدمين.

وقالت نيكول وونغ، مساعدة المستشار العام لشركة «غوغل»: «نشعر بخيبة أمل بسبب استناد تقرير لجنة الخصوصية الدولية إلى معلومات مغلوطة».

ويأتي هذا التقرير في لحظة حرجة لـ«غوغل» التي فجّرت نقاشاً حاداً في الاتحاد الأوروبي، لتحديد مدى التزامها المعايير الأوروبية لحماية الخصوصية، إذ أفادت تقارير هيئات مدافعة عن حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة، بأن محرك البحث «غوغل» قد يكون بصدد انتهاك معايير حماية المعطيات الشخصية لمستخدميه عندما يحتفظ لأوقات طويلة بمواضيع بحثهم[1].

...وغوغل تحت مجهر الفلسفة الفرنسية

صدر في فرنسا كتابان يتناولان محرك البحث الأشهر في العالم: «غوغل». الكتاب الأول لدانيال إيشبياه صدر لدى منشورات «لأرشيبيل» وعنوانه «كيف سيأكل غوغل العالم». رغم عنوانه الذي قد يشير إلى محتوى جدلي أو إشكالي، يتناول الكتاب في نبرة إخبارية موضوعية «قصة غوغل» منذ تأسيسه إلى اليوم.

أما الكتاب الثاني الصادر لدى منشورات «ألبان ميشال» بعنوان

(1) الحياة 12 ـ 6 ـ 2007.

«غَوْغِلْني. الرسالة الثانية لأميركا» فهو للفيلسوفة باربرا كاسين. في نبرة نقدية وهجائية واضحة، تطرح الكاتبة مسائل تتخطى قضية «غوغل» لتصل إلىَ البعد الثقافي للديموقراطية. يستند تحليلها إلى تفكيك دقيق للعبارتين اللتين تشكلان ما يشبه القاعدة الأخلاقية المهنية لمؤسسي محرّك البحث: «تنظيم كل معلومات العالم لجعلها في متناول الكل وفائدتهم»، و«لا تكن سيئاً». ومن خلال هذا التفكيك تحاول رصد البعد الأيديولوجي الذي يجعل مشروع «غوغل» الوجه الأكثر «لطافة» من مشروع جورج بوش، لتنتهي إلى القول: «إذا أردنا أن نقولها في شكل مباشر، فغوغل بطل الديموقراطية الثقافية، لكن من دون ثقافة أو ديموقراطية. يمكن القول إنَّ غوغل غير ديموقراطي لأنه أميركي حتى العظم ولا يسمح لنا بمعرفة ذلك أو التشكيك بادعائه العالمية، كما لو أن الأميركية هي العالمية».

وبنبرة نقديّة مشابهة، خرج إلى العلن فيلم وثائقي تناول غوغل ومعاييره يدعى «أيجب أن نخشى غوغل؟».

الوثائقي «أيجب أن نخشى غوغل؟»

«لأن غوغل يعرف عنا أكثر بكثير مما نعرف عنه، كان لا بد من سؤال: أيجب أن نخشاه؟» كان هذا لسان حال الكاتب والاختصاصي في التكنولوجيا الجديدة ستيفان أوسمان والمخرج سيلفان بيرجير حين قررا أن يقتحما عالم غوغل، ويضيئا على هذه التجربة الناجحة، بإيجابياتها وسلبياتها في فيلم وثائقي (90 دقيقة) يحمل عنوان السؤال الأول («أيجب أن نخشى غوغل؟») ويحاول الإجابة عنه من خلال كثير من الأدلة والبراهين.

يقدّم القائمون على هذا الوثائقي تحقيقاً جدياً ونقدياً في الوقت

ذاته حول «أحد أسياد العالم الجدد»: غوغل. هو جدي لأنه يقدم قصة النجاح اللامتناهية التي عرفها مؤسسا غوغل الفتية (سيرجي برين ولاري باج وهما لم يكونا تجاوزا الـ24 من عمرهما حين دخلا عالم غوغل وهما على مقاعد الدراسة في ستانفورد) ووصول آلة البحث هذه إلى القمة... وهو ناقد طالما تركز الكاميرا على الاحتكار الذي يأتي ليناقض مبادىء غوغل الديموقراطية في مشاركة المعرفة.

من هنا، يحاول هذا الوثائقي أن يسلط الضوء على هذه المؤسسة في محاولة لشرح طريقة عملها: استراتيجياتها، خدماتها، من المجموعات الصحافية في «أخبار غوغل» إلى الكتاب في «كتب غوغل» إلى المجموعات السمعية البصرية مع «غوغل فيديو» و«يوتيوب»... والتطورات التي شهدتها في السنوات الأخيرة... وبكلمات أدق: الحكاية التي تمتلك كل مقومات الأسطورة، ولكن ليس في شكل روائي سردي، إنما من خلال جمع مقابلات مع اختصاصيين في الإنترنت من هنا وهناك، مقابلات محبوكة في شكل حيوي، تدخل في عمق هذه الظاهرة... وتضيء على الدور المتزايد الذي تلعبه هذه المؤسسة في حياة الأفراد.

«مع غوغل لم تعد فضلات الطعام عبئاً على ربة المنزل. يكفي أن تكتب أسماء ما توفر لديها على هذا الجهاز حتى تأتيها على الفور الوصفة»، تقول عجوز اكتشفت فوائد هذه الخدمة في حياتها اليومية «متأخرة»، ولكن كما يقول المثل أن يأتي الشيء متأخراً أفضل من ألا يأتي أبداً».

ويعلق صحافي ضاحكاً: «إنَّ تمكن غوغل من مساعدة هذه السيدة في وجبة الغد، فما بالك في إشباع فضولي في الحصول على ما كتب عني أو نقل في صحافة العالم». ويضيف: «منذ

اكتشفت «سرّ» ضغط اسمي على محرك البحث في غوغل، وحصلت على آلاف النتائج صرت مدمناً على «اللعبة»...

أسئلة تزعج

لا يكتفي هذا الوثائقي بتقديم الجانب المضيء من الحكاية، إنما يطرح أيضاً القضايا التي تزعج... من زوابع الدعاوى القضائية حول القرصنة، إلى الكتب التي تصبح رقمية تحت حجة حق المعرفة، إلى الاتفاقات المثيرة للريبة مع الحكومة الصينية، وحجب بعض خدماتها هناك تلبية للضوابط التي وضعتها الحكومة، إلى اتهام موقع «يوتيوب» بخرق دولي كبير لحقوق الملكية الفكرية... ويسأل: كيف يمكن لغوغل أن يكون حريصاً على حريات مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة في وقت يتحكم في الحريات المماثلة للمستخدمين في الصين؟ ثم هل حان الوقت لإزالة المواد غير المصرح بالتلاعب في نتائج محركي البحث التابعين له؟ وهل فعلاً بدأت ملامح تشكيل جبهة مناهضة لمساعي غوغل للسيطرة على سوق الإنترنت تخرج إلى دائرة الضوء، بعدما توصلت الشركة الأميركية إلى اتفاق لشراء شركة «دبل كليل» المتخصصة بالإعلانات في الإنترنت؟[1].

(1) فيكي حبيب، الحياة.

سوق الإنترنت



الاستثمار المطّرد في سوق الإنترنت

تحدث ثورة الإنفوميديا فوضى على مستوى المؤسسات والشركات Corporate Level، وقد كانت صناعات الحوسبة والاتصالات والوسائط الإعلامية، المتقدمة التكنولوجيا، أول من عانى منها.

ومع التسليم بأن الفوضى هي الحالة الطبيعية لصناعات الحوسبة، نجد أنها ظاهرة جديدة غير مستقرة بالنسبة للوسائط الإعلامية وبوجه خاص لصناعات الاتصالات، وهي صناعات ظلت راسخة تماماً طوال تاريخها. ما الذي يحدث؟ ولماذا تحولت شركات الهاتف الساكنة دوماً إلى خلية نحل تعج بالنشاط فجأة؟ ولماذا تصدرت «بارمونت Paramount» و«إخوان وارنر Warner Brothers» قائمة السبق لشراء الشركات Acquisition hit list؟

هناك عدة طقوس مترافقة تتنامى في أحجام هائلة. إن مراقبي الصناعة يتدافعون كي يتمكنوا من مجاراة اللعبة! من يرقص مع من؟ وأي من الشركات قد نضجت بما فيه الكفاية وحان قطافها؟ وأيها قد تم اقتطافه بالفعل؟ لقد تشابكت العلاقات في تلك المتاهة بحيث تستعصي على الحل أكثر من العقدة الغوردية التي تضرب بها الأمثال.

ورغم ذلك. فمع كل ذلك النشاط المحموم والارتباك، هناك نظام

باطني. ولنلقي نظرة على بعض الأحداث الكبرى المترافقة التي وقعت في الأعوام القليلة الماضية، حيث سيساعدنا ذلك على تكوين مفهوم ما لما يبدو أنه وضع تشيع الفوضى في جنباته[1].

على رغم خسارتها المالية في 1995، تضاعفت قيمة أسهم شركة «نت سكايب» في اليوم الأول لدخولها بورصة «نازداك» الأميركية للتكنولوجيا. فبلغ رأسمالها في البورصة بليوني دولار. ودشن برنامج «انت سكايب» حقبة جديدة في تاريخ شبكة الإنترنت، فلم يعد تصفح صفحات الشبكة العنكبوتية حكراً على المتخصصين في التكنولوجيا. وعلى غرار «نت سكايب» تضاعفت أسهم محركي البحث «غوغل» 240 في المئة عما كانت عليه. وفي آب (أغسطس) 2005، تضاعف سعر سهم «بايدو» خمس مرات. وتجسدت الفورة «الخرقاء»، على قول رئيس مجلس الاحتياط الفيديرالي الأميركي آلان غرينسبان، في ارتفاع قيمة مؤشر «نازداك» نحو 5 أضعاف بين 1995 و2000، أي حين أسس طلاب في (مرائيب) بيوتهم شركات إنترنت تجاوزت قيمة أسهمها في البورصة قيمة أسهم الشركات الصناعية العملاقة.

وما لبث مؤشر «نازداك» أن انخفض نحو 40 في المئة عما كان عليه في الأعوام الماضية، وقلبت محركات البحث الإلكترونية، وشركات الإنترنت معايير الاقتصاد والاستهلاك رأساً على عقب، وهددت صناعات الموسيقى والأفلام والإعلان. ويتوقّع المراقبون أن يخسر قطاع الاتصالات ثلث أرباحه من الخطوط الثابتة لمصلحة الاتصالات الصوتية عبر الإنترنت. وهذا وجه «الاقتصاد الجديد»

(1) ثورة الإنفوميديا (مرجع سابق) (ص109).

الظاهر على الملأ. وأما وجهه الخفي فهو أثره في عمل المؤسسات واستراتيجياتها. ويسع المؤسسات اليوم الاتصال بأنحاء العالم وكأنها وحدة متصلة، والتكيف مع الأسواق المحلية وكأن السوق قائمة برأسها. وهذا يؤدي إلى تأجيج المنافسة. فاستخدام الوسائل الإلكترونية لتبادل المعلومات بين المزودين والمقاولين والزبائن ومقدمي الخدمات وهيئات التمويل بات شائعاً، شأنه شأن المقارنة الدائمة بين فرص الاستثمار والشراء والمبيع في الأوقات كلها. وفي مراحل انتشار الإنترنت الأولى، ساد اعتقاد بين الناس أنَّ الإنترنت يأسرهم خلف أجهزتهم، فيجبرهم على العمل والاستهلاك والترفيه بواسطته. وما لبث أن تبين أن الإنترنت وسيلة مذهلة للتواصل. ويدل استعمال البريد الإلكتروني على نطاق واسع، والإقبال على التراسل الفوري، وندوات النقاش (الإلكترونية طبعاً)، ومواقع اللقاء والاجتماع والبلوغ، إلى تعطش المجتمعات الحديثة إلى التعبير عن النفس، وتلقي المعلومات[1].

ترك العام 2006 بصمة لن تزول بسهولة على عالم الاقتصاد وبالتحديد اقتصاديات الإنترنت التي تحولت إلى مغارة علي بابا المملوءة بالذهب والياقوت والمرجان، إذ تضاعفت القيمة السوقية لمواقع الإنترنت وتركت لأصحابها ثروات طائلة.

وبالعودة إلى البداية أدت انتهاء طفرة أسهم التكنولوجيا في التسعينات مع دخول الألفية الجديدة في ظل فشل بعض الخيارات وخصوصاً في أسهم الجيل الأول من شركات الإنترنت، إلى حدوث انهيار أسهم هذا القطاع بصورة أثارت الكثير من القلق.

(1) غابييل ماكه، وأريك ليسر، وجان دو شامبور، لوموند 19 ـ 8 ـ 2005.

ورغم ذلك تمسك رواد الإنترنت الأوائل بالأمل وواصلت شركات مثل «ياهوو» و«غوغل» و«إي باي» و«أمازون دوت كوم»، مسيرتها ونجحت خلال سنوات قليلة في تجاوز الأزمة لتدخل هذه الصناعة مرحلة جديدة من الانتعاش السريع، والحقيقة أن التطور التكنولوجي السريع في هذا المجال أصبح كلمة السر في الطفرة الحالية لعالم الإنترنت.

فمواقع مثل «يوتيوب» و«بيتكوميت» تتيح للمستخدمين مشاهدة كل ما يريدون من أفلام وأغان مصورة وملفات الفيديو الخاصة من دون الحاجة إلى الذهاب إلى دور السينما أو حتى تشغيل جهاز التلفزيون.

وإذا كانت بعض المواد التي تعرضها هذه المواقع يمكن أن تمثل مشكلة قانونية باعتبارها مشمولة بقوانين حماية الملكية الفكرية، فإن الواقع يقول إن ملايين المستخدمين على امتداد العالم أصبحوا يتعاملون مع مثل هذه المواقع باعتبارها ساحة لتبادل الملفات الخاصة وهو سر نجاحها.

ثم ظهرت مواقع مثل «سكاي بي» و«غاغاه» تتيح للمستخدمين استعمال الإنترنت لإجراء مكالماتهم الهاتفية بما فيها الدولية بتكلفة المكالمة المحلية.

وإذا كانت تقنيات الإنترنت تتطور كل يوم لتتضاعف الخدمات التي تقدمها، فأنَّ أبواباً واسعة للثراء تفتح أمام كل من يعمل في هذا المجال وخصوصاً هؤلاء الذين يستطيعون دائماً اتخاذ الخطوة الأولى فينتقلون سريعاً إلى قائمة المليارديرات كما حدث مع

مؤسسي موقع «ياهو» و«أمازون دوت كوم» وأخيراً موقع «يوتيوب».

فعندما أعلن إمبراطور الإعلام الأسترالي الأصل روبرت ميردوخ في آب العام 2005 دفع 585 مليون دولار لشراء شبكة المواقع الاجتماعية على الإنترنت «ماي سبيس دوت كوم»، تصور الكثيرون من خبراء اقتصاديات الشبكة الدولية أنَّ إمبراطور الإعلام فقد رشده ويبدد أمواله.

ولكن مع انتهاء العام 2006 تبيَّن أن «ميردوخ» كان ثاقب الرؤية وشجاعاً ويجني ثمار شجاعته الاستثمارية بعدما تضاعفت القيمة السوقية لمواقع الإنترنت التي اشتراها منذ عام تقريباً.

ويتوقع جوردان روهان المحلل المالي في مؤسسة «آر.بي.سي كابيتال» للاستشارات المالية أن تصل القيمة السوقية لمواقع الإنترنت التي اشتراها ميردوخ إلى أكثر من 15 مليار دولار خلال سنوات قليلة بعد نجاحها في اجتذاب 100 مليون مستخدم للإنترنت في مختلف أنحاء العالم وتحولها إلى قناة توزيع رئيسية للمحتوى عبر الشبكة الدولية.

ويبدو أن ميردوخ لم يكن الشخص الوحيد الذي تنبه سريعاً إلى الكنز الجديد المسمى مواقع الإنترنت حيث قررت إدارة شركة «غوغل» التي تدير أشهر محرك بحث على الإنترنت دفع 1,6 مليار دولار لشراء موقع متخصص في تبادل ملفات الفيديو عبر الإنترنت وهو موقع «يو تيوب دوت كوم».

ورغم أن الكثيرين ربما يترددون في استثمار أموالهم في أسهم

«ماي سبيس» وغيره من مواقع الإنترنت بناء على تقديرات روهان، فإن الحقيقة تؤكد أن هذه المواقع تمتلك بالفعل قدرات نمو هائلة.

وتعيد هذه الحقائق إلى الأذهان الطفرة الكبيرة التي حققتها أسهم شركات التكنولوجيا خلال عقد التسعينات وهي الطفرة التي قادتها في ذلك الوقت شركات إنتاج أجهزة الكمبيوتر مثل «إنتل» و«ديل» وشركات البرمجيات مثل «مايكروسوفت» و«آبل» و«أوراكل»[1].

الحضور العربي في الاقتصاد الرقمي[2]

من البديهي أن يدفع النمو المتصاعد للتجارة الإلكترونية إلى التساؤل عن موقع العرب من الاقتصاد الرقمي، الذي باتت الاتصالات جزءاً منه، وخصوصاً موقعهم من التجارة الإلكترونية التي لا تشكل إلا أربعة أجزاء من الألف من السوق الدولية.

فالعرب، الذين اشتهروا تاريخياً بأنهم تجار درب الحرير، يفوقون عدداً سكان الولايات المتحدة، إضافة إلى أن اقتصاداتهم تلقت جرعة قوية من الأموال بفضل الارتفاع التاريخي في أسعار النفط. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يرق بهم إلى المراتب الأولى على صعيد مشاركتهم في التجارة الإلكترونية الصاعدة باضطراد. وليس خافياً أن الدول العربية تحتاج في ذلك إلى تعميم استخدام الكمبيوتر في البيوت والمؤسسات وتفعيل هذا الاستخدام، وانتشار استخدام شبكة الإنترنت، وتحتاج كذلك إلى تشريعات جديدة لحماية الحقوق وفض النزاعات وتسويتها.

---

(1) البلد 18 ـ 12 ـ 2006.

(2) الكفاح العربي 25 ـ 12 ـ 2006.

وفي ظل التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الإلكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث الحجم، والتي يتوقع الخبراء أن تتجاوزها خلال السنوات المقبلة في ظل نسب النمو العالية التي تسجلها التجارة الإلكترونية، تتفاوت الدول العربية في نسبة إدراكها لأهمية هذه التجارة. إذ في حين لم تسن العديد منها حتى الآن قانوناً خاصاً بهذه التجارة، نرى في المقابل أن دولاً مثل مصر وتونس وسوريا بدأت تعي أهمية تطوير هذه التجارة، وأصدرت قوانين لتنظيم التعاملات الإلكترونية وتقدم مساعدات ضخمة لهذا القطاع وخصوصاً في ترويج التجارة الإلكترونية بين الشركات ولا سيما أنها تشكل النسبة الأكبر من حجم التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية. وكذلك نرى دولاً عربية أخرى تنمو فيها هذه التجارة بشكل متصاعد، خصوصاً في الدول الخليجية التي شهدت تطوراً تقنياً كبيراً في الآونة الأخيرة. وما إنشاء مدينة دبي للإنترنت (بقيمة بدأت بحوالي 272 مليون دولار) إلا دليلاً وافياً على هذا التطور الذي جعل دبي مركزاً إقليمياً للتقنية المعلوماتية.

ومن المتوقع أن تشهد هذه التجارة نمواً ملحوظاً في الدول الخليجية، وهو ما أكدته دراسة حديثة أصدرها مركز دراسات الاقتصاد الرقمي «مدار»، التي توقعت أن تسجل حركة التسوق عبر الإنترنت، في دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو متزايدة خلال السنوات القليلة المقبلة، علماً أن السعودية والإمارات من أهم دول المجلس في هذا المجال. الدراسة تشير إلى أن أكثر من ثلث حجم التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين سيذهب إلى

عمليات الحجز الإلكتروني عبر الإنترنت للرحلات الجوية والفنادق. كما تشمل قائمة أبرز مجالات التسوق الإلكتروني شراء الكتب والملابس والهدايا والزهور والمنتجات الإلكترونية بما فيها أقراص الموسيقى الرقمية CDs وأقراص الفيديو الرقمي DVDs وبرامج أجهزة الكمبيوتر.

وترتكز هذه التوقعات على النمو المتواصل لمعدل انتشار خدمات الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في دول المجلس نحو 4,7 ملايين مستخدم خلال العام 2003 بزيادة سنوية بلغت 50٪ ورغم من أن المعدل المتوسط لانتشار خدمات الإنترنت في المنطقة لم يتجاوز 13٪ خلال العام 2005، إلا أنه يتوقع زيادة هذا المعدل بصورة كبيرة في غضون الفترة المقبلة.

أما في لبنان فتشير دراسات التجارة الإلكترونية التي طبقت إلى تنامي مواقع التجارة الإلكترونية في لبنان بنسبة 75٪ بين العامين 1996 و2000، وتستخدم ثلاثة أرباع المواقع اللغة الإنكليزية للتواصل مع الزبائن، ومن أهم المنتجات التي يتم تسويقها عبر الإنترنت: الأزهار، والتجهيزات المكتبية، والأدوات الإلكترونية والحواسيب، والمواد الغذائية، والألبسة والأحذية، والعطور، والألعاب.

ولا شك في أن معظم الدول العربية ومن بينها لبنان تحتاج إلى خطوات عدّة يجب أن تنجزها لنمو التجارة الإلكترونية فيها، وأهمها تهيئة البنى التحتية اللازمة للاتصالات وتيسير الدخول إلى شبكة الإنترنت وإيجاد الخطوط الهاتفية بأسعار مناسبة وتطوير القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تسهيل نقل المعلومات والبضائع والاستثمار، في كل أشكاله. كذلك من المفترض الاهتمام بمراحل

التعليم المبكرة لإيجاد ثقافة المعلوماتية والتمكن من أدواتها في سهولة لإيجاد المجتمع المتفهم للمتطلبات العالمية خصوصاً وأن الاقتصاد العربي، يشكل أكثر من 15٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

تشومسكي يهاجم محتكري أنظمة الاتصالات

في مقاربة اقتصادية، إنما من زاوية أخرى أكثر «رأفة» وإنسانية، يسأل المفكر الأميركي نعوم تشومسكي، كيف تستطيع «مايكروسوفت» تحقيق أرباحها الضخمة[1]؟ كان بيل غيتس صريحاً في هذا الشأن، إذ قال إنه يجنيها باحتضان أفكار الآخرين ونشرها. ومصدر الأرباح تجارة الكومبيوتر... والكومبيوترات صنعت بمبادرة القطاع العام وعلى نفقته. وفي الخمسينات عندما كانت الكومبيوترات في مرحلة التطوير، كانت هذه الصناعة كلها على نفقة القطاع العام.

ونفس المنطق ينطبق على الإنترنت. الأفكار والمبادرات والبرامج والأجهزة... ظلت كلها، طوال 30 عاماً، على نفقة القطاع العام وبمبادرة منه. وتواً، بدأ تسليمها إلى أشخاص مثل غيتس.

أما التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي تنشأ من ترك بضع شركات تسيطر على شيء أساسي، فتظهر في نشوء شكل من أشكال الطغيان. والطغيان هو هدف تحويل السلطة من أيدي الجمهور إلى المؤسسات (التجارية)... ومحاولة إبعاد القطاع العام من تقرير مصيره، والسيطرة على الرأي العام... بهدف التحكم في العالم، بما في ذلك الإنتاج والتجارة والتوزيع والفكر والسياسة الاجتماعية والسياسة الخارجية... فتخرج القرارات الأساسية من يد القطاع العام

(1) الحياة 14 ـ 5 ـ 2006.

لتقع في يد نفوذ خاص مركز. وفي الواقع، الطغيان لا يخضع لمحاسبة القطاع العام، وهناك أنماط كثيرة لإنجاز ذلك.

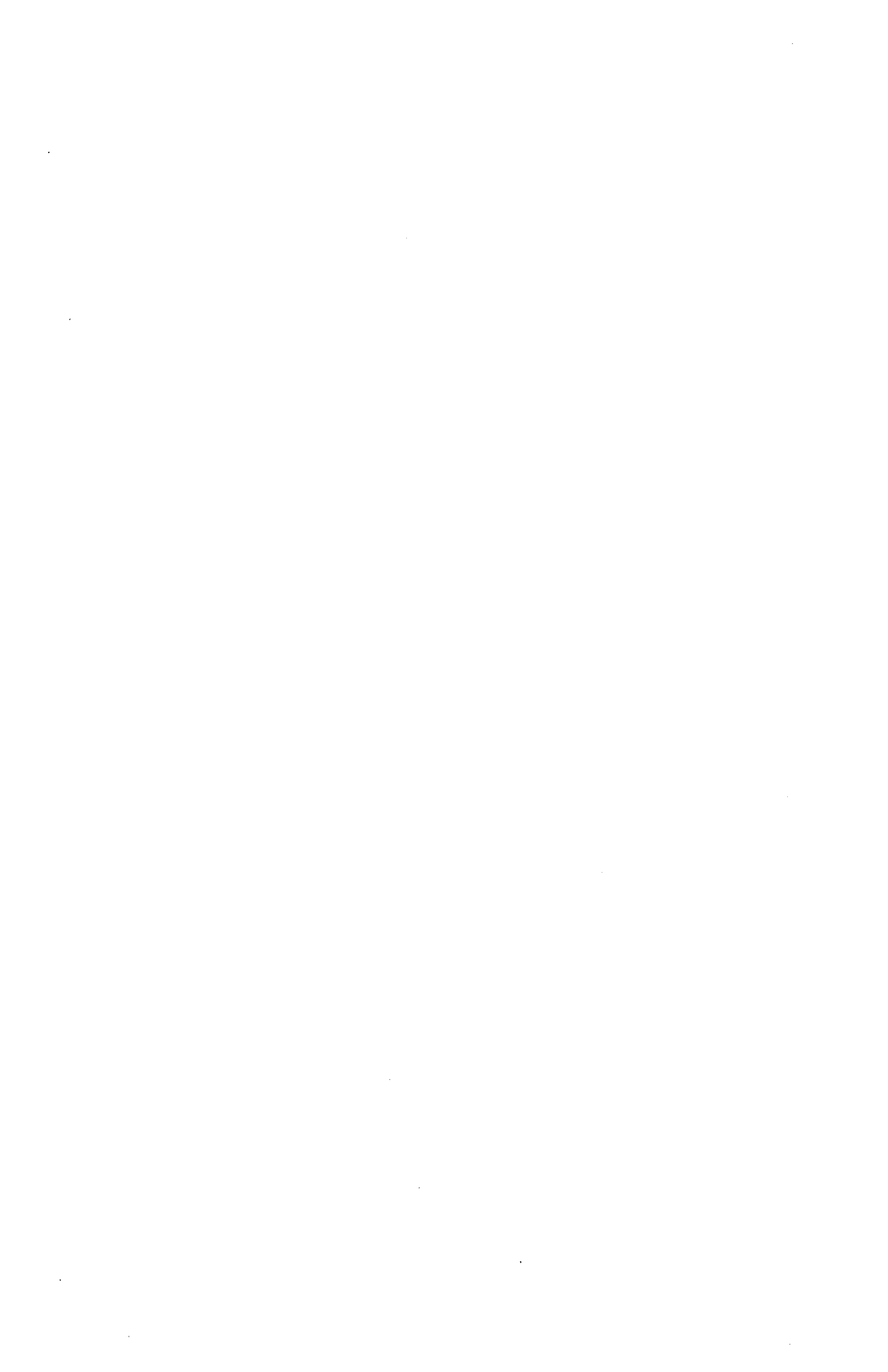
يتمثل أحدها في وضع نظام الاتصالات أو المعلومات، تحت سيطرة مجموعة متشابكة من الشركات الخاصة. وعلى سبيل المثال، وسائل الإعلام في الولايات المتحدة هي وسائل مملوكة بغالبيتها لشركات. وحتى هذه الوسائل الإعلامية العامة لا تختلف عن الشركات الأخرى. فهي مؤسسات ضخمة تبيع جمهوراً (من المستخدمين) للمعلنين في شركات أخرى. وهؤلاء معاً يشكلون نظام الاتصالات.

(...) وهذه النقلة من العام إلى الخاص أثرت أيضاً في الإنترنت. فعندما كانت شبكة الإنترنت تحت سيطرة «البنتاغون» كان استخدامها مجانياً. واستعملها كثير من الناس، من دون مقابل، للمشاركة في المعلومات. وبقيت الحال على تلك الصورة، حتى بعد انتقال الشبكة الإلكترونية إلى كنف «المؤسسة الوطنية لتقدم العلو» الأميركية.

وفي البداية لم تكن الشركات مهتمة بالإنترنت لأن لا أرباح فيه. والآن، سلّمت إلى مؤسسات خاصة، فراحت، منذ البداية، تحدد ما الذي تريد أن تجنيه من تلك الشبكة الهائلة. وراهناً، تريد تلك الشركات تقسيم الإنترنت إلى قطاعات ضمن شبكات خاصة، تحميها «جدران النار» (تعبير يطلق على التقنيات التي تحمي موقعاً أو ملفاً أو منطقة داخل الإنترنت)، وتوضع تحت تصرف الشركات وحدها.

والحال أنَّ تلك الشركات، وعلى رأسها «مايكروسوفت» تريد السيطرة على وسائل النفاذ إلى المعلومات. إذ توجّه جمهور الإنترنت

إلى الأمور التي «يريدها»، مثل خدمات التسويق أو الترفيه... وتسعى أيضاً إلى جعل البحث عن المعلومات في أصعب شكل ممكن.



إعلام الإنترنت..
ضد الإعلام؟



الإنترنت يهدد مستقبل الصحافة المكتوبة

أدى الانصراف النسبي عن قراءة الصحف المطبوعة من ناحية ورغبة هذه الصحف ذاتها من الناحية الأخرى في متابعة أداء رسالتها على الوجه الأكمل إلى أنْ يصدر بعضها (طبعات) رقمية على الشبكات الدولية (الإنترنت) لنشر بعض محتوياتها من الأخبار والمعلومات الأخرى على أوسع نطاق ممكن، بقصد الانفتاح على جماهير جديدة من (القراء) الذين قد لا تكون لهم معرفة كافية سابقة بتلك الجرائد أو سياساتها واتجاهاتها الفكرية عسى أن يساعد ذلك على عودة معدلات توزيع الجرائد (الورقية) إلى الارتفاع مرة أخرى. ولكن يبدو أن ذلك الهدف لم يتحقق بالقدر الذي كانت ترجوه هذه الصحف[1].

وقد سيطر في التسعينيات جو من التشاؤم حول مستقبل (صناعة) الصحافة نتيجة لانتشار استخدام الإنترنت بكل ما يتميز به من سرعة فائقة في نشر الأخبار أولاً بأول، وبعد أن عرفت الإعلانات أيضاً طريقها إليه، وساد حينئذ الاعتقاد بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين سوف تكتسح «الصحافة الإلكترونية» أمامها «الصحافة الورقية» أو الجرائد المطبوعة العادية. والواقع أنه لا تكاد توجد في الوقت الحالي أي جريدة من الجرائد المهمة في معظم

(1) احمد أبو زيد، العربي 1 ـ 2 ـ 2006.

دول العالم دون أن يكون لها موقع على الشبكة الدولية. وقد دفع هذا الوضع ـ وما ينتظر له من تطورات على حساب الجرائد المطبوعة ـ أحد رجال الصحافة الأمريكيين، وهو جون سكويارز John Squires إلى أن يقول في اجتماع مديري التوزيع الذي عقد في تورنتو بكندا في نوفمبر 2004: «لقد ماتت بالفعل الجرائد المطبوعة، ولذا ينبغي على صناعة الصحافة أن تركز تركيزاً شديداً على النشر الإلكتروني». وهذا هو ما يحدث الآن بالفعل، إذ بدأت بعض كبريات الصحف في الخارج ترسل من دون مقابل رسائل إلكترونية لمن يطلبها تحتوي على رؤوس الموضوعات وملخص لأهم الأخبار التي تنشرها في طبعتها الورقية، وتعتبر ذلك (خدمة) عظيمة الأهمية بالنسبة للأشخاص الذين لا يجدون لديهم الوقت الكافي لقراءة الجريدة ذاتها، أو الذين لا تصل إليهم الجريدة في الوقت المناسب. والأغلب أن يصبح هذا «النموذج الحر» أو «النموذج غير المطبوع» هو الأكثر انتشاراً في المستقبل نظراً لتعقد الحياة التي لن تترك للأفراد فسحة من الوقت تسمح لهم بتصفح الجريدة كلها. ومن الطريف هنا أن نجد النيويورك تايمز تعلن في أواخر أكتوبر 2005 عن إصدار «طبعة إلكترونية» كاملة من الجريدة الورقية وتذكر صراحة أنَّ هذه ليست مجرد موقع على الشبكة وإنما هي «صورة رقمية طبق الأصل من الجريدة المطبوعة» تحتوي على «كل المقالات والصور الملونة والإعلانات» التي ترسل أتوماتيكياً كل صباح إلى المشتركين على شاشة الكمبيوتر دون أن يحتاج الشخص إلى الاتصال عن طريق الإنترنت مع إمكان تخزينها للرجوع إليها وقت الحاجة[1].

(1) المرجع السابق.

إنَّ الإنترنت يتيح لأي شخص عادي فرصة زيارة جميع المواقع الخاصة بكل الجرائد، التي يود تصفحها في مختلف أنحاء العالم بحيث يجد ما يشبع رغباته وميوله واتجاهاته الفكرية الخاصة، وهو الأمر الذي لا تستطيع أي جريدة واحدة أن توفره لقرائها، كلّ منهم على حدة. فالجريدة تخضع فيما تنشره من أخبار ومعلومات للسياسة الخاصة التي يرسمها أصحاب تلك الجريدة، ورئيس التحرير - وهم الذين يتحكمون في اختيار ونشر ما يروق لهم من الأخبار والمعلومات الكثيرة المتاحة.

فهل تؤشر تلك الوقائع إلى زوال الصحف الورقية؟ وما هي الموجبات لبقائها واستمرارها؟ أهي قوة العادة التي تأسر القراء أو أنها الحميمية التاريخية التي تستند إلى أشياء مثل رائحة الحبر وملامسة الورق أو الراحة النفسية في الاختلاء بالذات أثناء المطالعة اليومية؟

لنلقي نظرة إلى الوقائع التي ترافق الولادة العسيرة للصحف. تبدأ حكاية الجريدة من قطع الأشجار ونقلها وتحويلها إلى رقاقات ولفافات ضخمة ترسل إلى المعامل، ثم تحضّر للطباعة وتوضب وتوزع على مكتبات الباعة؛ ثم يشتريها الجمهور. ويعود بعض الورق إلى تلك الدورة عبر التدوير. وليس بغريب أن يرى بعضهم أن هذه الدورة اللوجستية الطويلة المعقدة والمكلفة لم تعد تتناسب، مع هدف من نوع الوصول إلى المعلومات في زمن تستطيع فيه الصحافة الرقمية توفيرها من دون عناء كبير.

ومن الناحية المالية، وهي عصب الجرائد الورقية، تقر كثرة من الصحف الكبرى، مثل «نيويورك تايمز» الأميركية و«الغارديان» البريطانية، علانية إلى أنها غالباً ما تتكبد خسائر خلال النصف

الأول من الأسبوع، فتراهن على المردود الجيد في أيام العطلة الأسبوعية[1].

في هذا السياق، يقول الفرنسي روبرت كوثورن، الذي يعتبر من أشهر كتاب الصحافة الفرنكوفونية الرقمية: «بداية من 2007 وحتى خمس أو ست سنوات قد يختفي كثير من الصحف اليومية لنصف أسبوع على الأقل، فتحل محلها صحف رقمية بديلة تعمل على مدار الأسبوع»[2]. وتظهر الإحصاءات المنشورة على موقع «بيو انترنت بروجكت» pew internet project إنَّ عدد الشباب الذين يتلقون المعلومات الصحافية على الويب ارتفع من 27 مليوناً في العام 2002 إلى 44 مليوناً في العام 2005، أي قرابة ثلث مستخدمي الإنترنت[3].

يشير تيموثي بالدينغ، المدير العام لـ المؤسسة العالمية للصحف» association mondiale des journaux إلى أنَّ الصحافة الورقية ما تزال قادرة على ممارسة مهماتها الإعلامية، على رغم الصعوبات الكبرى: «في الولايات المتحدة، الأرجح أن يختفي كثير من الصحف خلال السنوات العشر المقبلة... أما التي تقرر الصمود والاستمرار، فيتوجب عليها أن تقلب هرم القيم والتقاليد رأساً على عقب، وأن تولي الناس مزيداً من الثقة والصدقية، وأن تمدهم بألوان متميزة من الخلق والإبداع مهنياً وثقافياً وفكرياً»[4]. ويضيف: «إنَّ التحدي الذي تواجهه الصحافة الورقية يتلخص في قدرتها على تطوير المادة التي تقدمها لجيل الثورة الرقمية». ولذا، يشير إلى أن

---

(1) علي حويلي، الحياة 11 ـ 3 ـ 2007.

(2) علي حويلي، م.ن.

(3) علي حويلي، م.ن.

(4) علي حويلي، م.ن.

صحافة اليوم «ما زالت تقدم وجبات من المعلومات العامة، وقد غدا عليها أن تتواءم مع ميول القراء المختلفة، وأن تحترم أذواقهم. على الصحافيين أن يفكروا بطريقة غير تقليدية كي يعرفوا جيداً إلى من يتوجهون بكتاباتهم وأفكارهم...الجيل الناشىء يريد معلومات مقتضبة. وينفر من الأبحاث المطولة، وغالباً ما يكتفي بالعناوين الكبرى، ومن المستحيل أن يتابع قراءة الصحيفة من ألفها إلى يائها»[1].

بشيء من الحميمية والشجن كتب الصحافي غسان الإمام في صحيفة الشرق الأوسط[2]، مقالة عن الصحافة الورقية واندفاعة الإنترنت السريعة، التي تغيّر دون كثير عناء أو التفات إلى الدور التاريخي الذي شكلته الصحافة المكتوبة، فالصحيفة وربما الكتاب أيضاً مهددة بالاختفاء والانقراض، قبل أن يختفي في منتصف القرن الحالي الجيل القارىء المولود في أواخر القرن الماضي. وقد لا يجد المخترع غوتنبرغ أحداً، في هذا العالم العاق، يحتفل معه في عام 2048 بعيد الميلاد الـ600 للمطبعة. السبب هو الإنترنت الذي يخطف منذ الآن الصحيفة من السوق والمطبعة، ليدمجها في أسر الثورة الإلكترونية المرئية على الشاشة.

يقول غسان الإمام:

منذ سنوات، كتبت هنا داعياً الصحافة إلى مقاطعة الإنترنت. كنت مخطئاً. الصحافة من الحيلة والذكاء بحيث تسخِّر الإنترنت لخدمتها. كل مطبوعة صحافية اليوم لها موقع تنشر عليه. جيل القراء الشباب

---

(1) المرجع السابق.

(2) غسان الإمام، الشرق الأوسط 24 ـ 4 ـ 2007.

مواقع لهم يستقبلون فيها قراءهم. في مقابل الانتشار على الإنترنت، تخسر الصحافة المكتوبة الإعلان وقراء السوق، ولكنها توفر ثمن الورق والطبع المرتفع. هناك صحافة إلكترونية ولدت مباشرة على الإنترنت، من دون أن تعاني آلام المخاض والولادة على الورق، ومن دون أن تتعمَّد بحبر المطابع.

الزميل عثمان العمير ينشر «إيلاف» على الإنترنت 700 ألف كوري يقرأون يومياً صحيفة «أوهمي نيوز» الإلكترونية، وهم أكثر سخاء من قراء العمير. يدفعون مجتمعين 30 ألف دولار وسطياً ثمناً لمقالة أعجبتهم. وحتى روبرت ميردوخ امبراطور الصحافة المكتوبة اشترى خدمة «ماي سبيس» الإلكترونية منذ عامين.

أيضاً، هناك صحافة عالمية الكترونية (موقع شركة ياهو) تستخدم وكالات أنباء وكتاباً محترفين. استغنت عن المراسلين المرهقين للميزانية، وتعتمد أساساً الأخبار والصور والأقلام والمقالات والتعليقات التي يرسلها القراء الهواة. آل غور المرشح المهزوم أمام بوش ينشر مع شريك له على قناة تلفزيونية (بالكابل) هذه السلع الصحافية بعد التي تستنزف الصحافة المكتوبة. وإذا استمر الإعلان في انتقاله من التلفزيون إلى الإنترنت الأكثر إدامة للصورة الإعلانية، فستعثر الصحافة الإلكترونية على مورد مربح يغطي تكاليفها وخسائرها في صحيفتها المطبوعة.

يضيف غسان الإمام: الخاسر الأكبر في صحافة الإنترنت هم الكتّاب. المحترفون وأنا منهم باتوا يتقاضون من الصحافة المكتوبة التي تحترم نفسها وسمعتها مرتبات وأجوراً مستقرة يعيشون عليها. لكن صحف الإنترنت التي تستعير ما يكتب هؤلاء لا تدفع بدلاً، فيما

يوازي ما يتقاضون من الصحافة إعدادها تحريرياً للنشر، وبينها أفلام لأعاصير تسونامي وكاترينا، وفيلم التقطه سائح أميركي مصادفة للانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات غزة.

هل صحافة الإنترنت أكثر جدية ومصادقية من الصحافة «العتيقة»، صحافة الورق والحبر؟ ربما هي أكثر خدمة للحقيقة وأقل انحيازاً. فهي تشعر بحرية أكبر، في إفلاتها النسبي من الرقابات والمضايقات، ثم في تخطيها شركات التوزيع[1].

أعرق الصحف الورقية استسلم للإنترنت

هواجس الصحافي غسان الإمام، أصبحت أمراً واقعاً في أكثر من مكان، فها هُم قرّاء صحيفة «بوست أوك إنريكه تدننفار» السويدية اضطروا إلى تغيير عاداتهم، فهؤلاء الذين اعتادوا ملمس ورقها لا يجدونها في الأسواق في الآونة الأخيرة، وقد اكتشفوا أنها انتقلت أخيراً إلى شبكة الإنترنت. عميدة الصحف العالمية «سترمي السلاح»، فقد أسست الملكة كرستين الصحيفة عام 1945، واستمرت بالصدور رغم تضاؤل عدد قرائها في فترات متعددة. وقد أنشئت الصحيفة لتكون وسيلة إعلامية رسمية «تقدم تقارير للمواطنين»، كما يؤكد هانس هولمس أحد رؤساء تحرير الصحيفة السابقين. لكن العمل تطور مع مرور السنين، وصارت صحيفة «مكتملة تصدر في طبعات سويدية وأخرى دولية».

نالت «بوست أوك إنريكه تدننفار» لقب عميدة الصحف مع

(1) المرجع السابق.

بدايات الحرب العالمية الأولى، بعدما توقفت الصحيفة الفرنسية «لاغازيت دو رونو» عن الصدور، وكانت قد أطلقت عام 1631، أي إنها تكبر الصحيفة السويدية بـ14 عاماً. لم يدم «نعيم» عميدة الصحف طويلاً، فقد ظهر منافسون لها في القرن العشرين، وتراجع عدد قرائها، حتى صاروا في بداية القرن الحالي 1500 مشترك فقط. واضطرت الصحيفة ـ المرتبطة بالأسرة الحاكمة في السويد ـ أن تتخصص في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية.

في ظل تراجع عدد القراء، صارعت إدارات الصحيفة طويلاً ضد شبح «العوز» المادي، وكانت تحصل على دعم من المؤسسات الرسمية، وأطلقت وزارة العدل العام الماضي تحقيقاً في محاولة لتخفيف ميزانية الصحيفة.

قدمت الشبكة الإلكترونية «الحل السحري» لمعضلة خسائر «بوست أوك إنريكه تدننغار»، هكذا ستنتقل الصحيفة إلى العالم الافتراضي بشكل نهائي، ولن تطبع بعد الآن في نسخ ورقية[1].

أما لناحية تهديد الصحافيين في مزاولة مهنتهم فقد أفادت صحيفة «فاينانشال تايمز» اللندنية أن وكالات الأنباء وجدت طريقة لاستبدال الموظفين في غرفة الأخبار، إذ باتت تستخدم مهارات الكومبيوتر «الإصطناعية» في كتابة بعض الأخبار.

وأضافت أن مجموعة «تومسون المالية» استخدمت الكومبيوتر لكتابة بعض الأخبار منذ آذار(مارس) الماضي في السوق الأميركية، وهي سعيدة بالنتائج وتنوي توسيع هذا النشاط إذ أن برامج الكومبيوتر تعمل بسرعة، حيث يتم كتابة خبر عن النتائج المالية

(1) الأخبار 20 ـ 4 ـ 2007.

لشركة معينة في غضون 0,3 ثانية من تاريخ صدور نتائجها علناً. وهي تستخدم أرشيف معلوماتها كي تقارن بين النتائج المالية الجديدة وتلك السابقة، وتقومها على هذا الأساس. وأشار ماثيو بوركلي، نائب رئيس الاستراتيجية في الشركة إلى أنه «أصبح بإمكان الصحافيين التفرغ أكثر للعمل على الأرض، وتطوير المواضيع التي يكتبوها».

وأوضحت الصحيفة أنَّ «تومسون» أطلقت مشروع تطوير برامج كومبيوتر لكتابة الأخبار، بكلفة تتراوح بين 150 ألف و200 ألف دولار لكل برنامج، بهدف اللحاق بمنافستيها «رويترز» و«بلومبرغ»[1].

في ذات الإطار وفي غيبة من البشر، تزحف «روبوتات» الإنترنت، كأنها جيش من عناكب أسطورية سريعة، لتلملم الأخبار من المواقع الصحافية والإخبارية التي تنطق بلغة الضاد، ثم تعرضها في قسم الأخبار العربية الذي استحدثه محرك البحث الشهير «غوغل»، من دون أن يتدخل الإنسان في هذه العملية كلياً. كما أنها تجدد نفسها تلقائياً كل نصف ساعة تقريباً، بحسب مدير مكتب «غوغل» في القاهرة شريف اسكندر، مضيفاً أن تجميع الأخبار يجري استناداً إلى نموذج إلكتروني مؤتمت، بحيث تقصد الروبوتات المواقع التي تتضمن سواد إخبارية باللغة العربية، سواء تلك التي تصنع في العالم العربي أو خارجه، وتنقلها إلى موقع «غوغل»[2].

والمعروف أنَّ تعبير «روبوت الإنترنت» يطلق على برامج صغيرة متخصصة ودقيقة جداً، تواصل التطواف على مواقع الإنترنت

---

(1) الحياة 22 ـ 8 ـ 2006.

(2) أحمد مغربي، الحياة 7 ـ 7 ـ 2006.

المتعددة. وتتخصص كل مجموعة منها بأنواع محددة من المواقع الإلكترونية. فمثلاً، تركز مجموعة من هذه الروبوتات على المواقع التجارية، وأخرى على مواقع الدردشة، وثالثة على المواقع الجنسية، وهكذا دواليك. وبذلك لا يشبه موقع الأخبار العربية في «غوغل» ما يظهر في المواقع المتخصصة في الأخبار، مثل «بي بي سي» و«سي أن أن» و«نوفوستي»، التي تصنع أخبارها بنفسها، ثم تنتقي منها ما ترى أنه أكثر ملاءمة للجمهور العربي، وتترجمها. وأوضح اسكندر أن قسم الأخبار في «غوغل» لا يتدخل في مسألة صناعة الخبر، و«لا يصنع المحتوى».

وتذكر هذه الخطوة بما يتوافر في محركات بحث أخرى، مثل «أم أس أن» الذي تديره شركة «مايكروسوفت»، مع التنبّه إلى أنَّ الأخير يبني عمله على البريد الإلكتروني وغرف الدردشة، وليس البحث عن المعلومات والمواقع، كحال «غوغل». والحال أن الاعتماد التام على روبوتات الإنترنت في إنجاز العمل الصحافي هو ما يميز قسم الأخبار العربي في «غوغل» عن نظرائه في محركات البحث الأخرى. وبذلك، يمكن القول أنَّ أنشطة محركات البحث الإخبارية تحمل في طياتها نوعاً جديداً من الصحافة الإلكترونية، التي تعتمد على مصادر واسعة تنطق بلغة جمهور معين (مثل العرب)، ما يجعلها مرجعاً إخبارياً سهلاً يتجدد بصورة مستمرة.

وأوضح إسكندر أيضاً أنَّ محرك البحث «غوغل» يوسع نشاطاته وينوعها باستمرار. وبالنسبة إلى قسم الأخبار فيه، دأب «غوغل» على إصداره بلغات عدة، مثل اليابانية والصينية والإسبانية والفرنسية والروسية وغيرها، إضافة إلى الإنكليزية. وفي كل لغة، يعمد إلى تكرار نموذج عمله باللغة الإنكليزية، أي التجميع المؤتمت للأخبار،

في كل مرة أضاف فيها لغة جديدة. وبدا بديهياً أنْ يصل الدور إلى اللغة العربية، خصوصاً أن محرك «غوغل» يبدي اهتماماً متزايداً بهذه المنطقة التي تشهد توسعاً قوياً لسوقي المعلوماتية والاتصالات المتطورة. والمعلوم أن «غوغل» في صدد إنشاء فرع متخصص بالشرق الأوسط، يعمل انطلاقاً من مقره في القاهرة[1].

يذكر أنه في أواخر العام 2005 أعلن مجلس مسابقة «بورليتزر» الذي يمنح أرفع الجوائز الصحافية في الولايات المتحدة، أنه غيّر قواعد المسابقة بحيث صار يسمح للصحف بالمشاركة بمواد نشرت على الإنترنت.

ويقدم المجلس جوائز في 14 مجالاً، وكان يسمح بضم المواد التي تنشر على الإنترنت في مجال الخدمة العامة منذ عام 1999. وسيتاح الآن للتقارير والصور التي تنشر على الإنترنت الاشتراك في جميع مجالات المسابقة.

وقال مجلس مسابقة «بوليتزر» في بيان: «في مجالي الأنباء العاجلة والصور العاجلة سيسمح بمشاركة مواد نشرت على الإنترنت».

ومع تراجع توزيع الصحف واشتداد المنافسة من الإنترنت، أعلنت سلسلة من المجموعات الصحفية في الولايات المتحدة خفضاً للوظائف في الشهور الأخيرة بما في ذلك شركة «نيويورك تايمس» وشركة «تريبيون» التي تملك صحيفتي «شيكاغو تريبيون» و«لوس أنجلس تايمس».

---

(1) المرجع السابق.

المتعددة. وتتخصص كل مجموعة منها بأنواع محددة من المواقع الإلكترونية. فمثلاً، تركز مجموعة من هذه الروبوتات على المواقع التجارية، وأخرى على مواقع الدردشة، وثالثة على المواقع الجنسية، وهكذا دواليك. وبذلك لا يشبه موقع الأخبار العربية في «غوغل» ما يظهر في المواقع المتخصصة في الأخبار، مثل «بي بي سي» و«سي أن أن» و«نوفوستي»، التي تصنع أخبارها بنفسها، ثم تنتقي منها ما ترى أنه أكثر ملاءمة للجمهور العربي، وتترجمها. وأوضح اسكندر أن قسم الأخبار في «غوغل» لا يتدخل في مسألة صناعة الخبر، و«لا يصنع المحتوى».

وتذكر هذه الخطوة بما يتوافر في محركات بحث أخرى، مثل «أم أس أن» الذي تديره شركة «مايكروسوفت»، مع التنبّه إلى أنَّ الأخير يبني عمله على البريد الإلكتروني وغرف الدردشة، وليس البحث عن المعلومات والمواقع، كحال «غوغل». والحال أن الاعتماد التام على روبوتات الإنترنت في إنجاز العمل الصحافي هو ما يميز قسم الأخبار العربي في «غوغل» عن نظرائه في محركات البحث الأخرى. وبذلك، يمكن القول أنَّ أنشطة محركات البحث الإخبارية تحمل في طياتها نوعاً جديداً من الصحافة الإلكترونية، التي تعتمد على مصادر واسعة تنطق بلغة جمهور معين (مثل العرب)، ما يجعلها مرجعاً إخبارياً سهلاً يتجدد بصورة مستمرة.

وأوضح إسكندر أيضاً أنَّ محرك البحث «غوغل» يوسع نشاطاته وينوعها باستمرار. وبالنسبة إلى قسم الأخبار فيه، دأب «غوغل» على إصداره بلغات عدة، مثل اليابانية والصينية والإسبانية والفرنسية والروسية وغيرها، إضافة إلى الإنكليزية. وفي كل لغة، يعمد إلى تكرار نموذج عمله باللغة الإنكليزية، أي التجميع المؤتمت للأخبار،

في كل مرة أضاف فيها لغة جديدة. وبدا بديهياً أنْ يصل الدور إلى اللغة العربية، خصوصاً أن محرك «غوغل» يبدي اهتماماً متزايداً بهذه المنطقة التي تشهد توسعاً قوياً لسوقي المعلوماتية والاتصالات المتطورة. والمعلوم أن «غوغل» في صدد إنشاء فرع متخصص بالشرق الأوسط، يعمل انطلاقاً من مقره في القاهرة[1].

يذكر أنه في أواخر العام 2005 أعلن مجلس مسابقة «بورليتزر» الذي يمنح أرفع الجوائز الصحافية في الولايات المتحدة، أنه غيّر قواعد المسابقة بحيث صار يسمح للصحف بالمشاركة بمواد نشرت على الإنترنت.

ويقدم المجلس جوائز في 14 مجالاً، وكان يسمح بضم المواد التي تنشر على الإنترنت في مجال الخدمة العامة منذ عام 1999. وسيتاح الآن للتقارير والصور التي تنشر على الإنترنت الاشتراك في جميع مجالات المسابقة.

وقال مجلس مسابقة «بوليتزر» في بيان: «في مجالي الأنباء العاجلة والصور العاجلة سيسمح بمشاركة مواد نشرت على الإنترنت».

ومع تراجع توزيع الصحف واشتداد المنافسة من الإنترنت، أعلنت سلسلة من المجموعات الصحفية في الولايات المتحدة خفضاً للوظائف في الشهور الأخيرة بما في ذلك شركة «نيويورك تايمس» وشركة «تريبيون» التي تملك صحيفتي «شيكاغو تريبيون» و«لوس أنجلس تايمس».

(1) المرجع السابق.

ويتراجع عدد قراء الصحف منذ عقود، وأظهر تقرير لاتحاد الصحف الأميركية بعدما حلل 789 صحيفة أميركية، أن متوسط التوزيع اليومي في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 أيلول 2005 هبط إلى 45,15 مليون نسخة من 46,35 مليوناً في الفترة نفسها قبل سنة.

سوق الإعلانات على الإنترنت

أما لناحية الإعلانات، وعلى رغم النمو السريع لسوقها عبر الإنترنت عالمياً، فإن المواقع الإلكترونية العربية لا تزال تواجه مشكلات في جذب المعلنين أولاً بسبب العدد القليل لمستخدمي الإنترنت وثانياً بسبب عدم ثقة الشركات الكبرى بهذه الوسيلة.

يقول مصطفى محمد، مدير شركة أدفانتدج، وهي وكالة إعلانات متخصصة في الإنترنت، أنَّ الإنفاق على الإعلانات العربية على الإنترنت زاد من أقل من 250 ألف دولار في عام 1999 إلى ما بين سبعة وعشرة ملايين دولار في عام 2005[1]. لكن هذا الرقم يمثل جزءاً ضئيلاً جداً من سوق الإعلانات العالمية على الإنترنت والذي بلغ حجمه 2,8 بليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2005، بحسب مكتب الإعلان التفاعلي الأميركي. كما يعد هذا الرقم ضئيلاً قياساً إلى حجم الإعلانات في العالم العربي بصفة عامة بما في ذلك الإنفاق الكامل على الإعلان في العالم العربي الذي يشمل التلفزيون والصحف، والذي يقدر أنه سيصل إلى نحو 2,3 بليون دولار في 2005.

(1) الحياة 10 ـ 9 ـ 2005 (عن وكالة رويترز).

ويقول محمد، الذي تسوق شركته الإعلانات لمواقع مثل الجزيرة نت ومكتوب دوت كوم، وهو أكبر مواقع البريد الإلكتروني في العالم العربي، «إن سوق الإعلانات عبر الإنترنت في العالم العربي تتحسن ولكن ما زلنا متأخرين عن الغرب بسنوات»، وأضاف محمد خلال مقابلة عبر الهاتف من دبي في الإمارات العالمية الكبرى لا تعي أهمية الإنترنت كوسيلة للإعلان في العالم العربي».

ويقول محللون إن من الأسباب الرئيسية أن من أصل 280 مليون نسمة هم سكان العالم العربي لا يزيد عدد مستخدمي الإنترنت على 17,2 مليون مستخدم.

ويوضح محمد إنَّ المواقع الإلكترونية توفر أسعاراً زهيدة لجذب المزيد من الإعلانات تتراوح ما بين 15 و25 دولاراً لكل ألف مرة مشاهدة مقابل 55 إلى 75 دولاراً في الولايات المتحدة. وأضاف أن «هذه الأسعار الزهيدة تساهم في خفض العائد السنوي. كما أن بعض الشركات تنحي باللائمة على الشركات الإعلانية لعدم ترويجها للحملات الإعلانية عبر الإنترنت».

ووفقاً لإحصاءات من شركة الكسا، التي ترتب المواقع العربية بحسب عدد الزوار وصفحات المشاهدة، فمن ضمن أول 500 موقع في العالم لا يوجد سوى خمسة مواقع عربية، من بينها النسخة الإلكترونية لصحيفة الأهرام المصرية إضافة إلى مكتوب دوت كوم والجزيرة دوت نت[1].

وتعتمد بعض البوابات مثل أرابو دوت كوم، وهو دليل مواقع إلكتروني تمتلكه إيموكس اللبنانية على غوغل لجلب الإعلانات. فهي

(1) المرجع السابق.

تستخدم خدمة غوغل أد سنس، التي تعمل كوكالة إعلانية تضع الإعلانات والروابط على المواقع، ومن ثم تقتسم العوائد معها. لكن بعض الشركات الأخرى تسعى إلى موارد دخل مختلفة.

موقع يسمح لزواره بتغيير إخراج دعاياته

من ضمن الأساليب الجديدة التي تسعى لكسب أكبر نسب مشاهَدَة لإعلانات الانترنت قدمت شركة شيفروليه موقعاً يسمح لزواره أن يأخذوا كليبات الفيديو والموسيقى منه ثم إقحام كلماتهم وتكوين إعلان خاص بهم لمدة 30 ثانية لسيارة شيفروليه تاهو 2007.

وتأمل الشركة بذلك أن يساعد موقع الويب هذا على نشره، وبذلك يمكن أن يولد اهتماماً بموديل تاهو الجديد من خلال التسويق الفيروسي. وإذا كانت الشركة قد نجحت بهذه الوسيلة في نشر إعلانها فإن هناك جوانب سلبية لحملتها. فالفيديوات التي نشرت بشكل واسع إعلاناً يهاجم السيارات الرياضية S.U.V بسبب استهلاكها الكبير للغاز هو ما كانت شركة شيفروليه تريده.

ولا ذلك الإعلان الذي تبدو تاهو فيها تتحرك في الصحراء. «انتهى تقريباً معظم نفط كوكبنا. أنت لا تحتاج إلى نظام تحديد المواقع الأرضية لتعرف إلى أين يوصل هذا الطريق»[1].

وفي إعلان آخر يستخدم نفس الفيديو مع كلمات مضادة لاستهلاك الوقود «هل تحب هذه البرية الثلجية؟ من الأفضل الاستمتاع بها الآن. ثم قل مرحباً بالاحتباس الحراري».

(1) جولي بوسمان، الشرق الأوسط 9 ـ 4 ـ 2006 (خدمة نيويورك تايمز).

ولتكوين فيديو يستطيع المستخدمون أن يختاروا ما بين كليبات تظهر سيارة تاهو في مشاهد طبيعية مثل السياقة عبر سلاسل جبلية ثلجية أو الوقوف بجانب شلال مياه وبإمكان المستخدم أن يختار خلفية موسيقية لإعلانه من ثمانية قطع موسيقية ثم إضافة النص الذي يريده للإعلان عن منتجه.

وتم إطلاق هذه الحملة من قبل شركة كامبل - ادوارد التابعة لـ«انتربيلك غروب أوف كومبانين». وإمكانية توليد الإعلانات من قبل المستخدمين تفضلها شركات مثل «جت بلو» و«سوني» و«كريسلر» لكي يتم الوصول إلى الشباب والمستهلكين المحبين للتكنولوجيا والذين ينشرون إعلاناتهم عبر مواقع الويب.

وكانت شركة «ماستر كارد» و«كونفرز» قد أجرت تجارب ناجحة على هذه الطريقة الجديدة. ففي أحدث تجربة بخصوص حملتها «النفيس»، أعدت ماستر كارد موقعاً على الإنترنت بعنوان PRICELESS.COM الذي يسمح للمستهلك بكتابة نص لشريطين إعلانيين. ويمكن لمستخدمي الموقع كتابة أربعة سطور من الحوار، بحيث تنتهي بكلمة «نفيس».

أما حملة شركة كونفرز التي تسمح للزبائن بإرسال إعلانات من تصميمهم إلى موقع الشركة CONVERSEGALLERY.COM فقد حققت المراد منها. حيث تلقت 1500 إعلان، عرضت الشركة بعضها على التلفزيون، وأثارت ضجة على الويب.

وأوضح جون باتلر مدير الابتكارات في شركة «باتلر وشاين وسترن وشركاهم» وهي وكالة إعلان في ساوساليتو بولاية كاليفورنيا، التي أعدت حملة إعلانات كونفرز، إن مضمون الإعلانات

المقدمة من المطلعين على الموقع تعمل إذا ما كانت متناسبة مع المنتج[1].

إلا أنَّ بعض الشركات الأخرى التي أجرت تجارب في هذا المجال فقد كانت أقل تسامحاً مع السخرية.

ففي عام 2001 طلب جوناه برتي طالب الدراسات العليا في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، حذاء من شركة «نايكي» للأحذية عليه عبارة SWEATSHOP (تعني بالعربية ورش العمل ذات الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة)، إلا أن نايكي رفضت الطلب. وأصبحت رسائل البريد الإليكترونية بين بيرتي ونايكي، عندما تسربت للصحافة، مادة مثيرة للغاية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العديد من الشركات تحذّر من وضع إمكانيات إبداعية في يد المستهلك.

الإنترنت يرسم معالم التلفزيون

أمام هذه الثورة التكنولوجية وأمام الصراع المحموم لكسب مزيد من المشاهدين بين آلاف القنوات التلفزيونية التي تنتشر عبر المحطات الأجنبية والفضائية أصبح جذب المشاهدين نحو المحطات مسألة في غاية الصعوبة والأهمية، لأنها تعني ببساطة مشتركين ومعلنين جدداً لهذه القناة، الأمر الذي يحقق أرباحاً مالية تسعى التلفزيونات إلى الحصول عليها وتضمن بها في الوقت نفسه السيادة الإعلامية التي تسعى الدول والمؤسسات والأفراد إلى تبوئها. لذلك أصبح تطوير إمكانات تلك المحطات وتزويدها بأحدث وسائل الاتصال وتقنياته ضرورة ملحة فرضتها ثورة الاتصالات الجديدة،

(1) المرجع السابق.

وبتنا نسمع اليوم عن ما يسمى بـ«الخبر الطائر» وهو الفتح الجديد في عالم الصحافة المتلفزة ويعتمد على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لاستنباط وسائل وأشكال تحريرية جديدة، عن طريق ربط المحطة التلفزيونية بشبكة الإنترنت.

هذا ما قامت به شبكة «C.N.N» عندما قامت بإرسال فيلم سريع لم يتجاوز إعداده خمس عشرة دقيقة عن قضية طائرة التجسس الأمريكية التي تخطت الأجواء الصينية واعترضتها وطاردتها طائرة حربية أجنبية صينية اصطدمت بها وأسقطتها.

هنا استعرضت وكالة الأنباء الفرنسية الحدث بالصورة المتحركة التي استعانت بها من أرشيف «C.N.N» إضافة إلى معلومات سابقة قفز بها الحاسب الآلي خلال دقيقتين وتم ربط المادتين وإرسالهما معاً لمن يشتري خلال خمس عشرة دقيقة فقط، فهذه مصادر تعتمد في تغطيتها على وسائط بث تقفز فوق السحاب.

كما أنه أصبح من العسير تقديم برامج حوارية، أو مصورة دون الاستعانة بالإنترنت[1].

لعقدين كاملين تقريباً، ظل مسؤولو الشركات وممثلو شركات الإعلان والدعاية يتحدثون عن قرب إنتاج تلفزيون متفاعل بالكامل يسمح للمشاهدين بمتابعة ما يرغبون فيه من برامج، وفي أي وقت يفضلونه، إلا أن المستقبل، كما يبدو، بات للكومبيوتر، إذ تعكف كبريات شركات الإعلام والإنترنت على تطوير تقنيات إنترنت للبرمجة والإعلان المصور على شبكة الإنترنت، تكون «تحت أمر» المشاهدين ورغباتهم.

---

(1) تهاني مصطفى، الفنون 1 ـ 8 ـ 2001.

وفي الوقت الذي بات فيه الأميركيون يشعرون براحة أكثر إزاء مشاهدة برامج التلفزيون على شاشات الكومبيوتر، بدأت عملية برمجة الإنترنت تجمع بين عملية التفاعل والتجاوب الفوري على الإنترنت مع عملية التفاعل والتجاوب الخاص بالتلفزيون.

على سبيل المثال، وفّرت شبكة نيكيلودن للكابلات خدمة أطلقت عليها «توربونك»، وهي خدمة إنترنت مجانية تسمح للمستخدم بمشاهدة برامج تلفزيونية معروفة مثل «سبونجبوب سكوياربانتس» و«جيمي نيوترون». وتقدم هذه الخدمة برامج أخرى منوعة لأن مشاهدي شبكة نيكيلودن الشباب باتوا يقضون المزيد من الوقت أمام شاشات الكومبيوتر.

كما تستخدم «سي بي أس نيوز»، التي لا تملك شبكة للكابلات، الإنترنت لتقديم آخر الأخبار المصورة، بالإضافة إلى تقارير لا تتناسب والزمن المخصص لأخبار «سي بي أس نيوز» المسائية (30 دقيقة). وتقدم «أميركان أون لاين» مجموعة واسعة من البرامج التلفزيونية المجانية، وقد غطت الحفلات الموسيقية «لايف 8»، التي أقيمت لمساعدة الدول الفقيرة خلال انعقاد قمة الدول الصناعية في يوليو (تموز) الماضي. وهي تعتبر هذه الخدمات وسيلة لاجتذاب المشاهدين إلى صفحتها الرئيسية «أي أو أل دوتكوم». وتقدم «أي أو أل»، وهي جزء من «تايم وورنر» بالاشتراك مع «وورنر ميوزيك غروب» برنامج إنترنت افتراضي بعنوان «ذا بيز»، يركز على الجانب الموسيقي[1].

(1) الشرق الأوسط 30 ـ 8 ـ 2005.

وأصبح تحول التلفزيون صوب الإنترنت واضحاً مع بدء الشركات بتقديم خيارات أكثر في البحث والشراء ومشاهدة التلفزيون المعروض بواسطة الإنترنت. وعلى الرغم من أن ديزني ليست هن الأولى في مجال استخدام الفيديو المجاني فإنه واحد من أكثر التجارب كلفة في مجال التلفزيون.

وقالت آن سويني رئيسة شركة أيه بي سي التلفزيونية التابعة لديزني إنها «فرصة حسنة لنا كي نتعلم قليلاً حول نموذج مختلف وكيفية استخدام زبائننا لها. إنه حول الاعتراف بأن ليس أي منا يعيش في العالم وفق نموذج تجاري فقط. هذا حول كيفية تمكن المستهلك من استخدام كل التكنولوجيا».

لكن قد يهدد تقديم برامج مجانية تصل مباشرة للمستهلك عبر الإنترنت التلفزيون الحالي حسبما يقول المحللون. فالشبكات التلفزيونية التي لها عقود مع منتجي البرامج سيجدون وسائل للاستمرار في التعامل مع الجمهور المحلي. ومع الوقت قد يكتشف المستهلكون طرقاً أخرى للتغلب على شركات الكابل والبث عبر الأقمار الصناعية وخدمات التلفزيون عبر الإنترنت مثل فريزون كوميونكيشن. عن طريق تخزين البرامج المفضلة من الإنترنت مجاناً بدلاً من دفع أتعاب اشتراك شهرية لهذه الشركات. وقال فل ليغ المحلل في شركة انسايد ديجيتال ميديا «قد يؤدي ذلك إلى بروز توجّه عام صوب الفيديو عبر الإنترنت بشكل لا رجعة فيه.. وهذا الوسيط الجديد سيستولى على كل شيء في الأخير نحن سنحصل على كل ما نريده من أفلام فيديو عبر الإنترنت مثلما نحصل على معظم النصوص من الإنترنت».

وذكرت شركات الاتصالات الهاتفية والكايبل أنَّ عروض

المسلسلات عبر الإنترنت مثل عرض شركة ديزني لن يهدد عملهم في التلفزيون لأن المستهلك لا يزال يريد مجموعة قنوات تقدم مجموعة متعددة من العروض يمكن مشاهدتها في أي وقت.

وقال أريك رابي المتحدث باسم فريزون «هذه تجربة مختلفة». وتجدر الإشارة إلى أنَّ «فريزون» وشركة «ايه تي اند تي» تستثمران مليارات الدولارات في شبكة جديدة سريعة ستسمح لهم ببيع برامج تلفزيونية عبر الإنترنت إلى المستهلك كبديل إلى شركات الكابل. وتعني إدارة شبكاتهم الخاصة، والسيطرة على نوعية وسرعة ما يمكن نقله عبر شبكاتهم، وسيصبح في إمكانهم تسليم نوعية أفضل من الخدمات من تلك التي يجري نقلها عبر شبكات الإنترنت[1].

تلفزيون الإنترنت ومشاكل الأمن

إنْ كنت تتساءل لماذا لا تقوم الشركات بإطلاق الخدمات التلفزيونية عبر بروتوكول الإنترنت IP بسرعة أكبر، فإنك لا تفكر كالمحترفين.. لأنّ الجواب هو الأمن، ثم الأمن!

وحتى وقت قريب، واجهت هذه الخدمات الجديدة الحديثة مشاكل كبرى، وهي كيفية حماية حقوق التأليف للمحتويات التلفزيونية وحقوق نسخها، وكيفية حماية الشبكات التلفزيونية الإنترنتية بكلفة معقولة ضد الهجمات الخارجية. ولكن الخبراء يقولون اليوم أن المشكلة الأولى هي قيد التحكم والسيطرة، وأنه ثمة تقنيات جديدة تبرز، من شأنها حل المشكلة الثانية.

(1) يوكي نيغوتشي، الشرق الأوسط 16 ـ 4 ـ 2006 (خدمة واشنطن بوست).

والعقبة الأولى مبدئياً هي مسألة إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management DRM، وكيف يمكن لمقدم الخدمة تقييد الدخول أو الوصول إلى التلفزيون الإنترنتي من قبل أي شخص باستثناء أولئك الزبائن المستعدين لتسديد فواتيرهم، وكيف يمكن تقييد قدرات الزبون من نسخ وتوزيع المضمون، أو المحتويات المحمية بحقوق النشر؟

وفي العام 2006، تمكن العديد من الشركات المسوّقة من التصدي لهذه المشكلة، ومنهم شبكة «هيلياس» التي تقدم حالياً نظام «ميديا لوك» الذي يقوم بتشفير الإشارات بين أنظمة تسليم المحتويات لدى مزود الخدمة وبين جهاز الاستقبال لدى الزبون. ويضمن هذا الترميز أن يكون بمقدور الزبون الذي يقوم بسداد الرسوم تلقي محتويات التلفزيون الإنترنتي وفك تشفيرها، وبأسلوب يحول دون إعادة إرسالها إلى شخص آخر. وكان مقدمو هذه الخدمة المتطلعون إلى أعمال ناجحة يكافحون في الفترة الأخيرة للعثور على أساليب لضمان أمن شبكاتهم ضد عمليات التخريب الممكنة، مثل هجمات منع الخدمة التي ارتكبت في العام الماضي على الخدمات الهاتفية الإنترنتية[1].

وصميم المشكلة هو أنَّ الخدمات التلفزيونية الإنترنتية تعتمد بشكل عام على شبكة واسعة من أجهزة الخادمات وأنظمة التشفير لتسليم المحتويات إلى كل زبون، استناداً إلى غاري ساوثويل مدير تقنية التلفزيون الإنترنتي في شبكات «جونيبر» الذي كان يدرس المشكلة لأكثر من سنتين. والكثير من هذه الخادمات كالتي تقوم

---

(1) الشرق الأوسط 24 ـ 4 ـ 2007.

بتزويد عروض الفيديو عند الطلب لا يمكن «إقفالها»، نظراً لضرورة تفاعلها مع الزبون. ويضيف ساوثويل: «نستطيع حماية هذه الأجهزة الخادمة بجدران الحماية «فايروول»، ولكن يجري تسليم التلفزيون الإنترنتي بسرعات تصل إلى 4 ميغابت في الثانية، وأغلب أنظمة الـ«فايروول» لا تستطيع مجاراة مثل هذه السرعة، والأسلوب الوحيد هو وضع نظام «فايروول» لكل جهاز خادم، أو نظام تشفير. وحتى لو تمكنا وقتها من حل مشكلة الأداء، لكانت قد أرغمت مزود الخدمة على زيادة معدل ميزانية مركز المعلومات (السرعة) بعامل أربعة»[1].

وكانت الكلفة العالية لتأمين شبكة التلفزيون الإنترنتي قد حطمت أساساً النموذج الموضوع لهذه الخدمة، «لأن المستوى (الطبقة) الأولى من هذه التأمينات لا تستطيع إطلاق الخدمة من دون تأمين البنية الأساسية، أم بالنسبة للمستوى الثاني، فقد حاولت إطلاق الخدمة من دون تأمين سلامتها، وعندها وجدت أنها لا تستطيع العمل من دونها» كما يلاحظ ساوثويل.

ويضيف ساوثويل في حديث لمجلة «دارك ريدنغ» الإلكترونية المتخصصة بأمن المعلومات أنَّ هجوم منع الخدمة على شبكة تلفزيونية إنترنتية قد لا يحول تماماً من تسليم المحتويات، ولكنه قد يبطئها بشكل كبير جداً. وكمثال على ذلك، فأنَّ الأجهزة الخادمة لشركة مايكروسوفت التي تقوم بتحويل القنوات قد تغرق تحت سيل الطلبات، مما يترك الآلاف من المشاهدين الجالسين قبالة الشاشة ينقرون على أجهزة التحكم عن بعد، من دون أي تأثير يذكر، أو تأثير بطيء جداً. ولمحاولة التغلب على هذه المشكلة، اعتمدت

(1) المرجع السابق.

«جونيبر» ما يسمى «انتفريتد سيكيورتي غايتواي» Integrated Security Gateway ISG (بوابة الأمن المتكاملة) للعمل مع الأجهزة الخادمة التلفزيون الإنترنتي التابعة لـ«مايكروسوفت»، موفرة عازلاً آمناً بين أجهزة الزبائن، كالكومبيوترات والأجهزة التي توضع فوق الأجهزة التلفزيونية، وبين الجهاز الخادم الذي يقوم بتسليم المحتويات.

ويقول ساوثويل «إذا لاحظ نظام ISG عدداً غير عادي من الطلبات على القنوات، فإنه يمكنه ببساطة حجز بعض الطلبات لثانية أو ثانيتين، وهذا من شأنه الحيلولة دون إغراق الجهاز الخادم. كما يمكن لهذا النظام تحري مصدر هجمات منع الخدمة وإزالة المستخدمين المشتبه بهم من الشبكة». ويضيف «أنّ نظام ISG لمنتجات التلفزيون الإنترنتي بمقدوره دعم حركة المرور والسير لنحو 100 جهاز خادم، الأمر الذي يخفض كلفة نشر وتوزيع القدرات الأمنية بشكل كبير».

وبعد الانتهاء من حل معظم المشاكل المتعلقة بإدارة الحقوق الرقمية وظهور حلول حماية البنيات الأساسية في الأفق، فإنه لن يمضي وقت طويل قبل أن يبدأ المستخدمون في رؤية انطلاق خدمات التلفزيون الإنترنتي، وفقاً لساوثويل الذي أفاد «أن هنالك بقية أعمال تتعلق بشروع الزبائن أكثر فأكثر في استخدام الكومبيوترات الشخصية والمساعدات الرقمية الشخصية لمثل هذه الخدمات، ولكنه يجري تذليل الكثير من العراقيل الأمنية»[1].

---

(1) المرجع السابق.

خدمة الإنترنت على الخلوي

أما من ناحية وسيلة اتصال مثل الهاتف الخلوي فقد اكتسبت خدمة الإنترنت على الهاتف المحمول في العمل أو خارجه شعبية لافتة.

وكانت خلال العام 2004 ومع ظهور الجيل الثالث من تكنولوجيا الهواتف المحمولة غير مرغوبة من الجميع من خلال تقنية «يو إم تي إس»، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعارها ومحدودية مجال تغطية الخدمة.

ولكن أموراً كثيرة تغيّرت منذ ذلك الحين، إذ انتشرت خدمات تصفح المواقع الإلكترونية أو تحميل ملفات الصوت والفيديو على الهاتف عبر الإنترنت وأصبح من الواضح أن أسعار هذه الخدمة في طريقها إلى الانخفاض.

ويوجد حالياً نحو 80 شبكة «يو أم تي أس» حول العالم حسبما كشفت دراسة أجراها مركز أبحاث مصرف «دويتشه بنك» في فرانكفورت. من بينها ستون شبكة في أوروبا. ويوجد في ألمانيا 2,3 مليون شخص يستفيدون من هذه الخدمة حيث تتضمن رابع أكبر شبكة من هذا النوع في العالم.

وتأتي اليابان في المرتبة الأولى من حيث عدد مستخدمي تقنية «يوم أم تي أس» إذ يبلغ عددهم 22,4 مليون شخص ثم إيطاليا (9 ملايين شخص) ثم بريطانيا (4,7 مليون شخص).

وحتى الآن لا يوجد سعر ثابت للحصول على خدمة تصفح الإنترنت على الهاتف حيث تقدم شركة «إي ـ بلاس» هذه الخدمة مقابل أربعين دولاراً، لكن شرط أن يكون العميل متعاقد مع إحدى

شركات الهواتف المحمولة، في حين يصل سعر هذه الخدمة لدى شركة بيس المتفرعة من شركة «إي - بلاس» إلى 25 دولاراً.

وتصل سرعة انتقال البيانات عبر شبكات «يو أم تي أس» في ألمانيا إلى 384 كيلوبايت في الثانية.

ويقول ماركوس فيدنر خبير اتصالات الهواتف المحمولة في موقع «غوتينبرغ» للاتصالات اللاسلكية على الإنترنت: «إنَّ سرعة 384 كيلوبايت في الثانية ضعيفة إلى حد ما، ويجب أن تزيد السرعة عن غيغابايت واحد في الثانية».

وفي حال استخدام خدمة الإنترنت على الهاتف المحمول بالمنزل أو مقر العمل، فينبغي على المستخدم التأكد من قوة استقبال إشارات الهاتف المحمول. وأوضح فيدنر أسباب ضعف إشارات الهاتف المحمول وهي «في بعض الأحيان نتيجة تواجد المسكن إلى جانب من الشارع أو تكون جدران المنزل سميكة للغاية».

كلنا إعلاميون



«يوتيوب» إعلام الشباب

إنه المهد غير المتوقع لولادة الإعلام الرقمي: فاليوتيوب المخصص لتبادل أشرطة الجمهور وأفلامه. يستضيف فناً إعلامياً ولد على طريقة «سكب الصواعق في كؤوس من الفضة»، وبالتعريف فأنه خارج عن المتوقع والمألوف ويحمل الكثير من الدهشة التي تلامس الهذيان. لقد شرعت مواقع الإعلام المنسوجة على هيئة «يوتيوب»، في الاستيلاء على أعين الشباب، خصوصاً في الغرب باعتباره مكاناً لفن إعلامي يصنع أخيلة للعالم المعاصر الذي يعيش تحت أثر الشبكات وشابات الكومبيوتر والخليوي[1].

إذن، لنترك النقاش عن موت التلفزيون على يد هذا الفن الإعلامي الذي يولد تحت أعيننا (ولحظة بلحظة) بأثر من موجتين هائلتين، تتألف الأولى من الجمهور المتشابك، بطريقة غير مألوفة وبالتالي فنية تماماً، عبر الإنترنت والشبكات الرقمية وأنواع الاتصالات المتطورة، وتتشكل الموجة الثانية من الأدوات الإلكترونية (خصوصاً الكومبيوتر والخليوي)، حيث تعيش الأجيال الشابة مساحة الترفيه المعاصر المرسوم بالاتصال التفاعلي وميزاته الخاصة[2].

الأرجح أن تمازج هاتين الموجتين يعطي فناً إعلامياً فيه الكثير

---

(1) أحمد مغربي، الحياة 23 ـ 5 ـ 2007.

(2) أحمد مغربي، م.ن.

من الهذيان؛ والأرجح أنَّ الفن الذي يجد ذاته أقل هذياناً (التلفزيون) يقترب من الموت حتى لو استمر على قيد الحياة دهوراً. يستطيع التلفزيون أن يمارس الكثير من الحياة، وخصوصاً مع المساندة القوية من الأقمار الاصطناعية ومن التقدم المتواصل في صناعة شاشاته ومواده. لكن التحدي الذي قد يرسم أفق موته هو: هل يستطيع التلفزيون أن يستمر «فناً» مقارنة بالإعلام الإلكتروني البازغ من «يوتيوب»، كما كان هو بالنسبة إلى الراديو مثلاً؟ لنقارن عملية المشاهدة، منذ استيلاء أداة الإعلام على مشاهدها[1].

يدخل التلفزيون إلى البيت، على الأرجح من ركن المشاهدة الجماعية والأسرية للترفيه البصري اليومي. تُصنع مواد الإعلام التلفزيوني لتبثّ إلى كتل البشر المتوزعة كعائلات في «صناديق» العيش المتصل في الشقق والمنازل، ويتوجه التلفزيون إلى مشاهده الفرد، باعتباره يعيش فرديته عبر وجوده في الأسرة ومنزلها؛ ويرسم علاقة البث ـ التلقي بالارتكاز إليها. تعيش الشاشة الفضية واقع استيلائها على أعين الجمهور وعقله عبر هذه العلاقة التي تلقي ظلالها أيضاً على مجمل الإعلام المتلفز وفنّه وموادّه. وفي المقابل، يدير موقع «يوتيوب» وأشباهه الظهر إلى هذه العلاقة، ويصنع ما هو أكثر من «انقلاب» في علاقة البث ـ التلقي.

يدخل «يوتيوب» إلى مشاهده الفرد عبر شاشة كومبيوتره؛ وحيثما وجدت شاشة رقمية. هـهنا، لا منزل ولا بيت ولا عيش مشترك ولا علاقات أسرية. ترتسم العلاقة بين المركز الإعلامي (الذي ليس مركزاً أيضاً كما سيرد لاحقاً) وبين جمهوره عبر علاقة

---

(1) المرجع السابق.

شاشة الكومبيوتر بالشبكات الرقمية. ثمة «انقلاب» آخر جاء من الخليوي. فمع تمكن الهاتف النقال من صنع مواد إعلامية (هي أشرطة الفيديو) ومن الدخول إلى الشبكات الرقمية، انفتح باب هائل أمام الجمهور ليصبح صانعاً للمواد البصرية ـ المسموعة. اختفت علاقة البث ـ التلقي نهائياً، ليحل محلها الجمهور الذي يصور ويخرج وينتج المواد، ثم يدخل في علاقة من المشاهدة التفاعلية معها. لم تعد علاقة البث ـ التلقي تصلح لوصف العلاقة الوليدة، بكل جدتها وهذيانها، بين الجمهور وهذا النوع من الإعلام. صحيح أن ثمة «مكاناً» (هو الموقع الإلكتروني) تجهز عليه المواد ويقصده الجمهور، لكنه لم يعد هو المركز الذي يتحكم بالبث ومواده[1].

في أوقات سابقة، توقع بعض خبراء التلفزيون، مثل الفرنسي دومينيك والتون، أن يعوق غياب البرنامج عن الإنترنت تحوله إلى إعلام عام للجمهور. ولكن تجربة موقع «يوتيوب»، وعلى غراره «ماي سبايس»، تبين أن غياب البرنامج ميزة لأنه يمكن الجمهور من مشاهدة مرسومة على هواه وبحسب وقته وخياراته. ربما فات والتون أن المشاهدة في «يوتيوب» تشبه الفرجة التلفزيونية بواسطة الريموت كونترول، حيث تنفلت المشاهدة من كل برنامج، لكنها تفوقها في أنها لا تتقيد بالوقت، كما أن المواد متاحة دوماً للانتقاء بحسب رغبة جمهور الشبكات. وذلك أقل ما يقال في الفوارق بين التلفزيون و«يوتيوب»[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) م.ن.

صور عنيفة على شبكة الإنترنت

من ناحية أخرى، لا تبتعد كثيراً عن علاقة الانترنت بالصورة، فإنَّ هناك أسئلة صعبة، تتمثَّل بتلك الأفلام القصيرة على شبكة الإنترنت. وغالباً ما تعرض صوراً فاحشة ومقززة. فالهواة لا يتوانون عن نشر كل ما تقع عليه أيديهم. ففي العام المنصرم، بث هؤلاء شريط اغتصاب جماعي ارتكبته عصابة من الشباب، ومشاهد اعتداء على مشردين، وصفع عمال وموظفين في طريقهم إلى العمل. و«توج» استعراض الرعب والقرف هذا بث شريط إعدام صدام حسين المصور بواسطة كاميرا هاتف.

والحق أنَّ الفضل في اكتشاف حماقة البشر ووحشيتهم لا يعود إلى الشبكة الإلكترونية. ولكنّ الشبكة أتاحت انتشار صور البربرية والعروض الوحشية بذريعة الحق في التلصص. وباتت هذه الصور في متناول جمهور كبير. والجريمة المصورة على شبكة الإنترنت مزدوجة، فهي جريمة فعلية ورقمية، في آن معاً. فمتصفحو الإنترنت ورواده يحسبون أن انتهاكاتهم مشروعة. وعليه، يصور هؤلاء نشاطاتهم المنحرفة وعمليات السرقة والاعتداءات، ويبثون أفلام «إنجازاتهم» القصيرة على الإنترنت. فبلوغ الشهرة ممكن على الإنترنت. وشرط هذه الشهرة هو التمادي في نقل صور الواقع الفج.

وتنشر الأفلام القصيرة وشرائط الفيديو والصور الواقعية باسم الحرية الفردية، والحق في الحصول على معلومات، ومجانية الإطلاع على المواد، وباسم التحفظ عن مؤسسات الإعلام ووسائله، ويدعى رواد الإنترنت إلى بث الواقع «الخام» وصوره وتظاهراته. ولا تُثبت مصادر هذه الصور، ولا تُسند إلى مرجع، ولا تُحلل معانيها أو

تربط بسياق مجتمعي. ويعزى إغفال مصادر الصور إلى «قول الحقيقة» ونقل الواقع «كما هو». وترفع هذهالصور «اللقيطة» المسؤولية والذنب عن الجناة، وشركائهم من المشاهدين المتلصصين. وثمة هوة كبيرة بين تعميم النقل السريع للمعلومات، وتيسير، استعمال الإنترنت، وبين فقر المحتويات المقترحة أو ضعفها.

ولا شك في أنَّ عهد شبكة الإنترنت بالصور قريب. فالنصوص المرسلة تشغل 95 في المئة من الشبكة الإلكترونية. ولا تزال الصور قريب الشبكة الفقير. ولكن هل في وسع الصور على خط شبكة الإنترنت (online) انتشال مضمونها منالفجاجة، وحمل مشاهديها على التفكير والتساؤل وصوغ مقترحات؟ وهل تنجح الصور في التحول وسيلة للإبداع فكري ومساحة لتبادل المعارف، وفهم العالم وإدراكه؟ فبعد إغراق الشبكة بالأغاني والموسيقى، وهذا الإغراق أضعف صناعة التسجيلات وزعزع استقرارها، يدعو ولوج الصورة المتحركة عالم الإنترنت إلى الحذر، ويثير تحفظات المراقبين، فهل علينا مشاهدة لقطات تقوض قدراتنا الذهنية والمعرفية؟

وربما يحسن بنا تفادي إدراج «شبكة الفيديو» (الإنترنت المرئي والصوري) على لائحة الحماقات العادية، وبث الصور المتحركة (الأنباء، الأفلام الخيالية والوثائقية) غير المقرصنة، وإشباع الشبكة، تالياً، بمواد أنتجت للقطاع المسموع والمرئي. وعلى سبيل المثال، ينبغي الرد على أفلام الهواة التي تحتفي بالاعتداءات، وانتهاك القانون والأخلاق، بعرض أفلام مؤتمرات الجنرال شارل ديغول، والرد على المواد المقرصنة بعرض برامج ثقافية راقية، والأفلام التي تنفي المحرقة بمقابلات مع ناجين منها.

ولا ريب في أنَّ تمكين المواطن من الوصول إلى صور تراعي معايير تربوية وتثقيفية وثقافية، على غرار تلك المعروضة مجاناً في موقع ina.fr الفريد والرائد، ضرورة حيوية، فـ«الويب» يخوض، تجربة عبثية مع عالم الصور.

والطريق إلى الخروج من هذا العبث هو استئناف استنباط الإنترنت معاييره، ومعانيه، وإثبات مراجعه الخاصة، وإرساؤه ركيزة صلبة لشبكته[1].

غرف الدردشة

أما إذا عدنا إلى الكلام على شبكة الانترنت، فنتذكر أنه قبل بضع سنوات، أطلقت شركة «آبل» الكومبيوتر «أي ماك آس 10»، مع حملة إعلانية ضخمة ركزت فيها على شفافية الكومبيوتر الذي وضعته في غلاف أزرق فاتح، تظهر منه مكوّناته الإلكترونية للأعين. ولم تتردد مجموعة من علماء الاجتماعي الأميركيين، وخصوصاً ممن ينتمون إلى «مدرسة شيكاغو» فكرياً، في السخرية من الحديث عن شفافية الكومبيوتر. ولاحظوا أن الكومبيوتر كان يعمل عبر أوامر يكتبها المستخدم الذي توجب أن يكون ملماً بتركيب الحاسوب وطرق عمله ولغة برمجته. حينها، كان الكومبيوتر مكشوفاً وشفافاً لأعين مستخدميه، بصورة حقيقية وليس بطريقة سطحية من نوع... الغلاف الشفاف.

استمرت تلك الشفافية طوال فترة استخدام الكومبيوتر عبر لغة برمجة معينة، مثل «كوبول»، ووصولاً إلى جيل الحواسيب الذي

(1) إيمانويل هوغ، لوموند 6 ـ 3 ـ 2007 (ترجمة الحياة 14 ـ 3 ـ 2007).

يعمل بنظام «دوس» DOS، الذي ما زال مستقراً (ومحتجباً) في قلب الكومبيوتر. واهتزت تلك الشفافية عندما صنع الموهوب الشاب، حينها، بيل غيتس نظام «دوس شيل» الذي مهد لغياب لغة البرمجة عن شاشة الكومبيوتر. ومع ظهور أول نظام تشغيل مع تطبيقات تعمل عبر أيقونات بصرية (أي مع نظام «ويندوز 95»)، زالت العلاقة المباشرة بين الكومبيوتر وعمله من جهة، والمستخدم من جهة أخرى. بقول آخر، حُجِبَ الكومبيوتر عن أعين مستخدميه: لقد غاصت أوامر نظام «دوس» ولغات البرمجة كافة في غياهبه، واستبدلت بـ... الأيقونات. عندما تضرب على أيقونة، تعمل تحتها، وفي خفاء هائل، سلسلة ضخمة من الأوامر التي تتحكم بسير الكومبيوتر[1].

إنَّ نقرة واحدة على عبارة add contact، وترجمتها «أضف متصل»، تكفي ليُضاف شخص ما إلى «غرفة الدردشة»، بغض النظر عن مكانه أو صفاته. لقد صار جزءاً من المجموعة التي تتبادل الآراء، في مساحة خاصة بها على الإنترنت، وكثيراً ما لفتت ظاهرة «غرف الدردشة» Chat Rooms («شات رومز») الأنظار. ويعتبرها كثيرون من مظاهر تحول الأرض إلى «قرية كونية» حيث يتلاقى الناس من أماكن متباعدة، وكأنهم يجلسون معاً في غرفة منزلية. لا تعترف «غرف الدردشة» بالحدود وبالمسافات ولا بالتقاليد والأعراف.

يبدو أمرها مثيراً للاهتمام، خصوصاً مع الانتشار المتواصل للكومبيوتر والإنترنت في المنازل، حيث تبدو «غرف الدردشة» وكأنها «منزل ضمن المنزل».

---

(1) أحمد مغربي، الحياة 29 ـ 4 ـ 2007.

وعلينا أن لا ننسى جرعة «الحرية» التي تسمحها غرف الدردشة، لكن هل هي حرية مطلقة؟ وإذا كانت كذلك هل ستدوم؟

ديموقراطية الإنترنت

إعتُبِر انتشار الإنترنت انتصار للحرية. فالشبكة الإلكترونية بدت واعدة بنشر الديموقراطية، وبلوغها الكمال. وما لبث هذا الترحيب بالشبكة أن خبا، وتسلل الشك إلى إسهام الإنترنت في تعزيز الحرية والديموقراطية. ويخشى بعضهم تفكيك الإنترنت الدوائر المشتركة والعامة، تلك التي تضوي أناساً مختلفين وجماعات متباينة، وانضواء الأفراد في جماعات افتراضية متجانسة تشاركهم أهواءهم وآراءهم. وأظهرت بعض الدراسات أنَّ استخدام الإنترنت يقيد المناقشات العامة. فغالباً ما يبحث متصفحو الإنترنت عن مواقع ومنتديات نقاش (فوروم) تستقبل آراء تطابق آراءهم. وهذا التشابه، وتفادي الانقسام في الرأي والتعارض والتناقض، يهددان المناقشة وجوهرها. فهذه لا تقتصر على تبرير فعل ما، بل تمتحن تماسك التبريرات المساندة لرأي ما، وتمتحن المسوغات المخالفة له والمضادة، على حد سواء. والمناقشة لا تقتصر على تعدد الآراء، بل توجب المناقضة بينها. وأسباب الغنى عن الرأي المضاد في المناقشات كثيرة، فبعضهم يتذرع بتكلفة البحث عن المعلومات، وبعضهم الآخر يهجر الرأي المناوىء لأمر ما، ويفضل القبول بالرأي الغالب لظنه أن مجاراة الكثرة الغالبة تخدم الصالح العام، فتطمس النواحي السلبية لأمر ما، ويرحب بأي اقتراح. والحق أن شرط تعدد الآراء وتعارضها يستند إلى سيرورة الإدراك، وإعمال الانتقائية في العلاقات أو إنشائها. وبحسب أبحاث علم النفس الاجتماعي والمعرفي، ليس إدراكنا

الأشياء إدراكاً موضوعياً ومحايداً. فنحن نسيء فهم ما يتعارض مع معتقدنا، ونميل إلى فهم المعطيات الجديدة فهماً يعزز معتقداتنا الراسخة. وأظهرت بعض الدراسات أنَّ السبيل إلى تقويم «اعوجاج» الإدراك ولا موضوعيته هو إبراز المعلومات الخارجة عن القناعات السائدة، والمناقضة لها.

ولا ريب في أن تعدد الآراء يفضي إلى أقاليم مغلقة تجمع بين أشخاص متجانسين. فغالباً ما يميل الناس إلى الاختلاط بمن يشاركهم رأيهم السياسي والاجتماعي، وإلى تبادل المعلومات وإياهم. وترتبط سعة نظام اتصالات وتواصل، وحفّزه على المناقشة، بقدرته على تعريض من يستخدمونه إلى آراء مختلفة عن آرائهم، وتمكينهم، تالياً، من اختبار تماسك الآراء الشخصية أمام آراء الآخرين. فهل يتيح الإنترنت مثل هذا التواصل وهذه المناقشة؟ فالأفراد يميلون إلى تفادي مخاطبة من يختلف وإياهم في الرأي. والنزاع في المخاطبة مزعج. ولا يترتب على العيش في مجتمع متعدد الآراء نشوء مناظرات بين أصحاب آراء متناقضة نشوءاً تلقائياً. فالقول إنَّ وفرة المعلومات تعني الألفة مع آراء الآخر مبسط، وبعيد من الواقع. ومستخدمو الإنترنت ينتقون مصادر معلوماتهم. فيوفرون الوقت والجهد الذي يقتضيه الإطلاع على المعلومات. وانتشار الإنترنت لا يعني تعرف أصحاب الآراء المختلفة بعضهم على بعض. ويرتبط التعرف على آراء مغايرة بمواقع الإنترنت نفسها وبمحتواها وروابطها، ونوعية الآراء المناقشة فيها.

ولا شك في أنَّ تكلفة تنظيم مناقشة «على الخط» (مباشرة على الإنترنت) منخفضة، مقارنة بالمناقشات الحية. ولكن المناقشات التي تستوفي شروط المناقشة الحقيقية نادرة. فمساحات الإنترنت تشغلها

منتديات تجمع بين أشخاص متشابهين. وتبدد الإنترنت بعض المؤشرات والقرائن على سياق الكلام، فيضعف أثر الحركة الجسمانية، وعلامات الامتثال الاجتماعي الماثلة بداهة في التفاعل الحي بين الأشخاص. ويمسي الانتماء إلى المجموعة الافتراضية وحده مرجع أعضائها. وقد تتحول نوادي الإنترنت إلى وسيلة غربلة المعلومات وتصفيتها. فتنبذ الرأي المخالف وتلغيه. وشأن وسائل الإعلام الجماهيري وأماكن العمل، تحتضن شبكة الإنترنت مواقع تسمح بالمواجهة بين الآراء المتباينة والمتضادة. وهذه المواقع هي مواقع وسائل الإعلام الجماهيرية والتقليدية على غرار الـ«بي بي سي» والـ«سي أن أن» والـ«نيويورك تايمز»، ومواقع الجماعات الافتراضية غير السياسية. والحق أنَّ عرض الآراء المختلفة والمتباينة يزيد جاذبية هذه المواقع، ويغني مادتها. ويرتفع، تالياً، عدد زوارها ومتصفحيها.

ويظهر تفوق هذه المواقع تقنياً ومادياً، على غيرها من المواقع دور «السلطة» أو «القوة» في استقطاب متصفحي الشبكة الإلكترونية. وليست مواقع الإنترنت وروابطها مغلقة تماماً.

فمستخدمو الإنترنت عاجزون عن التحكم في المسارات التي تفضي بهم إلى الوقوع على معلومات سياسية مضادة «على الخط». فالأفراد يعقدون الروابط الإلكترونية في ما بينهم، وهذه (الروابط) مشرعة على احتمالات من بينها مصادفة آراء مضادة. وتعزيز سهولة استخدام الروابط التقنية هذه الاحتمالات. وقد يوجه «الإنترنتيون» (مستخدمو الإنترنت) إلى قراءة آراء مضادة لآرائهم عند بحثهم عن معلومات، واستخدامهم محركات البحث. ولا يسع هؤلاء التحكم بوجهة مصادر المعلومات الأيديولوجية أو السياسية.

فمحركات البحث لا تستقي معلوماتها من مصادر واحدة أو تابعة لأيديولوجيا ما. وهي تعرض ما هو متوافر عن الموضوع. وعلى سبيل المثال، قد يقع مناصرو العولمة والرأسمالية على مواقع معادية للعولمة والرأسمالية عند بحثهم عن معلومات تغني آراءهم، وخلاف هذا صحيح كذلك[1].

ألف باء المدونات

عن جموح المدونات وكتّابها خصص ملحق النهار (25 ـ 3 ـ 2007) ما يزيد على الصفحتين بقلم شوقي نجم الذي انطلق من تعريف المدونات وأشهر «أبطالها»:

لنقل بادىء ذي بدء، أن كلمة بلوغرز Bloggers، وتعني كتّاب المدونات، تتألف بالإنكليزية من شقين. يمثل الحرف بB القسم الأول منها. ويشير إلى كلمة «بيوغرافي» Biography التي تعني سيرة. ويرتكز القسم الثاني على كلمة «لوغ» Log وتعني جدولاً تسجَّل عليه الأشياء بالتسلسل. يطلق اسم «بلوغر» على من يقوم بكتابة ذلك المزيج المتآلف من جدول وسيرة، على صفحة إلكترونية. تلخص اللفظة نوعاً جديداً من النشاط، يتوسع باطراد على الإنترنت، وخصوصاً في أوساط الشباب. وغالباً ما يترك كتاب المدونات صفحات سيرهم الذاتية مفتوحة للجمهور، تضمّ يوميات أقرب إلى البوح الشخصي والصريح للجمهور، تضمّ يوميات أقرب إلى البوح الشخصي والصريح إلى درجة تجعل من يقومون بها يكتبون بأسماء مستعارة. وأحياناً، يحدد كتّاب المدوّنات الأشخاص الذين

(1) آزي ليف ـ أون وبرنار مانان، «اسبري» 1 ـ 5 ـ 2006 (ترجمة الحياة 5 ـ 7 ـ 2006).

يودون إطلاعهم على تفاصيل حياتهم وآرائهم وتجاربهم وصورهم وأحلامهم، حيث يمزجون عمداً بين المعلومات والآراء، كما يترافق ذلك مع الربط بمصدر أصيل أو بمفكرة أخرى أو بمقالة ينصح بها كتّاب اليوميات أو يعلقون عليها. وفي رأي أحد المهتمين، أنَّ ظاهرة «البلوغرز» تبدو كأنها تمزج بين نوعين من «الكتابة»: الصحافة، وخصوصاً صحافة الرأي، وكتابة السيرة الذاتية، الفن الأدبي الذي برز مع صعود الحداثة غرباً، وخصوصاً مع طباعة كتاب «الاعترافات» الشهير للفرنسي جان جاك روسو. يبدو «البلوغر» كائناً «هجيناً» تماماً: مزيج من صحافي ومدوِّن مذكرات ومخرج أفلام. الفارق بين المدونة والموقع الإلكتروني هو القدرة على التخفي. فالمدوّن ينشىء مدونته بعنوان وباسم مستخدم قد يكون غير متعلق به هو شخصياً، وهي مهداة إلى صاحبها من مواقع كبرى، لذلك يمكن حجبها في أي وقت. أما الموقع فلا يمكن التحكم فيه من الخارج لأنه ملك صاحبه. والحال أنه بعدما كانت الكتابة في الإنترنت فردية وعشوائية، أصبحت تعمل الآن على شكل مجموعات منظمة في عدد من البلدان، وأصبح لكتّاب المدوّنات تنظيماتهم المحلية والعالمية، وهناك الآن مجتمعات عدة للمدونين تعقد اجتماعاتها الدورية لمناقشة قضايا المدوّنين.

إذا كانت فكرة «البلوغ» بدأت في الولايات المتحدة، فقد كان من أشهر كتّاب المدوّنات مهندس عراقي شاب يبلغ من العمر 29 عاماً ذاع صيته بالاسم المستعار «سلام باكس» في الأشهر التي سبقت سقوط نظام صدام حسين. كان الشاب يحكي في يومياته الشخصية مشاهد الحرب وتفاصيل حياته الأسرية والاجتماعية، وحتى خصوصياته الجنسية، كما كان ينقل مناحي الحياة اليومية في بغداد

المحتلة، ولا يبخل على صدام حسين بانتقادات لاذعة وبأسلوب مثير. أثارت يومية «سلام باكس» وشخصية كاتبها فضول وسائل الإعلام الدولية التي كرّست لهذا الشاب الظاهرة عدداً مهماً من المقالات، لا بل صدر كتاب عنه عنوانه «سلام باكس: اليومية السرية لعراقي عادي».

جازف «سلام باكس» في رسم الصورة الحقيقية لحياة العراقيين في ظل الحصار والقمع الصدامي. كان الجميع يشكك في إمكان وجود مثل هذا الشخص في بغداد لأنه يتكلم بجرأة وصراحة غير معهودتين في ظل نظام مستبدّ. كل ما فعله لحماية نفسه وتحصينها من أخطار الدهم، أنه تخفّى خلف كنية مستعارة هي «باكس»، فكان يكتب بطريقة حيوية وساخرة، تنطوي على دقة تعوز الكثير من تقارير المراسلين الأجانب في بغداد قبل بدء الحرب، وفي أثنائها. ولم تكتف مؤسسات إعلامية غربية بمساعدة «سلام باكس» أو نشر مدوّناته، بل سمحت له بأن يكتب افتتاحياتها.

«كوكب» المدونات الرقمية

حول المدونات وروادها، نشرت الحياة (16 ـ 6 ـ 2006) تحقيقاً مطولاً فصّل جوانب عدة من هذا العالم، المتسم بالخصوصية والجرأة.

في الآونة الأخيرة، ظهرت مجموعة من التقارير المهمة التي أبرزتها بعض مواقع الإنترنت، عن ظاهرة المدوّنات الرقمية الشخصية على الإنترنت، وخصوصاً في البلدان الغربية الصناعية. وتترك قراءة تلك التقارير انطباعاً عن تحول تدريجي في صورة تلك المدونات الإلكترونية الشخصية التي باتت نوعاً من إعلام رقمي

بديل، وأصحابها، وكذلك عن التغير في أثرها وموقعها اجتماعياً. ويدلّ التبدل إلى أن «البلوغرز» لا تمثل موجة طارئة ولا مجرد موضة شبابية عابرة. والأرجح أنها تعبر عن جزء من التفاعل القوي بين البنى الاجتماعية والظاهرة الرقمية في المجتمعات المتقدمة، التي توصف بأنها تعيش مرحلة ما بعد الثورة الصناعية.

بعد طول عداء

تُعطي العلاقة بين الشركات الكبرى، التي تمثل قوة ساطية في الغرب، و«البلوغرز» نموذجاً من التحول في الدور الاجتماعي للـ«بلوغرز». ففي أوقات سابقة، اعتبرت تلك الشركات «البلوغرز» أعداء لها أما اليوم فتتبع معهم سياسة الود. ويثبت هذا الود الطارىء مدى تأثير الـ«بلوغرز» في الشركات، لكنه ود قد يضر بصدقية أصحاب المدوّنات الإلكترونية أيضاً.

والأرجح أنَّ «عالم المدونات» أصبح أداة إعلامية فعالة ما يثير اهتمام المؤسسات التي تهجس دوماً بصورتها في مخيلات الناس. «يرتبط سر المهنة بألا نعتمد على بيع علني مفرط»، هذا ما جاء على لسان هيوغ ماكليود، وهو صاحب مدونة متخصصة في شؤون الإعلانات والسلع، عنوانها الإلكتروني هو www.gapingvoid.com. ويضيف: «علينا احترام قراء المدونات فهُم يأتون إليكم. إن المدونات وسيلة رائعة للحصول بطريقة غير مباشرة على ما نريده. فهي لا تسعى إلى التأثير في تصرف الأشخاص على غرار الإعلان التقليدي». وفي سياق متصل، رصد موقع techno rati.com وهو محرك بحث متخصص في المدونات، أكثر من 30 مليون مدونة يتفرع منها 2,1 بليون صلة مع مواقع شبكة الإنترنت. ويورد ذلك

الموقع تقريراً عن ظاهرة «البلوغرز»، يُشدد على «أن المدونات أصلية وهنا تكمن قوتها».

أدركت شركة «مايكروسوفت» ذلك منذ بضع سنوات عندما أعدّ أحد موظفيها مدونة عن نفسه. فقد عمل روبير سكوبل «مبشراً تقنياً» لحساب تلك الشركة العملاقة. وساهمت تلك المدوّنة وصراحتها، في تقليص الانطباعات السلبية عن شركة «مايكروسوفت»، مقابل نشر فكرة مفادها أنها تمثل عنصراً اقتصادياً مفيداً وحريصاً على المصلحة العامة.

أصبح سكوبل إثر مدونته الصريحة التي تتقبل الانتقاد، أحد مشاهير شبكة الإنترنت. وحققت مدونته هذه إنجازات لم تقو العلاقات العامة في الشركة على إنجازها خلال سنوات، أي المساهمة في إضفاء صورة إنسانية على عملاق برمجيات الكومبيوتر. ويتحدث عن امتلاء بريده الإلكتروني يومياً برسائل شخصية تتحدث عن هموم مُعاشة، ما دفعه إلى التفكير بأن: «نجاح مدونتي يعود إلى كوني أجيد الاستماع... علي أن أتنبه لكثرة ما يظن الأشخاص بأن سر نجاحهم التجاري يعتمد على الصلة التي أقوم بها في موقعهم أو من الإشارة إلى منتوجاتهم».

وفي تجربة لافتة، حذت شرطة ميتروبوليس حذو شركة «مايكروسوفت». وتحدت تقاليدها الراسخة التي تحظر التعبير عن أي وجهة نظر أو رأي يمكن أن يشوه صورة المؤسسة. وسمحت لأفرادها بإنشاء مدونات صريحة، تتقبل النقد وتمارس نقداً ذاتياً أيضاً. وكما يفيد الشرطي المدون الذي يطلق على نفسه اسم street bow runner تُظهر هذه المدونات ما تخفيه الصورة الجميلة التي تعرضها الشرطة رسمياً.

في المقابل، أدركت المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة ضرورة أن تشارك المستهلكين في آرائهم عبر الحوار الصريح معهم، باستخدام المدونات الإلكترونية المفتوحة. وتوقعت أن يترك الأمر أثراً إيجابياً في صورة السلع في الفضاء الإلكتروني. وبعض المؤسسات لا تملك حلولاً أخرى. هذه هي حال «نت فليكس» وهو موقع إقراض أسطوانات الفيديو الرقمية أو «دي في دي» على الإنترنت، سمح لأحد «البلوغرز» المشاكسين، واسمه مايك كالتشني، بإنشاء مدونة نقدية على الإنترنت، وأجبرت هذه المدونة المؤسسة على طرح أسئلة كثيرة، مثل سبب ميل الناس إلى موقع «هاكينغ نت فليكس دوت كوم» .Hackingnet flix. com المتخصص بـ«شفط» المواد من «نت فليكس»، وكذلك سبب ظهور موقع الشركة الأصلية في المرتبة الثانية عند البحث عن مصطلح «نت فليكس» في محرك «غوغل». ويعترف كالتشني بأن تلك الأمور «مرعبة للغاية بالنسبة إلى المؤسسة، ففي حال نشبت مشكلة، أسمع بها تلقائياً. فعندما أجريت اتصالاتي بهم للمرة الأولى منذ سنتين، لم يعلموا بالفعل ما ستكون مهمتي. لكن منذ ذلك الوقت، ظهروا على أنهم مضيافون فقدموا لي كل المعلومات التي احتجت إليها. ولم يطلبوا أن ألغي أي مقالة من مدونتي».

حث الموظفين على التعبير في المدونات

بالنسبة إلى الكثير من الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في أميركا، تظهر شركة «وول مارت» على أنها الأكثر شراً في العالم. وليس من المستغرب أنْ تندلع حرب إعلامية، على شبكة الإنترنت، بين أعداء تلك الشركة ومناصريها. وألقيت عليها تهمة

استغلال الموظفين وقتل التجارة المحلية الصغيرة. وتثير جدالاً قوياً في «عالم المدونات»، إذ يهاجمها كتاب الإنترنت أو يدافعون عنها بالحدة نفسها.

وفي محاولة من «وول مارت» للتأثير على ذلك الجدال، سعت إلى تسليط الضوء على ظاهرة «البلوغرز» بشكل نقدي، مظهرة أن أصحاب المدونات يتبعون نفس الأساليب التي اعتمدتها وسائل الإعلام التقليدية لأزمنة طويلة.

ومن ناحية أخرى، تُرسل شركة «ايدلمان» المسؤولة عن علاقات «وال مارت» العامة، وثائق للمدونين. ولا تخفي ذلك. وتقترح حتى مقالات من شأنها أن تثير اهتمام القراء!

ونجحت تلك الطريقة في دفع عدد من أصحاب المدونات الإلكترونية إلى الدفاع عن تلك الشركة. وهذا ما حمل صحيفة «النيويورك تايمز» على نشر مقال يفيد بأن استراتيجية «وول مارت» تثير تساؤلات حول ما يتوجب على البلوغرز نشره، إذا أرادوا الحفاظ على سمعتهم كأشخاص مستقلين ومنصفين.

وبعد نشر هذا المقال، غصّت منتديات الحوار على الإنترنت برسائل إلكترونية تتحدث عن تلك المسألة.

ومن جهته، يظن غلين رينولدس وهو أستاذ قانون في جامعة تينيسي أن تجذب مدونته السياسية الكثير من الهواة «إنَّ منع البلوغرز من بعض الممارسات هو بمثابة إجراء صارم للغاية، بمعنى أنه قاس وقمعي ومتسلط». ويضيف: «إنَّ البلوغرز أشخاص نهمون للمعرفة... ينطلقون من مبدأ أساسي في «عالم المدونات» يشدد على كونها نظاماً سريعاً للتدقيق والتصحيح سريع وهذا صحيح».

ويعبر ريشار ايدلمن، رئيس شركة العلاقات العامة لـ«وول مارت»، عن رأي مفاده أنَّ ظاهرة المدونات تثير لديه سؤالين: «أولاً، هل يجدر بنا أن نتعامل بطريقة مختلفة مع البلوغرز، عما نفعل مع شركائنا المعتادين في الصحافة؟ وثانياً، ما هي الأشياء التي يعتبر البلوغرز أنفسهم ملزمين بها حيال الوثائق التي نزودهم بها»؟ ويخلص إدلمان إلى القول إنه «نظراً إلى العدد الكبير من رواد الإنترنت الذين يستقون معلوماتهم من المدونات، فأنه يتوجب على شركات العلاقات العامة أن تقيم علاقات مع البلوغرز. وتلجأ الصحافة أكثر فأكثر إلى المدونات... ويتوجب علينا القيام بالمثل إذ تعتمد نوعية خدماتنا عليها. ففي حال توجهنا إلى البلوغرز، يجدر أن نتذكر دوماً أننا مؤسسة معلومات وأننا نعمل لحساب «وول مارت» أو لمصلحة زبون معين. فهل يمثل عملنا شيئاً مُداناً؟ لا أظن ذلك».

وأظهرت دراسة أجراها «مشروع الامتياز في الصحافة» Project for Excellence in Journalism أن نسبة 1 في المئة من المقالات المنشورة على المدونات تعتمد على المقابلات المباشرة، و5 في المئة من النصوص هي أعمال توليفية. ويلخص بعضهم هذا الوضع بالقول: «لا نستطيع أن نعامل البلوغرز كالصحف»، بحسب كلمات ستيف روبل، صاحب موقع micropersuasion.com الذي يدرس قدرة التكنولوجيا الحديثة على تطوير التسويق ووسائل الإعلام ووكالات الاتصال. وينبه إلى أن تجربته كمُدوّن الكتروني أوصلته إلى الخلاصة التالية: «منذ خمس سنوات على الأقل، ظهر في العالم الافتراضي أن الناس لا يثقون لا بالمؤسسات ولا برؤسائهم. ومر جمع من الفضائح الكبرى، مثل الاحتيال المشين الذي مارسته شركة «انرون»، من دون اهتمام سياسي كاف، ما عزز جو انعدام الثقة. لقد

تنبهت شركة مثل «إيدلمن» إلى مشكلة الثقة، وتوصلت إلى أن الناس يثقون بالصحافة، وكذلك فإنهم باتوا أكثر ميلاً لتصديق «البلوغرز»... أعتقد بأن الشركات باتت تعرف هذه الأمور بدقة، وتتصرف بموجبها».

المدونات العربية

أصبح بإمكان أي شخص في العالم، يستطيع التعامل مع الإنترنت، أن تكون لديه صحيفته الخاصة، يحررها من «الترويسة» وحتى الصفحة الأخيرة، يخرجها كيفما أراد، ويكتب فيها ما يريد، إلى حد ما في ظل وجود رقابة على الإنترنت، يضع فيها صوراً ومقاطع فيديو، وتشبه إلى حد كبير «دفتر الملاحظات» أو «الكشكول» كما يطلق عليه في قاموس الطلاب والطالبات، لأنه يجمع كل شيء يخطر على «البال» ويمكن كتابته، إنها «المدونات» جمع مدونة، أو «البلوغ» المصطلح باللغة الإنجليزية وبقراءة عربية، لم تنتظر مجمع اللغة العربية لتعريبها وإيجاد ترجمة موحدة لها، ربما لأن اللغويين لا يزالوا يجهلون ما هي هذه الثورة.. هذا فيما دخلت كلمة blog باللغة الإنجليزية (المشتقة من كلمتي web-log) رسمياً إلى قاموسي ويبستر وأكسفورد في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال العامين الماضيين.

وكانت المدونات في نسختها الأولى تعرف باسم «المذكرات الإلكترونية»، وبدايتها كانت في 1994، أما مصطلح weblog فقد ابتكر عام 1997 على يد مدون أميركي هو جورن بارغر. وبحسب أرقام محرك البحث «تكنوكراتي» الخاص بالمدونات فإن 11٪ من مستخدمي الإنترنت حول العالم، أو ما يقدر بـ50 مليون شخص، هم

قراء مداومون على مطالعة المدونات. وبحسب أرقام محرك البحث كذلك فهناك 75 ألف مدونة تطلق يومياً، فيما يبلغ إجمالي عمليات التحديث والإضافة والتعديل 1,2 مليون عملية يومياً، ما يوازي نحو50 ألف عملية تحديث في الساعة[1].

شهدت حركة «بلوغرز» المصرية نشاطاً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة. وبدأ مدونوها تكوين شبكات تسهل للمتصفحين الوصول إلى البلوغات المطلوبة. وتعتبر «حلقة المدونين المصريين» من أبرز المهتمين بهذا الأمر.

فمن بين 309 بلوغ رصدتها تلك الحلقة، صنّفت 44 في المئة منها باعتبارها شخصية، و21 في المئة سياسية، و15,5 في المئة فنية ثقافية، و7,4 في المئة تكنولوجية، و7 في المئة اجتماعية، و2,9 في المئة مصورة. ويشير واقع الحال إلى سيطرة السياسة على معظمها، وخصوصاً ما تعلق منها بالمشهد السياسي المصري راهناً[2].

محمد العشري روائي مصري ويعمل جيولوجياً في مجال البحث والتنقيب وصاحب إحدى المدونات المصرية، التي يقدمها بقوله: «الحياة نعيشها دهشة بدهشة، نكتشف صحراء الروح وتعمّرها بالروايات، نحلق في سماء الواقع ونتنزه في الخيال، هنا يمكنك أن تلمس روحي، لحظة بلحظة»[3].

في حفلتهم التي أقاموها بنقابة الصحافيين المصريين، تحت عنوان «غني يا بهية»، أثبت «المدونون» المصريون، أنهم قوة إعلامية

---

(1) الشرق الأوسط 25 ـ 6 ـ 2006.

(2) أمينة خيري، الحياة 10 ـ 7 ـ 2005.

(3) محمد أبو زيد الشرق الأوسط (منتدى الكتب) 18 ـ 10 ـ 2006.

حقيقية، تستطيع أن تنافس الصحافة الرسمية المطبوعة والمرئية، وربما بشكل تنظيمي لا يوجد، في العالم كله، مثيل له. المنافسة تتأكد مع اتهام بعض المدونين المصريين، للصحف الرسمية، والمستقلة بسرقة أعمالهم ونشرها على صفحات الجرائد بدون إشارة إلى مصدرها، أو الاكتفاء بالقول إنها منقولة من على الإنترنت.

إيمان عبد المنعم صاحبة مدونة (ألم وطن) تعرضت موضوعاتها أيضاً للقرصنة، وتم نشرها في عدد من الصحف بدون الإشارة إليها، إيمان تقول لـ«الشرق الأوسط» إنَّ عمليات نقل الموضوعات من البلوجرز والمدونات أصبحت أمراً شائعاً وسهلاً بالنسبة للكثير من الجرائد والمتصفحين الذين يستسهلون الحصول على موضوعات جاهزة بدون بذل أدنى مجهود.

إيمان ترى أيضاً أن الأمر لا يقتصر على البلوجرز، بل المواقع الإلكترونية بصفة عامة، خاصة أن الصحافيين مقتنعون بأن تلك الوسائل ليس لها أي حقوق، كما أنها لا تخضع لحقوق الملكية الفكرية، لذلك يطالب العديد من أصحاب المدونات، كما تقول إيمان، بتكوين جهة حقوقية خاصة بهم والسماح لهم بالالتحاق بنقابة الصحافيين، حتى يتمكنوا من الحفاظ على أفكارهم وطروحاتهم.

إيمان تلمح إلى جانب آخر مهم، حيث تقول إنَّ المدونات، ورغم أنها قناة خاصة بصاحبها، إلا أنها مباحة بدون وجه حق، ليس للصحافيين فقط، ولكن للرقابة الأمنية، التي تتدخل في حذف أو حجب المدونة بدون وجه حق أيضاً[1].

(1) محمد أبو زيد الشرق الأوسط 25 ـ 6 ـ 2006.

المدونة المصرية شيماء سمير، صاحبة المدونة التي تحمل اسمها «شيماء» تقول لـ«الشرق الأوسط» إنَّ هذا الأمر تكرر كثيراً، خاصة مع الأحداث الساخنة التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة، وانفراد المدونات بنشر صور خاصة من قلب الحدث، لم تصل إليه الصحافة، يستطيع المدونون تحقيق سبق فيه، وأضافت «نحن لا نطالب بمقابل مادي، فقط كل ما نريده أن يكتبوا أننا نحن من كتب هذا الكلام، بدلاً من الاكتفاء بالإشارة إلى أنه منقول عن الإنترنت». وكان عدد من المدونين قد انتقدوا هذا الأمر، في ندوة عقدها مركز الدراسات الاشتراكية، واتهموا بعض الصحف المستقلة والقومية بالسطو على جهودهم ونشرها بدون إشارة[1].

الأمر ليس منافسة، هكذا تعتبر شيماء الأمر، وتقول «نحن لا ننافس الصحف المطبوعة، فالذين يدخلون على الإنترنت، والذين يقرأون المدونات عددهم محدود بالنسبة إلى الجرائد، وكثير من الناس لم يسمع عنا بعد، أو لم يسمعوا إلا بعد البرنامج الوثائقي، الذي بثته فضائية «الجزيرة» مؤخراً، لذا فالقول بوجود منافسة، ليس حقيقياً، لكن ما يميز المدونات، في رأي شيماء، أنها أكثر مصداقية من الإعلام الرسمي، لأنها لا تخضع لسياسة نظام، ولا لحسابات خاصة، بل هي تقدم الحقيقة واضحة فحسب.

وائل عباس صاحب مدونة الوعي المصري، التي تنشر صوراً لكل الأحداث التي تقع في مصر، عمد في الفترة الأخيرة، بعد تكرار السطو على مدونته، إلى وضع توقيع باسم مدونته أسفل كل صورة له، وكان أول من لفت إلى وجود ظاهرة المدونين في مصر، جريدة

(1) المرجع السابق.

«الدستور» التي خصصت في أعداد سابقة لها صفحة كاملة لنشر المدونات، كما قدمت جريدة «الشرق الأوسط» منذ أشهر تحقيقاً حول هذه الإشكالية تحت عنوان «هل تهز المدونات المصرية قلعة الإعلام الرسمي».

إيهاب الزلاقي مساعد رئيس تحرير جريدة «الدستور»، والمسؤول عن الصفحات الخاصة بالبلوجرز، يقول لـ«الشرق الأوسط»، إنَّ جريدة «الدستور» كانت أول جريدة مصرية تخصص صفحة كاملة للمدونين، لنشر مدوناتهم، وفي عددها السنوي خصصت صفحة لهم، وكتبوا مدونات خصيصاً لصفحة «الدستور»، واشترطنا عليهم أن ننشرها نحن في الجريدة قبل نشرها على مدوناتهم، مشيراً إلى أن الجريدة قدمت أول عمل جدي في الصحافة المصرية عن المدونات، قبل أن تسخن الأحداث سياسياً ويصبح هناك دور سياسي للمدونين[1].

في تونس لا تزيد هذه المواقع عن كونها مدونات رقمية لشبان تونسيين لا ينتمون للمعارضة، كما ندر أن تطرقوا إلى الشأن السياسي الداخلي إلا في شكل عرضي. وفي المقابل، عُرف عن هؤلاء «البلوغرز» التوانسة انتقادهم أموراً معروفة لدى كل التونسيين مثل استخدام النفوذ الإداري والرشوة وأوضاع وسائل الإعلام من خلال وقائع يومية عاشوها بأنفسهم. فهم مثلما يقول «مواطن تونسي»، وهو اسم مستعار لشاب كانت مدونته الإلكترونية ضحية لموجة الحجب الأخيرة، يعتمدون التدوين على الإنترنت «كعلاج ضد اللامبالاة».

(1) المرجع السابق.

هذا الحجب الجماعي، وإن لم يكن جديداً، شكل برأي «بلوغرز» تونس تصعيداً غير مبرر استفز جموع المدونين الإلكترونيين، فقرروا أن يحتجوا في شكل جماعي على ما حدث، في سابقة هي الأولى من نوعها! وقد نظموا «إضراباً عن الكتابة» يوم 25 كانون الأول (ديسمبر) 2006، أطلقوا عليه «يوم المدونة الرقمية البيضاء».

ولاقى هذا الإضراب تجاوباً واسعاً، إذ شارك فيه ما لا يقل عن ثلاثة وثمانين مدوناً ومدونة من تونس، إضافة إلى تضامن عديد المدونين الرقميين في العالمين العربي والغربي. كما عبر عدد من مستخدمي الإنترنت التونسيين عن مشاركتهم أو تضامنهم مع ذلك الإضراب في عدد من منتديات النقاش مثل موقع «كافتيجي» الذائع الصيت الذي يضم آلافاً من الشبان التونسيين الذين يدرسون في الخارج[1].

أما في السعودية فهناك انتشار لافت للمدونات وتكشف أي جولة سريعة عليها أن أبرز الموضوعات التي تكتب فيها، قصة أو تعليق لأي شيء حدث في يومه، أو سرد بعض الذكريات، أو كتابة بعض الخواطر والمحاولات الشعرية، أو التعليق على أحداث محلية أو إقليمية أو دولية، وغالباً يفضل كتاب المدونات المشاركة بأسماء مستعارة.

وفي العام الماضي، زاد حجم المدونات السعودية، مع ظهور مدونات نسائية، على الرغم من مراقبة وحدة خدمات الإنترنت في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لمنع ما تعتبره مسيئاً،

(1) غسان بن خليفة، الحياة 4 ـ 2 ـ 2007.

وتعمل المدونات على الاتصال ببعضها، ومساندة أي مدونة تحجب، من خلال مظاهرة احتجاج إلكترونية. ويعد موقع «أوكساب» الإلكتروني نفسه «مجتمعاً رسمياً للمدونين السعوديين»، بحسب ما أوضح محمد المساعد، مشرف الموقع على الصفحة الرئيسية، لا سيما مع انتشار ظاهرة التدوين بين المستخدمين السعوديين، لضم نخبة من المدونين السعوديين، من أجل حفظ سمعة المدونين ورعاية شؤونهم، وتكوين مجتمع رسمي خال من المدونات التي لا هدف لها، والتي تعيب مجتمع المدونين، وذلك عن طريق تقييم المدونة والمصادقة عليها بعد ذلك في حالة كانت موافقة لشروط الانضمام، التي من أبرزها أن لا تتعرض المدونة للديانات السماوية بسوء بأي شكل من الأشكال، مع الابتعاد عن التعصب والعنصرية بكافة أشكالها، والابتعاد عن السب والشتم والتجريح في المحتوى، وأن يكون مقدم الطلب سعودياً، أو مقيماً في السعودية، مع تحديد اتجاه أو أكثر للمدونة، على ألا تكون ذات الاتجاه الشخصي غير الهادف من يوميات ومذكرات شخصية[1].

دفعت الأحداث المحلية الكويتية التي تلاحقت منذ مطلع العام 2006 بمدونات الإنترنت إلى الواجهة وحولتها إلى قبلة للراغبين بمعرفة ما يدور على الساحة بشكل مباشر من دون حذف أو رقابة، حتى أن بعضها تحول إلى مصدر تقتبس منه الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الأخبار والتحليلات.

وجاءت بدايات «التدوين» في الكويت مع أحداث الحرب في

(1) شاكر أبو طالب، الشرق الأوسط 25 ـ 6 ـ 2006.

العراق في النصف الأول من 2003، حينما كان أصدقاء المدون الكويتي زياد الدعيج من المقيمين خارج الكويت يلحون عليه يومياً برسائلهم الإلكترونية ليوافيهم بآخر التطورات في وطنهم الأم، فقرر إراحة نفسه وتأسيس مدونة (تخفى فيها تحت اسم زيدون) ينقل فيها ما يجري في الكويت ويتيحها لمن يريد حتى يضمن وصول الرسالة إلى الكل ويرتاح من عناء الرد على كل رسالة بشكل منفرد.

ويضيف «زيدون»، نقلاً عن لقاء أجراه معه الطلبة الكويتيون الدارسون في الولايات المتحدة الأميركية، ونشر في مجلة «نبراس» التي تصدر عنهم هناك، أن أحد الأسباب التي قادت إلى انتشار المدونات «سهولة تصميم المدونة وإدارتها التي لا تتطلب خبرة تقنية عالية إضافة إلى قابلية الرجوع للمواضيع المنشورة بها في أي وقت... وتخفي المدونين الكويتيين وراء أسماء مستعارة يعود إلى طبيعة المجتمع الكويتي الذي يفرض قيوداً على حرية التعبير، إضافة إلى أن السبب في بعض الأحيان يكون الحياء وليس الخوف، مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي يتطرق فيها المدون لأمور لا تعجب السلطة».

بدورها تفاعلت الصحف الكويتية وراحت تقتبس وتشير إلى ما يكتب في المدونات، وهو ما نبَّه المتابعين إلى هذه المواقع وتفضيل متابعتها بشكل مباشر لأن بعضاً منها بلا سقف حرية يقف عنده بالطرح بينما تخضع الصحف لقانون المطبوعات والنشر.

يشار إلى أن بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية لجأ في الآونة الأخيرة إلى تأسيس مدونته الخاصة التي يتبادل فيها مع ناخبيه الآراء والتعليقات، مستفيداً من سهولة التأسيس والمتابعة

للمدونة مقارنة بالموقع الإلكتروني إلى جانب الإقبال الشبابي على المدونات، خاصة في مجتمع يغلب عليه الشباب الذين استطاعوا أن يأخذوا نصيب الأسد من الاهتمام محلياً ودولياً[1].

مستقبل المدونات

السؤال هو: أيّ مستقبل لـ«البلوغرز»؟ من يراقب شبكات «التلفزة» الأميركية، يلاحظ أنها شرعت في التعامل مع صحافة «البلوغرز» في اعتبارها صحافة ناجزة. فقبل مدة، استضافت محطة «أن بي سي» ثلاثة من كتّاب المدونات، ليدلوا بآرائهم في النقاش الأميركي حول الانتخابات العراقية. ولم يكن مفاجئاً ملاحظة أن صحافة «البلوغرز» أكثر صراحة في مناهضة التورط الأميركي العسكري في العراق من الصحافة المكتوبة أو المرئية. إلى ذلك تنبّه الكثير من السياسيين المحترفين إلى أهمية «البلوغرز»، مثل رئيس الوزراء الفرنسي السابق آلان جوبيه الذي صار واحداً من أشهر كتاب المدونات في فرنسا. ومثله نائب الرئيس الإيراني السابق محمد علي أبطحي. وكانت التفاتة مهمة أبداها محمد حسنين هيكل، حين صرح في برنامجه على قناة «الجزيرة» بأنه يتابع باهتمام «البلوغرز» للمصريين خصوصاً والعرب عموماً، لما يمثلونه من تعبير عن اتجاهات الرأي العام في مصر بكل فئاته، ومن دون رقابة. وذكر هيكل تحديداً «بلوغر» تحمل اسم بهية المصرية. بهية هذه، إن هي سوى شاب عمره 20 عاماً، كان الأجرأ والأكثر حدة في التعبير عن آرائه السياسية، ولذا التفت هيكل إلى هذه الـ«بهية».

(1) أحمد عيسى، الشرق الأوسط 25 ـ 6 ـ 2006.

إذا قلنا «مستقبل» في العالم العربي، فالكلمة تبدو واهية. ذلك أن القمع يحضر في كل شيء. لنأخذ مصر على سبيل المثال فقد دعمت الحكومة المصرية انتشار الإنترنت في منتصف فترة التسعينات من خلال مبادرة الإنترنت المجانية التي أطلقها في منتصف عام 2002 أو مشروع «كومبيوتر لكل بيت» الذي يعطي العديد من الأسر فرصة الحصول على جهاز كومبيوتر، يسدد ثمنه بأقساط زهيدة. إلا أن تلك المبادرات التي تعكس رغبة جادة لتيارات معينة في الحكومة المصرية في توسيع رقعة مستخدمي شبكة الإنترنت للاستفادة من الثورة الرقمية في التنمية والتطور الاقتصادي لمصر، تكاد تفقد قيمتها على أرض الواقع، بسبب التناقض الذي يظهر بوضوح في تعامل تيارات أخرى مع مستخدمي الإنترنت، في مصر. فمنذ عام 2001 بدأت الشرطة المصرية في العصف بالعديد من مستخدمي الإنترنت، ولم يكد ينتهي عام 2003 حتى كان مجرد استخدام الإنترنت سبباً لسجن العديد من الإسلاميين أو الصحافيين أو النشطاء السياسيين. إذ حكم على شهدي سرور بالسجن سنة بتهمة نشر قصيدة لوالده نجيب سرور. وشكّلت الإنترنت مصيدة للمثليين من خلال غرف الدردشة. وكان آخر المسرحيات الرقابية في مصر الحكم على المدوّن كريم عامر بالسجن أربع سنوات بتهمة ازدرائه الأديان وإهانة رئيس الجمهورية. وفي التفاصيل أن كريم عامر الذي يبلغ من العمر 22 عاماً هو طالب سابق في جامعة الأزهر، وقد رفعت الجامعة دعوى ضدّه، فمثل أمام القضاء في تشرين الثاني الماضي للرد على الاتهامات المتعلقة بكتابات له، وأمرت النيابة باحتجازه على ذمة التحقيق وجددت الاحتجاز أربع مرات قبل بدء محاكمته في محكمة محرم بك في الإسكندرية.

قضية كريم عامر فضيحة أخرى تضاف إلى الفضائح العربية التي نطالع أخبارها كل يوم في الصحف أو في الأخبار، وتطاول الحياة الفردية[1].

سور الرقابة الإلكتروني

«ارفعوا أيديكم عن حرية المعلومات، وديموقراطية الإنترنت، وحرية الإبداع والفكر على الشبكة العنكبوتية». بمثل تلك النداءات القوية النبرة، الموجهة إلى حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اختتمت منظمة «هيومان رايتس ووتش» Human Rights Watch تقريرها عن الحرية على شبكة الإنترنت، الذي حمل عنوان: «الحرية الزائفة، الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وحمل الفصل الخاص بمصر في ذلك التقرير، الذي أعلن عنه أخيراً في القاهرة من مقر «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، الكثير من الإشارات المُحمّلة بالدلالات.

وتضمن كلام تلك المنظمة عن مصر، إشادة ببعض الإيجابيات، إضافة إلى كمية كبيرة من الانتقادات التي تلتها نداءات بفك القبضة القوية للرقابة الحكومية على حرية الشبكة العنكبوتية وجمهورها مصرياً[2].

المفارقة هنا يكشفها الكاتب مصطفى عبد الغني[3] الذي قدم دراسة مهمة يسعى مؤلفها، باجتهاد ومعلومات موثقة على نحو

---

(1) شوقي نجم، ملحق النهار 25 ـ 3 ـ 2007.

(2) أمينة خيري، الحياة 13 ـ 1 ـ 2006.

(3) مصطفى عبد الغني، الرقابة الأميركية على الإنترنت في الوطن العربي، دار العين، القاهرة 2006.

علمي، إلى التأكيد بأن الولايات المتحدة تراقب كل ما يجري في العالم عبر الشبكة الدولية (الإنترنت). وقد وفرت شركة «مايكروسوفت» التي يملكها الملياردير الأميركي، بيل غايتس، الشيفرة الخاصة لكل أجهزة الكومبيوتر والبرامج الإلكترونية التي تبيعها، لتمكن السلطات الأميركية من مراقبة الاتصالات الإلكترونية والهاتفية واعتراضها، وذلك من خلال برامج للتجسس ينطوي على تقنيات معقدة جداً.

ويكشف الكاتب تعدد صور الرقابة الأميركية، بدءاً من تدمير المواقع الإلكترونية باستخدام فيروسات معقدة لا علاج لها، إضافة إلى قدرتها على استخدام برامج متطورة للتجسس لحجب الرسائل الإلكترونية ومحركات البحث والتنصت، وانتهاك خصوصية الشركات والدول التي تعتبرها واشنطن ذات خطر كبير على مصالحها الاستراتيجية.

في الصين يحاول النظام جاهداً السيطرة على الإنترنت، ومنع آراء المعارضة الصينية من التداول على الشبكة الإلكترونية، وحظر تدفق المعلومات. ويسعى رواد الشبكة، من الصينيين، في الدفاع عن حرية التعبير ونشر المعلومات. وأنشأ هؤلاء حركة تقاوم، إلكترونياً، الرقابة الصينية الصارمة. وتوظف الدولة الصينية آلاف الرقباء على «الويب». فيتولى بعضهم مراقبة مقاهي الإنترنت. ويراقب بعضهم الآخر أجهزة كومبيوتر. وتعرف هذه الرقابة وقيودها بـ«سور الصين الناري العظيم»، في إشارة إلى السور الحجري. ولا يعوّل رواد الإنترنت الصينيون، أي نحو 111 مليون صيني، على الشركات الغربية الكبيرة في سبيل اختراق «جدار النار»، والتسلل إلى خارجه. فهذه الشركات تلتزم قيود السلطات الصينية. وهذا شأن موقع

«ياهوو» الذي رضي الوشاية بالصحافي شي تاو، وشركة «مايكروسوفت» التي أغلقت «بلوغ» الصحافي مايكل أنتي (اسمه الحقيقي زهاو جينغ)، وموقع «غوغل». فعمالقة الإنترنت قدموا مصلحة المكتتبين في شركاتهم على حرية متصفحي الإنترنت الصينيين و«البلوغرز».

ولكن هذه الشركات أدركت أخيراً أنَّ النزول على شروط الحكومة الصينية يلحق الضرر بمصالحها في الولايات المتحدة. فدعت «ياهوو» شركات الإعلام والاتصالات والإنترنت والحكومة الأميركية، إلى التعاون في سبيل مكافحة الرقابة الصينية. واستدعت لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس الأميركي «غوغل» و«ياهوو» واستمعت إلى مندوبيهما.

وحمل دفاع الصحافي مايكل أنتي عن زملائه المفصولين من عملهم في «بيجينغ دايلي نيوز»، بعدما نشروا خبر إطلاق الشرطة النار على متظاهرين في قرية بجنوب الصين، السلطات الصينية على حجب كل «البلوغات» التي تستضيفها شركة «بلوغ ستي» الأميركية. وعلى أثر اعتقال الصحافي شي تاو، وجّه ليو جياوبو، الكاتب الصيني المعارض، رسالة مفتوحة إلى مدير «ياهوو» بهونغ كونغ. وعاب عليه إذعانه للسلطة الشيوعية الصينية عوض التزام قوانين هونغ كونغ المستمدة من القوانين الإنكليزية التي تحمي حرية التعبير والخصوصية. وتضرب المؤسسات الرأسمالية الكبرى عرض الحائط بأخلاق التجارة الحرّة، وتنتهك حقوق الإنسان. وبات مصير الصحافي شي تاو يتهدد كل صيني يستخدم «ياهوو»[1].

(1) الحياة 22 ـ 2 ـ 2006.

ن العربي فإن حرية الرأي والتعبير تعد
غريبة وغير مرغوب بها بالنسبة إلى الحكومات العربية، ما يـ
الحاجة إلى شبكة الإنترنت أمراً ملحاً ووسيلة هامة لجمهور تز
أعداده يوماً بعد يوم، ويعيش في بلدان تسيطر عليها حكوما
وصلت غالبيتها إلى الحكم بطرق بعيدة عن الديموقراطية.

ولعل هذا ما يفسر التوسّع الكبير في عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية، حيث أوشك الرقم أن يتضاعف في أقل من ثلاثة أعوام. فبلغ في منتصف حزيران 2004 نحو 14 مليون مستخدم، ليصل في نهايات 2006 إلى نحو 26 مليون مستخدم، بحسب المدير الإقليمي لمجموعة «غوغل» العالمية في الشرق الأوسط شريف إسكندر.

والحكومات العربية التي لم تكن بحاجة لموجة «محاربة الإرهاب» لتقييد حرية استخدام الإنترنت، لم تفوت هذه الفرصة لطرح مزيد من التضييق والتقييد لحرية الرأي والتعبير، ومن ضمنها حرية استخدام الإنترنت[1].

يشير تقرير «الإنترنت جبهة جديدة لصراع الحكومات العربية» الصادر عن «المبادرة العربية» إلى أنه على الرغم من آلاف المواقع المحجوبة التي كان للسعودية وتونس وسوريا حصة الأسد منها، فقد أبصرت النور آلاف المواقع الجديدة التي يطرح الكثير منها أفكار المواقع المحجوبة نفسها، بل وتتجاوزها أيضاً في شدة النقد وغزارة المعلومات. ولعل قيام جماعة الإخوان المسلمين في مصر بإطلاق عشرات المواقع التي تعبر عنها، بعد حجب موقعها الرسمي في مصر

(1) ثائر غندور، الأخبار 9 ـ 1 ـ 2007.

وسوريا، يعطي إشارة واضحة إلى المهمة الصعبة التي تضطلع بها العديد من أجهزة الحكومات لمحاولة الحد من تدفق المعلومات عبر شبكة الإنترنت. وغالباً ما وجدت هذه الأجهزة نفسها مضطرة لرفع الحجب عن بعض المواقع، بعدما أصبحت الحجب غير ذي فائدة بعد نشوء مواقع أخرى تطرح نفس الموضوعات، وهذا ما حدث مع موقع الإخوان المسلمين الذي رُفع الحجب عنه في مصر[1].

يُظهِر التقرير أن الغلبة ما زالت للمواقع الإسلامية. فبين المواقع المئة الأكثر شيوعاً باللغة العربية، هناك عشرة مواقع إسلامية متشددة. وتعكس هذه الصدارة اهتمامات المستخدمين العرب، إلا أننا لا نستطيع أيضاً إغفال الدور الذي تؤديه التوجهات الحكومية التي تتحكم في الرقابة والحجب، والذي غالباً ما يكون ضد المواقع السياسية والعلمانية أو الحقوقية في المقام الأول. فموقع مثل «الحوار المتمدن» (http://www.rezgar.com/debat/nr.asp) المعروف بعلمانيته ودفاعه عن حرية الرأي والتعبير وحقوق الأقليات والمرأة، قد حُجب أخيراً في أربع دول على الأقل، هي السعودية والإمارات وتونس والبحرين، رغم عدم تضمنه لأية إساءة أو دعاية موجهة ضد أي حكومة، وجل ما يحويه نقد سياسي وتداول للأفكار العلمانية[2].

...رية على شبكة الإنترنت في لبنان

منذ دخول شبكة الإنترنت إلى لبنان تسلمها القطاع الخاص من أن تتدخل السلطات اللبنانية فيها. وفي لبنان يمكن لأي شخص

...مرجع السابق.

...ن.

التقدم للحصول على ترخيص تزويد الخدمة علماً بأن خدمات الصوت والصورة عبر الإنترنت لا تزال غير شرعية وفقاً للقوانين الحالية، وقد سمحت وزارة الاتصالات أخيراً لشركات الإنترنت ومستخدميه باستعمال تقنية استقبال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية بعد ترخيص محطاتهم من مجلس الوزراء. ويبلغ حالياً عدد الشركات المرخص لها بتزويد خدمة الإنترنت في لبنان 11 شركة.

في دراسة أصدرها مركز دراسات الاقتصاد الرقمي «مدار» في عام 2004 أكدت أن لبنان يحتل المركز السادس بين 18 دولة عربية في معدل استخدام حلول تقنية المعلومات والاتصالات، وأنه يتصدر دول المشرق العربي في معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت الذي يصل إلى 15,7 في المئة ومعدل انتشار خدمات الإنترنت الذي يبلغ 11,8 في المئة ومعدل تبني أجهزة الكمبيوتر الشخصي الذي يقدر بنحو 7,2 في المئة.

ثم أفادت الإحصائيات المتوافرة لعام 2005 أن عدد سكان لبنان يبلغ 3,5 ملايين نسمة، ومجموع الهواتف الثابتة 630 ألف خط، أما عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول فقد بلغ 813 ألف مشترك عبر شركتين لتقديم هذه الخدمات. أما عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في لبنان فيبلغ 550 ألف مستخدم، ما يعني أن نسبة تبلغ نحو 17 في المئة من اللبنانيين تتصل بشبكة الإنترنت.

يبلغ عدد مواقع الإنترنت اللبنانية المسجلة 7000 موقع وهو رقم كبير مقارنة بالدول العربية الأخرى مع الأخذ في الاعتبار عدد المستخدمين. وبالإضافة إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان بشكل مطّرد يشهد مجتمع التدوين اللبناني أيضاً نشاطاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث تنتشر عشرات المدونات اللبنانية

باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، وهي تتناول جميع شؤون الحياة والسياسة اللبنانية، وهذا بسبب المرونة السياسية التي تحكم الشارع اللبناني وبسبب التنوع السياسي والطائفي في هذا البلد.

لم تقم السلطات اللبنانية بإقفال أي موقع على شبكة الإنترنت إلا في حادثة واحدة في عام 2000 قام خلالها القضاء العسكري بإقفال موقع افتتحته مجموعة من المثليين اللبنانيين لإلقاء الضوء على معاناتهم في لبنان ولتقديم المعلومات حول مطالبهم وأفكارهم وحاجاتهم. وقد قام القضاء العسكري بمحاكمة صاحب الموقع وصاحب الشركة التي تبثه، ولكن القضية انتهت بعد مرور أسابيع من إثارتها من قبل بعض رجال لدين[1].

بالنسبة لنصير أحمد[2] المتخصص في شؤون القانون الإداري فأنَّ تناول موضوع شائك وشيق كموضوع شبكة الإنترنت والرقابة يأتي دائماً في سياق بحث يتناول مسائل الحماية والأمن عبر الشبكة، ومن ضمنها «حماية الحياة الخاصة عبر الشبكة»، التي يتفرع عنها بحث موضوع الرقابة إذا ما نظرنا إلى الشبكة من زاوية حرية الرأي والتعبير.

وإذا كان لا بد من تناول موضوع الرقابة بالبحث، فإنه يأتي دائماً في سياق بحث أوسع وأشمل يتناول موضوع الرقابة على أدوات النشر ووسائل الاتصال، كمنابر وساحات يمكن أن تمارس من خلالها حرية القول والكلمة وحق الإنسان في التعبير عن رأيه، فالإنترنت في النهاية وإن اختلفت التعريفات حوله ليس سوى أداة

(1) فيديل سبيتي، البلد 18 ـ 12 ـ 2006.
(2) نصير أحمد، الاخبار 11 ـ 1 ـ 2007.

من أدوات النشر ووسيلة من وسائل الاتصال، ولو اختلف عن الأدوات أو الوسائل التقليدية وتميّز عنها بكونه ساحة دولية مفتوحة ومترامية الأطراف ومشرّعة على الاستخدام من أي كان.

وإنَّ تناول موضوع الإنترنت وإشكالية الرقابة، يدفعنا أولاً إلى تناول إشكالية حرية الرأي والتعبير بحد ذاتها، فالرقابة في النهاية، بشقيها المسبقة أو اللاحقة تمارس من جانب من يملك سلطة الرقابة منعاً للتعدي على الحدود المرسومة أمام ممارسة هذا النوع من الحرية أو الحق، على شكل قيود وضوابط منصوص عليها في نصوص دساتير كل دولة وقوانينها الوضعية، مهما كانت الوسيلة المعتمدة لممارسة هذه الحرية أو ذلك الحق.

وإذا كان كذلك، ونظراً إلى الاعتبارات التي سقناها آنفاً، فأنَّ ما يعتبر تعدياً على الحدود المرسومة لممارسة حرية الرأي والتعبير في الواقع وفقاً لما تراه كل دولة، يعتبر كذلك إذا مورس عبر الشبكة مع الأخذ بعين الاعتبار الإشكالية الدولية الناشئة عن شبكة الإنترنت ونسبية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وما يعتبر خرقاً للقيود المفروضة أمام ممارسة هذا الحق، وبالتالي تعاقب عليه القوانين المرعية، يعتبر كذلك إذا مورس عبر الشبكة من دون حاجة إلى أي مبرر قانوني آخر.

والمواجهة بين الإنترنت والحكومات ليست محصورة بالحكومات العربية، ومحاولات الرقابة والتقييد عبر حجب المواقع والمعلومات ليست حكراً على الدول العربية وحدها، وأنا هنا لا أتحدث عن الصين أو روسيا أو كوريا، إنما عن دول عريقة في الديموقراطية وتعتبر نموذجاً يحتذى بالنسبة إلى كثير من العاملين في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، مثل الولايات المتحدة، التي أصدر

المشرّع فيها قانون آداب الاتصالات (Communication Decency Act CDA)، في 8 شباط 1996، بضغط من التيارات الدينية لمكافحة تفشّي الإباحية عبر وسائل الاتصال ومنها شبكة الإنترنت، على الرغم من الانتقادات التي وجهتها إليه بعض المحاكم والقضاة باعتبار القانون مخالفاً لحرية الرأي والتعبير المصونة بمقتضى دستور الولايات المتحدة الأميركية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي المحصلة، يمكن القول إنَّ معظم الدول تمارس نوعاً من الرقابة على ممارسة حرية الرأي والتعبير عبر أدوات النشر ووسائل الاتصال لسببين اثنين:

أولاً: المحافظة على النسق الاجتماعي للمجتمع، وحفاظاً على منظومة القيم الأخلاقية التي تحكمه، وخصوصاً في وقت أصبح فيه العالم قرية كونية صغيرة وانهارت الحدود الجغرافية والسياسية أمام وسائل الاتصال، ومن بينها شبكة الإنترنت.

ثانياً: حفاظاً على السلطة في المجتمع وخوفاً من تصدير ثقافة الحرية، التي قد تقوّض أركان السلطة الحاكمة. هذا ولئن كانت معظم الدول العربية قد فرضت الرقابة على وسائل الاتصال للاعتبار الثاني، فأنه من الإجحاف في حق هذه الدول أن نسقط الاعتبار الأول من الحسبان.

وفي النتيجة، فإن نوعاً من الرقابة هو أمر مطلوب وهو «شر لا بد منه»، وإن كان المطلوب «عدم تقييد حرية الرأي والتعبير عبر شبكة الإنترنت»، وإرهاقها عبر الرقابة المسبقة التي هي أمر متعذر من الناحية التقنية على الأقل، فليس المطلوب رفع يد الرقابة بالكامل.

والحل يكون من خلال:

أولاً: تفعيل الرقابة الذاتية من جانب مستخدم الشبكة نفسه، الذي من المفترض أن يحترم القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وهذا ما قامت به فرنسا بعدما ألغت الرقابة المسبقة على خدمات الشبكة وألزمت الشركات الموردة لخدمة الاتصال بالإنترنت بضرورة تنبيه المشترك معها إلى حقه في استخدام برامج لتنقية المواقع وفقاً للاعتبارات التي يراها هو، وحجب المواقع والمعلومات التي لا يريدها هو.

اعتماد الرقابة اللاحقة على ما ينشر عبر الشبكة، تماماً كما هي الحال في الرقابة اللاحقة على أدوات النشر ووسائله التقليدية، مع ملاحظة مسألة الإشكالية الدولية وتنازع القوانين انطلاقاً من نسبية الحريات العامة وحقوق الإنسان.

هذه بعض الملاحظات التي يتسع لها المقال، مع العلم بأن هناك ملاحظات أخرى لا مجال لذكرها هنا.

من ناحيته يعتبر المحامي المصري رامي محمد علوان[1] (متخصص في قوانين التجارة الإلكترونية والإنترنت) أن شبكة الإنترنت مثلت عند بداية ظهورها، بيئة مفتوحة، وغير مملوكة لأحد، ما أتاح للجميع ممارسة نشاطات متنوعة فيها، وكذلك نشر ما يرونه، من معاناة شيطرة الدول وقوانينها.

لكن سرعان ما تغيّرت الأمور. وشرعت دول مختلفة، من خلال مشرعيها وقوانينها، في بسط سيطرتها على هذه الوسيلة من وسائل التعبير. فسنّت الولايات المتحدة مثلاً قوانين عدة للتدخل الحكومي

(1) رامي محمد علوان، الحياة 22 ـ 1 ـ 2006.

في الإنترنت، بحجة حماية الملكية الفكرية تارة أو حماية الملكية الخاصة تارة أخرى.

كما أصدرت محاكمها أحكاماً بخصوص الإنترنت في أكثر من مناسبة، مثلما حدث مثلاً في قضية موقع «نابستر» Napster لتبادل الملفات الموسيقية، الذي خضع لحكم أميركي ألزمه إيقاف ذلك التبادل. كما سنّت «قانون حقوق المؤلف الرقمية في الألفية الجديدة» Digital Millennium Copyright Act. وأيضاً، صدرت قوانين أميركية تسمح للسلطات التنفيذية بتعقب حواسيب الأشخاص الذين يعتدون على حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الملفات الموسيقية، ومصادرتها.

وحذت كثير من الدول حذو أميركا، فسنت قوانين جديدة أو شددت قوانين الملكية الفكرية فيها. ومن شأن تلك التوجهات القوانينية أن تحد من الحرية الإلكترونية وتزيد من سيطرة الدول على هذه الشبكة، بأكثر مما تفعل بالنسبة إلى الوسائل الأخرى.

واستخدمت كثير من الدول تقنيات الرقابة الإلكترونية بكثافة لافتة. فحصلت الصين على أجهزة ضخمة يمكنها منع دخول الصينيين إلى المواقع السياسية، وكذلك تعقب من يتحدى المنع.

واستخدمت الحكومة الصينية تقنيات عدة لتنقية filtering رسائل البريد الإلكتروني تتيح استخراج الرسائل التي تتضمن كلاماً سياسياً.

وفي ألمانيا، طلبت الحكومة أخيراً من أحد برامج تصفح الإنترنت عدم عرض إحدى المواقع في نتائج بحثها، فلا يستطيع الألمان دخول ذلك الموقع. وقبل بضع سنوات، طلبت فرنسا من شركة

«ياهوو!» Yahoo! إغلاق دخول الفرنسيين إلى أحد المواقع (مزاد لبيع تذكارات الجيش النازي) تنفيذاً لحكم صادر من المحاكم الفرنسية بهذا الصدد. وتستخدم بعض الدول تقنية «الخادم الوكيل» Proxy Server، ما يجعلها تتحكم بالمواقع التي يستطيع الجمهور دخولها. وفي دول أخرى، تتفحص جهات استخباراتية البريد الإلكتروني الخارج منها، قبل السماح له بمغادرة شبكة تلك الدولة للوصول إلى الخارج. وأحياناً، تستغرق الجهة المسؤولة عن الفحص وقتاً طويلاً في المراجعة ما يؤخر وصول البريد الإلكتروني، ويفقد ميزة السرعة، التي تعتبر من أهم مزايا بريد الإنترنت.

وأيضاً، صنع تقنيو الشركات الكبرى بعض التقنيات التي ساهمت بتغيير طبيعة الإنترنت. فهناك مثلاً برامج «الكوكيز» cookies التي تستعملها بعض المواقع الإلكترونية لجمع معلومات عن جهاز الحاسوب الذي يستخدمه زائرها، سواء بموافقته أو من دونها.

وتحاول بعض الشركات المتخصصة في أنظمة الشبكات مثل شركة «سيسكو سيستمز» أن تميز بين الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت والمواد التي يرسلونها. وطورت موجهات التي تسمح لشركات الاتصال بأن تتحكم في سرعة نقل البيانات والمعلومات عبر الإنترنت، من دون التدخل في هوية صاحبها.

وهكذا يمكن القول إنَّ الصراع أنتقل من الطبقة العليا، حيث يجري تناقل المحتوى الإلكتروني، إلى «الطبقة المنطقية»، حيث تحاول الشركات والدول التحكم ببروتوكولات الإنترنت أيضاً، بعد أن ساد الاعتقاد طويلاً بحريتها.

ثمة من يرى أنَّ الصراع بين الحرية والرقابة الإلكترونيين من

شأنه تحديد هوية الإنترنت ومستقبلها. وينحاز البعض للحرية. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع «المبدع المُشاع» للبروفسور لورنس ليسيغ، أستاذ المعلوماتية في «مركز ستانفورد للإنترنت والمجتمع»، والذي عمل مستشاراً للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون. ويسمح المشروع للمؤلفين بإيداع مؤلفاتهم على الإنترنت وتحديد نطاق الرخص الممنوحة للجمهور المستخدمين ليستطيع هؤلاء استخدام تلك الأعمال في صنع أعمال جديدة، إضافة إلى نشر الوعي العام بالمخاطر المحدقة بالإنترنت وحرياتها. ويحدث أمر مشابه بالنسبة إلى المشاريع التي يتبناها «مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع» التابع لجامعة هارفرد، ومشروع البرنامج المفتوح والمحتوى المفتوح والتعليم المفتوح، الذي يهدف لتعريف مستخدمي الإنترنت بحقوقهم وغيرها.

في الأسابيع الأولى من العام 2007 أجرت مجموعة من شركات المعلوماتية والاتصالات[1] مناقشات داخلية ومشتركة ضمت في بعض الأحيان ممثلين عن جمعيات ضغط ومنظمات إنسانية. وتمحورت هذه الاجتماعات حول الدور الذي تستطيع الشركات لعبه من أجل تعزيز الحريات على الإنترنت. وضمّت بعض هذه الاجتماعات شركات مثل «مايكروسوفت» و«غوغل» و«ياهو» و«فودافون».. وخلصت بعض الاجتماعات إلى ضرورة وضع ميثاق للإنترنت يعمل على صيانة حقوق الإنسان على الإنترنت. وأعلنت بعض هذه المجموعات في بيان لها أنها تستهدف إعداد ميثاق الإنترنت نهاية هذه السنة. ويأمل كثر في أن يساهم الميثاق عملياً

(1) النهار، 4 ـ 3 ـ 2007.

...ن الاعتقالات المتزايدة لصحافيي الإنترنت و«المدوّنين» Bloggers.

ويرأس بعض هذه المحادثات «مركز الديموقراطية والتكنولوجيا» في واشنطن وجماعة «النشاط التجاري»، وهي عبارة عن مجموعة لا تهدف للربح ومقرها ولاية سان فرنسيسكو الأميركية. ويحاول هذان الطرفان وضع ميثاق لمساءلة الشركات عن تعاونها مع الحكومات لقمع حرية التعبير أو انتهاك حقوق الإنسان.

وتقول مصادر «مركز الديموقراطية والتكنولوجيا» إن شركات التكنولوجيا مارس دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد وتوفير الأدوات المهمة للإصلاح الديموقراطي في الدول النامية. إلا أن بعض الحكومات وجدت وسائل لتحويل التكنولوجيا ضد مواطنيها، سواء عبر مراقبة الأنشطة المشروعة على الإنترنت أو عبر فرض رقابة على المواد الديموقراطية.

بدورها أعلنت بعض لجان حماية الصحافيين أنَّ الضوء سلط خلال بعض الاجتماعات على شركات الإنترنت بعد اعتقال كتاب انترنت في الصين مثل شي تاو الذي سجن عام 2005 لمدة عشر سنين، بسبب تسريبه أسرار الدولة للخارج. واتهمت جماعات حقوق الإنسان شركة «ياهو» بمساعدة الصين في تتبع مراسلات شي تاو عبر البريد الإلكتروني مع موقع إخباري على الإنترنت مقره في نيويورك.

من جهة أخرى تؤكد لجنة حماية الصحافيين أن الحكومات في ...حاء العالم المختلفة تسجن صحافيي الإنترنت بمعدل متزايد مع ...ود 49 مدوناً ورؤساء تحرير وصحافيي انترنت خلف القضبان في

نهاية عام 2006. وأشار إحصاء للجنة خاصة بحماية الصحافيين إلى أنَّ عدد الصحافيين المسجونين في مختلف أنحاء العالم وصل إلى رقم قياسي العام الماضي مع وجود 134 في السجن في أول كانون الأول 2006، أكثر من ثلثهم هم أصحاب مدونات وصحافيون يعملون على الإنترنت.



انتبه! قرصان



قراصنة الإنترنت

تحصل قرصنة الإنترنت، عندما تنزّل البرامج غير المجانية من الإنترنت عبر الدخول إلى مواقع مخصصة للقرصنة توفر البرنامج مجاناً أو مقابل برامج أخرى دون إجازة بذلك، أو مواقع للمزاد تطرح برامج منسوخة على نحو غير قانوني وتتعدى على حقوق الملكية الأدبية والفنية للبرامج، أو شبكات متوازية.

إنَّ الصورة النمطية المرسومة لقراصنة الإنترنت، غالباً ما تتسم بالذكاء الاستثنائي. نظراً لمقدراتهم الإبداعية. في اجتراح الطرق للوصول إلى أماكن محرّمة، تكثر فيها الاحتياطات التقنية عدا عن القانونية.

مثلاً أشارت التقارير إلى أن اللصوص العاملين في الفضاء المعلوماتي الذين غزوا منظمات تقنيات المعلومات في شركة «تي جيه. إكس» TJX للحصول على بيانات تتعلق بالزبائن، فعلوا ذلك عن طريق التنصت على الشبكات اللاسلكية غير المحمية جيداً.

وترسم هذه النتيجة صورة عن الأجرام الذي أخذ ينضج بسرعة في الفضاء المعلوماتي، وكان المجرمون صبورين بحيث استطاعوا أن يذللوا بهدوء كل العقبات الواحدة بعد الأخرى ويخترقوها بغية تفادي التعقب والاكتشاف. والأكثر مدعاة للقلق أنَّ سرقة المعلومات الخاصة بزبائن الشركة هؤلاء، تظهر خطر تركيز الجهود الأمنية على

التحكم بالدخول إلى بيئات تقنيات المعلومات، أكثر بكثير من إدارة المستخدمين حال حصولهم على الإذن بالدخول.

واليوم يستوعب مخترقو الفضاء المعلوماتي من ذوي الدراية الكبيرة، قيمة الحصول على أجزاء ونتف من المعلومات التي تؤدي في النهاية إلى رسم صورة أكبر، «فهم لا يركزون على المعلومات الخاصة بالزبائن فقط الموجودة على جهاز لابتوب مسروق» على حد قول لويد هيسيون كبير مسؤولي الأمن في «بي تي راديانز» التي تقوم شبكتها على الإنترنت RadianzNet بتأمين الصفقات وخدمات المعلومات لمؤسسات وشركات الخدمات المالية، «بل إنهم يمعنون في تقشير البصلة أكثر فأكثر جامعين كلمات المرور وأي شيء آخر يحتاجونه لأغراض توثيق الهويات وإثباتها»[1].

فها هي شركة «تي جي إكس» الأميركية للأزياء التي تملك 2500 محل عبر العالم، بما في ذلك البلدان العربية، و210 محلات في بريطانيا تعلن أن أكثر من 45 مليون حساب تضم عناوين منازل زبائن لديها وأرقام حساباتهم سرقت من بطاقاتهم المصرفية بين كانون الثاني (يناير) 2003 وحزيران (يونيو) 2004 في أكبر عملية قرصنة الكترونية من نوعها في تاريخ بطاقات الاعتماد والدفع المسبق. وذلك منذ اكتشاف عملية مشابهة نفذها قراصنة الإنترنت العام 2005 وتناولت 40 مليون حساب لدى شركة «ماستر كارد انترناسيونال» التي كشفت الخرق عبر شركة «كارد سيستمز سوليوشنز» في أطلنطا المتخصصة في عمليات تحويل أموال للمصارف والتجار.

(1) الشرق الأوسط 29 ـ 5 ـ 2007.

وحادثة TJX هي الأخيرة حتى الآن بعد عمليات الغش التي حصلت في ولاية فلوريدا الأميركية، حيث استحوذ اللصوص على معلومات استخدموها في شراء بطاقات من محلات «وول ـ مارت» وهي تسلط بعض الضوء على المراحل الأولى للنشاطات الإجرامية التي قد تؤدي في ما بعد إلى سرقة الهويات. وهي تبدأ ببساطة كمحاولة للحصول على معلومات لاسلكية عن طريق استخدام أسلوب يعرف بـ«واردرايفنغ» wardriving (اختراق الردهة) الذي يتطلب فقط كومبيوتر لابتوب، وهوائياً تليسكوبياً، ونظاماً لاسلكياً يعمل بمواصفات 802,11 لتقنيات «واي ـ فاي»، ووصلة مهيئة للشبكة المحلية LAN.

وحتى المعلومات التي لا تبدو ضارة التي تأتي عن طريق «واردرايفنغ» مثل العناوين الإنترنتية، أو جهاز تقنيات المعلومات الذي يعدد المؤتمرات التي ستنعقد من شأنها أن تظهر كيف أن الشبكات الداخلية للشركة قد أعدت لتساعد اللصوص على اختراقها أكثر فأكثر. و«هناك أساليب عن طريق إرسال بريد غير ضار، أو طلب اتصال بروتوكول التحكم بالبث TCP الذي قد يرتد إلى مرسله ليعلمك إذا كانت البوابة مفتوحة أم لا» كما يقول هيسيون.

ومثل هذه الأساليب توضح الحاجة، لا إلى الدخول المتحكم به إلى الشبكة فحسب، بل إلى حركة المستخدم داخلها أيضاً. وكان أسلوب هيسيون داخل «بي تي راديانز» هو التمييز أولاً بين المستخدمين الذين هم موظفون في الشركة، وأولئك المتعاقدين أو المتشاركين معها، «فإذا كنت متعاقداً معها فإنك تحصل على حق الدخول إلى الإنترنت، لكنك لا تستطيع الإطلاع على منظوماتها

الداخلية»، على حد قول هيسيون لمجلة «انفورميشن ويك»
الإلكترونية الذي عمل أيضاً ككبير للمهندسين في الأمن الداخلي
لشركة «آي بي أم». وحال إتمام ذلك يستطيع مديرو الأمن أكثر
فأكثر تجزئة مستويات الدخول بالنسبة إلى الموظفين وفقاً لمهماتهم
ومناصبهم. وأضاف هيسيون «إنك بهذا الأسلوب تقوم بتشييد لغزو
وأحجية للدخول إلى الشبكة، والتحكم بهذا الدخول يكون فقط جزءاً
من هذا اللغز»(1).

أحد الأساليب لتركيز الألغاز المعقدة في وجه اللصوص هو عن
طريق استخدام المفاتيح الآمنة داخل الشبكة بالاشتراك مع معدات
التحكم بدخولها التي تقوم بالكشف عما إذا كانت الأجهزة التي
تحاول الاتصال بالشبكة خالية من البرمجيات المضرة، على أن
تكون مزودة بجميع التعديلات الحديثة الأخيرة للبرمجيات. وكانت
«كوسينتري نيتووركس» قد أنزلت قبل أسبوعين آخر هذه المفاتيح
وهي a-port, 4024-CS Ggabit Ethernet switch التي من شأنها أن
تطرح في الأسواق في سبتمبر (أيلول) المقبل مقابل 6000 دولار.
ومن المحتمل ألا تقوم الشركات باستبدال شبكاتها فوراً، نظراً إلى
أنها استثمرت الكثير من المال في تشييد بنياتها الأساسية الحالية.
ويقول هيسيون «إننا نملك استثاراً كبيراً في سيسكو حالياً» مضيفاً
أن البنية الأساسية لـ«بي تي راديانز» تمتد إلى 40 دولة حول العالم.
وتستخدم «بي تي راديانز» حالياً أدوات التحكم ConSentry
LANShield لترشيح حركة المرور المتبادلة بين مفاتيح «سيسكو».
كما أنها تنظر في أمر استخدام مفاتيح أمن جديدة في المكان الذي

---

(1) المرجع السابق.

نحتاجها فيه. «وأنا في طور التفكير في كيفية إدراجها في مؤسستي» كما يضيف.

وبالطبع تتطلع «سيسكو» إلى أن تصبح اللاعب الأكبر في سوق التحكم بدخول الشبكات، كما هي «مايكروسوفت» اليوم. وفي الوقت الذي تقوم مثل هذه الشركات العملاقة بإعادة رسم استراتيجياتها وصقلها، بمقدور مديريها التنفيذيين مثل هيسيون الاختيار من بين عدد من التقنيات التحكم بدخول الشبكات، بما في ذلك من «لوكداون نيتووركس»، و«ميراج نيتوركس»، و«فيرنيير نيتوركس» وعشرات غيرها. وكما أظهرت قصة TJX فإن على أفضل منتجات «التحكم بدخول الشبكات» NAC أن تأخذ في الحسبان، ليس قبول الدخول إلى الشبكة فحسب، بل الدخول إليها من الداخل أيضاً[1].

أما عن القراصنة الذين يقتحمون مواقع سرية ذات طابع أمني وعسكري، فالحديث يطول، وهنا حادثة اخترناها جرت في منتصف العام 2007، فقد كشفت وزارة الدفاع الأميركية أنَّ أحد قراصنة الكومبيوتر «الهاكرز» اخترق نظام البريد الإلكتروني غير السري للوزارة، ما أدى إلى تعطيل هذه الخدمة لثلث الطاقم الخاص بوزير الدفاع روبرت غايتس.

وقالت الوزارة أن 1500 مستخدم من مجمل نحو 3000 موظف يعملون مباشرة مع مكتب وزير الدفاع الأميركي لم يستطيعوا الولوج إلى بريدهم الإلكتروني بعد اختراق جهاز الكومبيوتر الرئيسي المزود بالخدمة التي تعطلت حتى ما بعد مساء الخميس.

---

(1) المرجع السابق.

وزير الدفاع غايتس لمجلة «بي. سي. برو» المختص
ببرامج الكومبيوتر، أن «بعض الرسائل الإلكترونية غير المصن
سرية، وضعت خارج نظام الاتصالات، بسبب اكتشاف اختراق في
شبكة البنتاغون».

أضاف أنه لا يتأثر بالهجمات على الشبكة الإلكترونية «لأنني لا
أبعث برسائل عبر الإنترنت.. أنا شخص لا يتعامل كثيراً مع
التكنولوجيا».

وصرح الناطق باسم البنتاغون أنَّ هناك أنظمة كثيرة في المبنى،
وأنَّ العمليات العسكرية لم تتأثر بهذا الاختراق[1].

والقراصنة يتظاهرون أيضاً فقد شارك الآلاف من السويديين
بتظاهرات في عدد من المدن من بينها العاصمة استوكهولم، منددين
بتدخل السلطات الأميركية في شؤون بلادهم الداخلية، وذلك بعدما
دهمت أجهزة الأمن منازل القيمين على أكبر موقع مجاني لتنزيل
الأفلام في العالم يدار من السويد، وتردد أن هذا الأمر حصل
بضغط من واشنطن.

وصادرت الشرطة السويدية عدداً من أجهزة الكومبيوتر وأحالت
مجموعة من الشباب على التحقيق للاشتباه بضلوعها في الإشراف
على موقع باسم «ذي بايروت باي». ونشب على الأثر سجال حاد
بين المسؤولين وقادة المنظمات الشبابية التابعة للأحزاب السويدية.

واتهم ناشطون الحكومة الاشتراكية بالخضوع للضغوط
الأميركية، ورفعوا شكوى ضد وزير العدل توماس بودستروم أمام

---

(1) السفير 23 ـ 6 ـ 2007 (عن سي. أن. أن العربية).

لجنة التحقيق البرلمانية، لاتهامه بخرق القانون وممارسة «تدخل
وزاري غير مشروع»، بعدما سربت معلومات إلى الصحافة مفادها
أن بودستروم طلب من الشرطة إغلاق الموقع وملاحقة القيمين عليه،
الأمر الذي نفاه الوزير في بيان وزع على وسائل الإعلام.

ولكن هذا النفي لم يهدّئ من غضب مناصري الموقع الذين
أعلنوا حرباً على كل مواقع الدولة على شبكة الانترنت، واخترقوا
موقعي الشرطة والحكومة. ولم يتمكن الخبراء من إعادة فتح
الموقعين إلا بعد ساعات طويلة من العمل. ولم يكتف «القراصنة»
بهذا القدر من التخريب، بل أعلنوا أنَّ الحرب «مستمرة إلى أن
تتراجع الدولة عن تدخلها». وقال غوتفريد سفارتهولم وهو من
مؤسسي الموقع الذي يتمتع بشهرة عالمية ويضم أكثر من مليون
ونصف المليون عضو «نحن لا نخاف من تصرفات الشرطة لأن ذلك
خرق فاضح لقانون الحريات. نحن نعرف أنَّ حيتان السينما في
هوليوود يمارسون ضغوطاً على الحكومة الأميركية التي بدورها
تجبر السويد على إقفال الموقع». وأضاف: «أجهزة الأمن بجانبهم
ونحن الشعب بجانبنا»[1].

أما عن توزيع الرسائل المزعجة على شبكة الإنترنت فقد قبضت
الشرطة الأميركية على أحد أكبر موزعي تلك الرسائل الإلكترونية
المزعجة في العالم، في خطوة يعتقد المحللون أنها لن تؤثر كثيراً
في مجال مكافحة تلك الرسائل على شبكة الإنترنت.

ورأى جون ليفين الذي شارك في تأليف أحد الكتب عن مكافحة
الرسائل المزعجة على شبكة الإنترنت، أن اعتقال روبرت آلان

---

(1) قاسم حمادي، الحياة 5 ـ 6 ـ 2006

سولواي يعدّ عملية رمزية أكثر من أي شيء آخر، مؤكداً أن العشرات من موزعي تلك الرسائل سيظهرون بدلاً منه.

وأوضح ليفين أن سولواي هو أحد أبرز عشرين موزع رسائل إنترنت مزعجة في العالم، وكان هدفاً سهلاً للشرطة لأنه يعمل من الولايات المتحدة، بخلاف معظم الموزعين الآخرين الذين يعيشون في روسيا أو بعض الدول الأخرى التي لا تطبق عليهم القوانين الأميركية أو الأوروبية. ويواجه سولواي عقوبة السجن سنوات طويلة[1].

تحذيرات من شراء السلع المقلدة عبر الإنترنت

الإنترنت كنز ثمين للصفقات الرابحة لأصحاب المحلات الجالسين على مقاعدهم، ويمكن لملابس الجينز من الماركات الشهيرة وحقائب اليد الفاخرة في الغالب أن يتلهف عليها الناس لمجرد فرق بسيط عن سعرها بالسوق، إلا أنَّ المشترين يجب أن يتأكدوا إنهم لم يشتروا سلعاً مضروبة. فكثير من السلع ذات الأسماء الشهيرة التي توجد على الإنترنت تبدو للوهلة الأولى بطريقة خادعة أنها أصلية ولكنها بعد البيع تتحول إلى لا شيء سوى بضائع رخيصة مقلدة.

وحذر لينارت روبير من جماعة مكافحة قرصنة المنتجات والسلع من الماركات الشهيرة في الرابطة الألمانية لغرف التجارة والصناعة «هناك المزيد والمزيد من السلع المقلدة معروضة على الإنترنت»، وعلى الشبكة من الصعب على الزبائن أن يميّزوا السلع

(1) النهار، 5 ـ 6 ـ 2007.

المُقلَّدة عن السلع الحقيقية. فالمزادات على الشبكة مثل إيباي لا تقدم أساساً للتأكد من صحة المواد المعروضة قبل الشراء، لذا يجب التدقيق في الصفقات الخاصة بالماركات الشهيرة التي تبدو أنها جيدة للتأكد من أنها أصلية.

وأشار روبير «فالساعة الرولكس التي تباع بسعر منخفض بشكل غير عادي يحتمل أن تكون مكسورة على سبيل المثال».

وقال مسؤولو إنفاذ القانون إنَّ اتجاه السلع المضروبة يحقق قوة دفع، ويقول فولفجانج شميتز من مكتب مخالفات الجمارك الألمانية «ما بين عامي 2003 و2004 زاد عدد السلع المقلدة المخصصة للزبائن التي جرى ضبطها بمعدل مرتين ونصف المرة». وقيمة هذه السلع المضبوطة الآن ضعف ما كانت في عام 2002، وعرض أكثر من 40 في المائة من السلع على شبكة الإنترنت في عام 2004[1].

أمّا حول القرصنة الأدبية، فقد كتبت ايفان فارس في نهار الشباب (22 ـ 3 ـ 2007) أن بعض الجامعات تعرف الغش أو الانتحال (Plagiarism) في الأبحاث والفروض على أنه استخدام غير مشروع لنص يتجاوز العشر كلمات. وتضيف عليها جامعات بريطانية إن استخدام طالب لأكثر من خمس كلمات في بحث أو موضوع من دون إذن يعد مبرراً كافياً لاتهام الطالب بخرق قانون الملكية الفكرية. وفي حالات أخرى تم توجيه الاتهام لطلاب بالغش نتيجة استخدامهم آراء سواهم والادعاء أنهم أصحاب هذه الآراء. وتتفق جهات أكاديمية على أن الاقتباس سواء كان أفكاراً أم جملاً لا يشكل

(1) الشرق الأوسط، 3 ـ 8 ـ 2005.

مثاراً للجدل، والمشكلة تقع عندما يقوم المؤلف بنسب الفكرة أو الجملة إليه عبر عدم إشارته للمؤلف أو للاقتباس. وربما يمكن القول أن إعادة الصوغ أيضاً تعد انتحالاً على رغم تغيير كل الكلمات في نص ما.

فمنذ أعوام عدة، نشرت جامعة «روتغرز» في ولاية نيوجرسي الأميركية بحثاً عن «الانتحال» Plagiarism، وخلصت فيه إلى مجموعة نقاط مهمة. شمل البحث نحو أربعة آلاف وخمسمئة طالب في المدارس الثانوية. وأكد نصف الطلاب أنهم يغشون من خلال الإنترنت. وفي جانب منفصل ضمن البحث ذاته أشار نحو 20 في المئة من طلبة الجامعات أنهم يقتطعون نصوصاً عن الإنترنت لاستخدامها في أبحاثهم من دون الإشارة إلى المصدر.

وفي دراسة حديثة أجرتها مجموعة من الجامعات البريطانية، تبيّن أن «انتهاك حقوق الملكية على الإنترنت بات من سمات الطلاب البريطانيين».

وعبّرت أخيراً هيئة الامتحانات الخاصة بالمدارس في بريطانيا عن «دهشتها» لحجم سرقة المواد وانتحال الصفة وخرق حقوق الملكية الفكرية والأدبية لدى الطلاب الثانويين خصوصاً. وسجلت إحصاءات الهيئة لعام 2006 نحو 695 حالة سرق فيها طلاب حقوق غيرهم، بينما قام نحو 227 طالباً باستخدام نصوص كاملة تعود لآخرين، أي أنهم حتى لم يتكبوا عناء الإضافة إليها أو الحذف منها. ونتيجة لهذا الواقع، فرض المجلس المشترك للامتحانات في بريطانيا ضوابط للمدارس للحد من حالات الغش والانتحال. وقال المجلس إنَّ الوضع الراهن «يهدد كل صدقية الامتحانات في بريطانيا». وضجّ الإعلام البريطاني منذ فترة بحادثة غش عندما وجّه الاتهام إلى

هاري، ابن الأمير شارلز ولي عهد بريطانيا، لأنه لم يكتب بنفسه بحثاً.

الجامعات تواجه بالأنترنت!

نتيجة لحالات الغش المتزايدة شعرت الجامعات العريقة في العالم بالخوف على إرثها التاريخي وصدقيتها كمرجعيات قادرة على تخريج طلاب يؤمنون بالمبادئ المطلوبة ويمتلكون القدرة على الإبداع والإنتاج لا على النقل والغش والانتحال. أهم ردات الفعل جاءت في اتجاهين: الأول استخدام برامج معلوماتية مهمتها كشف الغش والتزوير، والثاني التشهير بمواقع الإنترنت التي تبيع أبحاثاً للطلاب «تحت الطلب». ومن البرامج المستخدمة في كشف الغش على سبيل المثال Turnitin، يستطيع هذا البرنامج كسواه من البرامج المشابهة، مسح أي نص ودراسة لكشف أصالة أفكاره عبر مفرداته. كما يقدم البرنامج تقريراً إثر دراسة النص فيحدد النسب المئوية لحجم الغش ونوعيته وأصالة المواد الموجودة. مثلاً يورد البرنامج في تقريره أنَّ المقالة أو البحث الذي جرت دراسته يتضمن 60 في المئة مادة أصيلة لا يوجد شبيه لها على الإنترنت و20 في المئة مواداً أعيد صوغها من مواقع محددة على الإنترنت و20 في المئة مواداً مسروقة من أبحاث على الإنترنت ومستخدمة كما هي تماماً[1].

برامج تجسسية

إذا كان الكومبيوتر العامل بنظام ويندوز يعمل من غير عادته ببطء شديد، ويظهر الكثير من الإعلانات التي تقفز فجأة، أو يتوقف

(1) المرجع السابق.

فجأة عن العمل، فقد يكون مصاباً ببرامج تجسسية، التي تتحكم بجهازك لجمع المعلومات منه لأغراض الدعاية والإعلانات وأبحاث السوق أو لغرض السرقة. هل تعتقد أن البرامج التجسسية باتت شيئاً من الماضي؟ لقد أظهرت دراسة أخيرة أن 89 في المئة من كومبيوترات المستهلكين مصابة بها، وهي أعلى مستوى منذ العام 2004.

وعادة يمكنك تنظيف جهازك عن طريق برامج مثل «مايكروسوفت ويندوز ديفيندر» التي يمكن الحصول عليها مجاناً من Microsoft.com/spyware ولكن من الأسهل ألا تصاب بها أصلاً، إذ قبل تركيب البرنامج، خاصة برنامج حافظات الشاشة screensavers وأشرطة العدد والأدوات toolbars وغيرها، حاول أن تتبين كيف أن الشركة التي وراءه تحصل على دراهمها وأرباحها، فقد تستفيد جداً من وضع برنامج تجسس داخله في الخفاء.

ومن المفارقات أنَّ بعض المواقع التي ينبغي التخوف منها، هي تلك التي ترفع شعارات بأنها أمينة. وكثيراً من المواقع الجيدة تملك مثل هذه الأختام أيضاً، ولكن لا تعتمد عليها لحماية جهازك. وقم أيضاً بعملية بحث للتأكد من أنَّ الآخرين يعانون من المنتوج ذاته، فإذا فشل في أحد هذه الاختبارات، عليك تجاوز هذا المنتوج وستكون مسروراً من ذلك[1].

الرقابة.. على الأطفال

استطراداً، قد يُسمح لك بممارسة بعض الرقابة، وشيء من

(1) الشرق الأوسط 29 ـ 5 ـ 2007.

القرصنة، وذلك من أجل المصلحة الاجتماعية التربوية، لكن من غير الممكن حماية طفلك من جميع مواقع الإنترنت المضرة، أو من البريد المتطفل، لكن بمقدور عدد وأدوات ترشيح (فلترة) المحتويات وضع بعض الخطوط الدفاعية في متناول أصابع الآباء والأمهات.

وتختلف الحاجة إلى أدوات التحكم والسيطرة هذه الخاصة بنشاط الإنترنت بالطبع مع سن مستخدم الشبكة. كما أنَّ تعليم الطفل أبجديات الإنترنت يفرض تحديات تختلف عن تحديات منع المراهق من وضع عنوان منزله على موقع «ماي سبايس». وأولئك الذين يستخدمون أدوات الترشيح سيعلمون أنهم سوف يقدمون فائدة جليلة للآباء والأمهات الذين يقومون برصد أطفالهم الصغار في السن، وكذلك لمكاتب الأعمال والشركات الصغيرة أيضاً، وأيضاً للكبار البالغين الذين يستخدمون أجهزة الكومبيوتر المنزلية الراغبين فقط في تفادي رؤية البريد الإباحي المتطفل المخل بالآداب.

وهناك في أي حال خيط رفيع يفصل بين مراقبة طفل يستخدم الإنترنت، والتجسس على كل حركة لهذا الطفل، أو مفتاح يقوم بالكبس عليه. وتتيح جميع برامج رصد نشاطات الإنترنت للوالدين، أو لمديري الأنظمة التطفل على الآخرين من دون قيد. لكن نقاد هذه الخدمات يعتبرونها غير عملية ومتطفلة. ولكن كم من الوالدين له الوقت الكافي، أو الإرادة والرغبة في قراءة كل كلمة يقوم الطفل بطباعتها، وبالتالي تفحص كل زر يجري النقر عليه؟ كذلك قد تشكل محركات البحث وبرمجياتها التي تقوم بترشيح المحتويات الخاصة بالبالغين مشكلة أيضاً، فبعضها بكل بساطة غير فعال أبداً، في حين أنَّ البعض الآخر لا يمكنه الخيار بين مادة وأخرى. وعلى سبيل المثال وجدت دراسة قامت بها مؤسسة عائلة كيزر عام 2002 أن

بعض برمجيات التحكم هذه في المحتويات الخاصة بالوالدين قامت بمسح مواقع للشبكة وإخفائها، ومن ضمنها مواقع حول معلومات طبية شرعية، ومناقشات سياسية مثيرة للجدل[1].

(1) الشرق الأوسط 22 ـ 5 ـ 2007.

أرقام عربية



واقع الإنترنت عربياً

على عكس ما يحصل في الدول الصناعية المتقدمة، تحمل مؤسسة الدولة في المنطقة العربية عموماً، العبء الأساسي في تطور تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الحديثة. وللمقارنة، فأنَّ القطاع الخاص وشركاته الضخمة هي التي تقود ثورة المعلوماتية والاتصالات في الدول الغربية، وكذلك في مجموعة من الدول الناشطة في هذا المجال، مثل الهند والبرازيل والأرجنتين وغيرها. ولذا يتأثر التطور المعلوماتي عربياً بمنطلقات السياسات الحكومية، وتطلعات صنوف التركيبات الاجتماعية سواء من المبتدئين أم المتخصصين الراغبين والطامحين لاقتحام هذا المجال وإتقانه. ولكن هذا مرهون دوماً بالطاقات البشرية والمادية كعوامل تسهم أو تعمّق المسيرة التنموية المعلوماتية.

والحال أنَّ نظام المعلوماتية يمثل حصيلة لتطور علوم عدّة، عبر مراحل تاريخية مختلفة، وأنَّ الدول العربية التي تحمّست لوضع سياسات واستثمرت أموالاً لغرض تطوير مجتمعاتها في مجال المعلوماتية في العقود الثلاثة الأخيرة، فقطعت مسافات لا بأس بها، على رغم وجود تفاوتات بين دولة وأخرى. وتميل الدول العربية عموماً للاعتماد على المؤسسات التعليمية والتقنية كبنى تحتية في التعامل مع تكنولوجيا الكومبيوتر والاتصالات.

بات الإنترنت اليوم ركيزة من ركائز الحياة اليومية، ودخل حياة كل فرد عربي. منهم من استقبل هذه التكنولوجيا فاتحاً لها يديه، ومنهم من أغلق الباب في وجهها غير آبه لكل ما تقدّمه من تسهيلات وتقنيات حديثة. وأياً يكن من أمر، فأنَّ هذه الظاهرة تتوسع في العالم العربي يوماً بعد يوم. لكن العالم العربي يصنف في آخر الترتيب العالمي من حيث نسبة استخدام الإنترنت وحجم التجارة الإلكترونية وذلك لأسباب عديدة مادية وثقافية وسياسية.

ومن العوامل التي أدت إلى تأخر المنطقة العربية عن ركوب قطار تكنولوجيا الاتصالات، أي منذ نهاية التسعينيات، اتخاذ الأنظمة العربية موقفاً متحفظاً منها، أما لأسباب أخلاقية، كاعتبارها وسيلة لنشر الفساد والإباحة، أو لأسباب سياسية لمنع الأصوات المعارضة من التعبير عن آرائها. وإذا لم يكن الحاجز أخلاقياً أو سياسياً فقد يكون تقنياً أو مالياً.

فما هو واقع الإنترنت في العالم العربي[1]؟.

في دولة الإمارات العربية على سبيل المثال، يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت نحو مليون وربع مستخدم بنسبة تصل إلى 31» من عدد السكان. وصنفت هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول برامج الحكومة الإلكترونية في العالم دولة الإمارات العربية في المرتبة الأولى والمرتبة 21 على المستوى العالمي.

أما في المملكة العربية السعودية فقد بدأ العمل بخدمة الإنترنت في بداية العام 1999 وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العام نفسه

(1) جيروم شاهين، المستقبل 4 ـ 7 ـ 2006.

45 ألف مشترك، ما يعني نحو 135 ألف مستخدم، بحساب استخدام ثلاثة أشخاص لكل اشتراك. ومع التوسع في مشروعات تطوير هذا القطاع قفز عدد مستخدمي الإنترنت عام 2005، إلى 5,4 مليون مستخدم. هذا وأنَّ نسبة النمو في سوق المعلوماتية يبلغ نحو 15٪ سنوياً، ما يعني أنَّ السوق السعودي هو السوق الأول في المنطقة من ناحية الطلب.

أما مصر فقد عرفت الإنترنت مع نهايات عام 1993، وهي تعد بذلك من أوائل الدول العربية التي وثقت علاقتها بعصر المعلومات، إلا أنَّ عدد المستخدمين كان محدوداً بشدة. وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي لم يكن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر يتجاوز الـ400 ألف مستخدم. ويظهر التطور السريع لعدد مستخدمي الإنترنت في مصر، والذي تشير التقديرات إلى أنهم يقتربون كثيراً من ثلاثة ملايين مستخدم، مدى الاستفادة التيعادت على المواطنين المصريين من مبادرة الإنترنت المجاني التي أطلقتها الحكومة المصرية في العام 2002، خاصة مع الفرصة التي أتاحتها أيضاً للعديد من الأسر للحصول على جهاز كومبيوتر يسدد ثمنه على أقساط بسيطة، ذلك على الرغم من أنالأمية تصل بها إلى نحو 50 في المائة من السكان.

في اليمن، بدأت خدمة الإنترنت عام 1996. وبعد مرور 8 سنوات تقريباً على إدخال هذه الخدمة نجد أنَّ عدد مستخدمي الإنترنت يقدر بنحو 150 ألف فقط، وهو عدد قليل جداً بالنظر إلى عدد السكان الذي يقدر بنحو 20 مليون نسمة. وفي نهاية عام 2002 بلغ عدد المواقع اليمنية على شبكة الإنترنت 248 موقعاً.

أرقام «إسرائيلية»

أياً كانت جهود الدول العربية في نطاق تكنولوجيا المعلومات، فأنَّ الفوارق ليست ضئيلة أو محدودة مقارنة بالتكنولوجية الإسرائيلية. وإذا أجرينا مقارنة نلحظ تقدم إسرائيل في معظم مجالات المعلوماتية: فقد نجحت إسرائيل في إقامة صناعة إلكترونية وأنتجت كثيراً من الأجهزة الميكرو ـ إلكترونية. وبلغت درجات عالية في بعض المجالات المتخصصة. وعلى صعيد الاتصالات، أطلقت إسرائيل أقماراً تجريبية أشهرها سلسلة أقمار «أفق» التي وصلت إلى جيلها السادس.

وفي مجال البرمجيات، تملك تلك الدولة ما يزيد عن 150 بيت خبرة متخصصة في تطوير برمجيات المؤسسات الاقتصادية والمالية والإدارية. وترتب على هذا التطور اختراق إسرائيلي قوي لسوق البرمجيات في أوروبا الشرقية. وبفضل الاستعانة بمتخرجين من الولايات المتحدة، تمكنت منتصدير برمجيات بعدد لا يستهان به إلى كبرى الشركات الأميركية نفسها.

ويكشف حقل الإنترنت عن تفوق إسرائيلي على الدول العربية، لجهة نسبة المستخدمين، التي وصلت في حزيران (يونيو) 2004 إلى 40 في المئة من سكان إسرائيل. وتبين أرقام أخرى نشرتها صحف عالمية عدة، أن 82 من مستخدمي الإنترنت في إسرائيل يتصفحون الشبكة الإلكترونية يومياً. وفي مصر، التي يزيد سكانها على 70 مليوناً، لا يزيد عدد مستخدمي الإنترنت فيها على 4,5 مليون، أي أقل من 6,5 في المئة.

وينطبق نفس الوصف على عدد المواقع الإلكترونية إذ تتقدم

إسرائيل بنسبة 29,5 موقع لكل ألف نسمة، أي ما يفوق مرتين النسبة عينها في الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر الأولى في العالم العربي، بنسبة 14,3 وبفارق بعيد عن الكويت البلد التالي بـ1,8 في المئة. بل تتقدم إسرائيل على بعض دول أوروبا الغربية كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وهذه الحصيلة وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ولا يمكن إرجاع هذا التقدم البيّن إلى الدعم الأميركي والأوروبي طوال العقود الماضية وحده. والأرجح أنَّ تلك المساعدات قابلتها القدرة على الاستفادة منها علمياً وتقنياً[1].

(1) كمال حميدة، الحياة 10 ـ 2 ـ 2006.



حرب الإنترنت

جواسيس الإنترنت

في آب/أغسطس سنة 2003، نشرت مجلة «لوسوار البلجيكية» ملفاً عن «جواسيس الإنترنت» وهم في الحقيقة ليسوا أولئك الذين يخترقون البريد فحسب، بل هم أولئك الذين يجلسون لساعات، في غرف الشات (المحادثة المباشرة) ينتظرون دخول أي متحدث يمكنه أن «يصبح» صديقاً جيداً لهم.

الصداقة هنا لا تحمل أي معنى للقيمة ولا مكان للمبدأ فيها، بل هي صداقة من نوع آخر، يعرف خبراء الإنترنت أنها ستصطاد كل الشباب المراهق الذي يحب أن يتكلم في الأشياء الممنوعة، في الجنس وفي السياسة أيضاً. فالذين يدخلون إلى غرف الشات يفعلون ذلك بحثاً عن فتاة أو امرأة «متحررة» تستطيع أن تحكي وتتكلم وتناقش بكل حرية معهم، ولا يهم من تكون تلك المرأة، مكانها، هويتها، جنسيتها وأهدافها. المهم أنَّ ساعة من المحادثة «الحرة» تتطور إلى تبادل لصور غير أخلاقية، وإلى تبادل لأرقام الهاتف الجوال أحياناً، بحيث تقيم الفتاة بالضرورة في دولة «محايدة» استراتيجياً، وهذه النقطة في غاية الأهمية بالنسبة لأجهزة المخابرات كي لا تثير أدنى شبهة.. صورة الفتاة يجب أن تكون مغرية، ولا يهم أيضاً إن كانت صورتها الحقيقية أم لا، المهم أنَّ الشاب/الضحية سيكون مأخوذاً بأشياء أخرى، وبالتالي يتم التأثير عليه عبرها.. هكذا

يقول «باسكال شانتي» من المعهد الفرنسي للتقنيات المعلوماتية، فهو خبير في مجال الإنترنت، ومؤلف كتاب «هؤلاء الذين لا يعرفون»، وهو الكتاب الذي كان مشهداً آخر عن العملاء «غير العارفين» والذين يتم إدخالهم في لعبة «الحوار بكل إغراءاته، حتى الوصول إلى الحديث الأخطر![1].

ليس هذا فقط، بل في نفس السياق، نشرت مجلة «لومغازين ديسرائيل» الصادرة في فرنسا أن «الانفتاح على العالم لم يعد يكلف «إسرائيل» كما في السابق فيما يخص جلب المعلومات، بحيث يكفي الدخول إلى مواقع الشات لتعرف كل شيء!».

ما هي مواقع الشات تلك؟

سؤال طُرِح على «جيرالد نيرو» (أستاذ في كلية علم النفس بجامعة بروفانس الفرنسية، وصاحب كتاب: مخاطر الإنترنت)، وأجاب قائلاً: «من الصعب تعريف مواقع الشات أو كما تسمى عموماً بمواقع المحادثة والاستمتاع.. المحادثة من منظور الشخص الذي يستعمل الإنترنت هي فسحة من الحوار الذي لا تتدخل فيه الموانع ولا التابوهات، يجد الشخص نفسه داخلاً إلى مواقع معينة باسم مستعار، وهو الأمر الذي يجعله يحس بالأمان كثيراً كون البيانات التي يقدمها للدخول غير حقيقية، ولكنه ينسى أن ما سيقوله أثناء الحديث هو الذي سيكون حقيقياً لأنه سيكون بين أيدي أشخاص خبراء في مجال الكلام، يعرفون كيف يسألون وكيف يحصلون على المعلومة، وكيف يديرون الحوار وكيف ومتى يوقفونه أيضاً، ببساطة

(1) ياسمينة صالح، الانتقاد 20 ـ 1 ـ 2006.

هي شبكة مختصة ومتكونة من اختصاصيين أيضاً، في علم الحديث، وعلى درجة كبيرة من الدهاء أيضاً..»[1].

مواقع الشات هي المواقع الأسهل، وأي شخص يمكنه أن يدخل إلى أي غرفة محادثة يرغبها، باسم مستعار يتخفى وراءه ليعبر عن رأيه ويدردش لمدة ساعة على الأقل، قد تصل إلى خمس ساعات متتالية حسب تقدير مجلة «لومجازين ديسرائيل» التي ذكرت أن - حسب «موشي ميخائيل» ضابط سابق في الموساد - الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة هم الأكثر إقبالاً على مواقع المحادثة، لأنهم أكثر رغبة في التغيير، ووقتهم أكبر من مشاغلهم، وبالتالي يعتبرون المحادثة المباشرة أفضل طريقة لإفراغ ما في القلب من هموم يعتبرها المراهق مصيرية، كإحساسه بالكبت الاجتماعي الذي يتحول إلى رغبة في الكلام الذي يصل أحياناً حد «الإساءة» لدولته وحكومته، وهو ما يشكل نحو 66٪ من نماذج الحوار[2].

المواقع هي نفسها تقريباً، الأكثر شهرة، مثل مواقع الصداقة ومواقع المحادثة الـ«حرة» التي تحتوي على غرف محددة كالغرف غير الأخلاقية والسياسية والثقافية والفكرية، إذ تجد في كل من تلك الغرف ضابطاً منتظراً، له القدرة على الصبر وعلى إدارة الحوار بشكل عادي وبسيط يرمز إلى نفسه عادة برمز يلفت الانتباه، وبالتالي يذكر أنه «امرأة» ليتم الاتصال به، ولهذا يصير الاتصال ممكناً، والأهم أن الضابط يجيد بداية الحوار الذي يجعل الطرف

---

(1) المرجع السابق.

(2) م.ن.

الآخر يقع في الفخ، عبر إغرائه مباشرة بعبارات يعرف جيداً تأثيرها عليه، خاصة إن كان مستخدم الإنترنت دخل إلى تلك المواقع بحثاً عن الصور غير الأخلاقية!

الصحفي الفرنسي «روجيه أرود» اهتم عن قرب بتلك المواقع قبل أن يصدر كتابه «كلمات في غرفة» الذي كشف من خلاله الدور الخفي والمزدوج للعديد من المواقع، بالخصوص مواقع المحادثة المباشرة، والشبهات التي تحوم حولها باعتبارها أنها ـ كما ذكر في بداية كتابه ـ تنشط من دول توجد فيها «إسرائيل» بكثرة، مثل قبرص، واليونان، وفرنسا، والولايات الأميركية وبريطانيا.. بالإضافة إلى دول من أوروبا الشرقية سابقاً، بلغات كثيرة ومنها اللغة العربية التي تستقطب اليوم العديد من الشباب، وبالتالي تبدو مواقع المحادثة العربية فخاً سهلاً جداً، لأن الذين ينشطون خلف الكواليس يعرفون جيداً ماذا يريد المشترك العربي.. «فالمشترك العربي، الشاب، والمراهق عموماً يبحث عن التسلية والحوار السهل، متجاوزاً التابوهات والممنوعات»، لهذا تبدو تلك المواقع مثالية بالنسبة إليه بالخصوص حين صارت لها صفحات عربية.

(مجلة «لاتريبون» الفرنسية عرضت في العدد 213 أنَّ ضابط الاستخبارات الإسرائيلي «أدون وردان» المعروف في الوسط المخابراتي داخل وخارج «إسرائيل» هو نفسه «دانيال دوميليو» الذي أطلق موقع «شباب حر» الذي استقطب أكثر من 10 ملايين زائر في سنة انطلاقته عام 2003، وكان هذا الموقع ـ (الذي توقف فجأة بعد أن كشفت صحيفة الصنداي شخصية مؤسسه) ـ من أهم مواقع التعارف والكتابة الحرة التي يعبِّر فيها ملايين الشباب عن «غضبهم»

من حكوماتهم، وبالتالي كان ثمة ضباط من العديد من الدول الذين «اعتقدوا» أنهم يؤدون مهمة إنسانية بالكشف عن أسرار عسكرية في غاية الخطورة، منها ضباط من كوت ديفوار نشروا وثائق خطيرة عن الوضع الأمني الذي تم استغلاله من قبل المخابرات الإسرائيلية في السنة الماضية لـ«معاقبة فرنسا» على موقفها «السلبي» من الحرب على العراق، يقول «دونالد ماكرو» بالحرف الواحد.. لقد لعب الإنترنت المهمة الأخطر على المستوى العسكري، إذ أنَّ مجرد السؤال في حوار عادي عن الوضع السائد في البلد الفلاني لم يعد بريئاً، لكن ثمة اختصاصيون يجيدون طرح الأسئلة.

يقول «مايكل هيجل» في مجلة «بون» الألمانية: ما يقال في هذا المجال يبدو حقيقياً جداً، وباعتراف ضباط سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مثل (جون دلتون) وضابط الاستخبارات البريطانية المتقاعد (هنري سرلوب) صاحب كتاب «واجهة شاحبة»، وضابط الاستخبارات الإسرائيلية «ميخائيل ماتان»، هؤلاء كتبوا بأنفسهم عن الدور الذي لعبوه في استقطاب عملاء بطرق لم يكونوا ليحلموا بها، أي بجرهم إلى الحوار عبر الإنترنت. الغريب في الأمر، يقول «هنري سرلوب» أنَّ مواقع التعارف عبر النت هي التي تستقطب الملايين من الناس عبر العالم. ركن التعارف جلب أطباء وصحافيين مثلما جلب رجال أعمال وموظفين عاديين وأشخاصاً عسكريين أيضاً، لهذا كانت المواقع المعنية بالتعارف من أكثر المواقع زيارة في أوروبا، وطبعاً مفتوحة لاستقطاب شباب من العالم العربي، ومن أميركا اللاتينية[1].

(1) المرجع السابق.

«المقاومة» على جبهة الإنترنت

في أسبوعية الانتقاد (29 ـ 9 ـ 2006) كتب مدير تحريرها محمود ريا عن حرب غير التي تجري «على الأرض» بل عن حرب أخرى موازية كانت ـ ولا تزال ـ تدور على جبهة أخرى من جبهات الحرب بين المقاومة والعدو الغاصب.

«الحرب الأخرى» هي ما بات مصطلحاً عليه باسم «حرب الإنترنت»، وهي ليست حرباً جديدة، بمعنى أنها قريبة الاندلاع، وإنما هي حرب مستمرة على مدى سنوات، تشهد ضموراً في حين واندلاعاً في أحيان كثيرة.

و«حرب الإنترنت» جبهات، لأنها تتناول أكثر من محور من محاور الصراع، منها «المحور القانوني»، والمحور الإعلامي - الدعائي، والمحور التقني الفني.

وفي كل جبهة من هذه الجبهات معارك طاحنة، كانت أيام العدوان الصهيوني الثلاثيني على لبنان تشهد في كل لحظة ذروة جديدة من ذراها.

يقول مصدر معني في مكتب الإنترنت المركزي لحزب الله، وهو المكتب المعني بـ«خوض المعارك الإنترنتية» في مواجهة العدوان الصهيوني، إن كل مفردة من مفردات العمل على الإنترنت كانت تشهد تكييفاً لها كي تكون سلاحاً في مواجهة العدوان الصهيوني - الأميركي الذي لم يقتصر على تدمير البلدات والقرى ومحاولة إنهاء المقاومة الإسلامية في الأرض اللبنانية، ولكنها تمددت لمحاولة مسح أي وجود لحزب الله والمقاومة الإسلامية على شبكة الإنترنت.

وينطلق المصدر من مسلَّمة أساسية تحكم عمل حزب الله على

شبكة الإنترنت تتمثل في أنَّ هذه الشبكة هي مجال مفتوح لكل الناس، بما يعني حق الجميع في استخدامها بعيداً عن أي محاولة عرقلة أو منع من قبل طرف آخر، وهذه الخاصية التي يرغب حزب الله في تدعيمها على الشبكة الدولية لها ما يساعد على بروزها من خلال كون عملية الرقابة والمنع على الشبكة غير قابلة للتطبيق بالقوة نفسها التي يمكن أن تحصل مع وسائل إعلامية أخرى.

وتأسيساً على هذه المسلمة يمكن القول إنَّ حرب حزب الله على شبكة الإنترنت هي حرب دفاعية بشكل مطلق، لأنها تقوم على قاعدة المحافظة على وجود مواقع حزب الله والمواقع القريبة منه على الشبكة الدولية.

بالمقابل يعتبر المصدر المعني أنَّ ما قامت به «القوى الأميركية والصهيونية» في مواجهة حزب الله هو هجوم عدواني شامل، ولكنه ـ كما كل الهجمات على حزب الله ـ باء بالفشل الكامل.

وفي استعراض سريع للاعتداءات المتوالية التي ارتكبها الصهاينة والأميركيون بحق «إنترنت حزب الله» يعرض المصدر الوقائع التالية:

ـ إلغاء أسماء المواقع: انطلاقاً من واقع أن تسجيل أسماء المواقع محتكر من قبل شركة أساسية تحمل الهوية الأميركية، فأنَّ الحملة الأميركية على حزب الله بتهمة «الإرهاب» وجدت ترجمتها على الشبكة بإلغاء أسماء أكثر من تسعين موقعاً تابعة لحزب الله أو لمؤسسات وشركات ومنظمات تابعة له أو قريبة منه، ما جعل الدخول إلى هذه المواقع مستحيلاً. ومن المعروف أنَّ هذا الإجراء غير قانوني ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، ولكن سياسة البلطجة التي تتبعها الولايات المتحدة مع العالم في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية لم تغب عن مجال القانون الإنترنتي.

- الهجوم على المواقع: تعرضت المواقع التابعة لحزب الله والمقاومة والمؤسسات القريبة منه خلال الحرب الصهيونية المفروضة على لبنان وشعبه لعدة هجمات من القراصنة الصهاينة ومن حلفائهم من أنحاء العالم، وذلك بهدف إقفال هذه المواقع، وخلق الصعوبات أمام الدخول عليها، وقد تعددت أنواع الهجمات لتشمل «فيضانات الطلبات» ومحاولة مصادرة المواقع وغير ذلك من الأساليب المتبعة في عالم الإنترنت.

- تعدى العدوان الصهيوني على «إنترنت حزب الله» جانبه التقني - التخيلي، ليدخل الإطار المادي المباشر من خلال العمل على استهداف مركز المكتب بشكل مباشر.

في مقابل هذه الوقائع كان المعنيون في مكتب الإنترنت المركزي لحزب الله يبذلون جهوداً لافتة لتخطي هذه المشكلات الطارئة وإبقاء حزب الله حاضراً بمقاومته وإعلامها على شبكة الإنترنت من خلال اعتماد حلول بديلة سريعة جعلت كل الهجمات المعادية خارج التأثير الفعلي على هذا الوجود.

ففي مقابل إلغاء الأسماء الموجودة تم حجز أسماء جديدة بشكل سريع أو اعتماد أسماء محجوزة بشكل مسبق لاستخدامها عند حالات الطوارىء، الأمر الذي أفقد عملية إلغاء الأسماء أي معنى.

أما الهجمات التي استهدفت المواقع بهدف إقفالها وإلغائها فقد كان التصدي لها محكماً من خلال التجهيزات المتوافرة مسبقاً لدى المكتب والتي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من الحرب المفتوحة بين الصهاينة والمكتب على الشبكة.

ولم تقف مشكلة المركز البديل عائقاً أمام الحضور المكتوب

والمسموع والمرئي لمواقع المقاومة وحزب الله والمؤسسات القريبة منه على شبكة الإنترنت، فكان هناك تميز في أداء رسالة إعلامية متكاملة على الشبكة يمكن استعراض عناصرها على الشكل التالي:

- وجود موقع المقاومة الإسلامية الإخباري الخاص على شبكة الإنترنت، وهو الموقع الذي تخصص بنقل أخبار الاعتداءات الصهيونية وردود المقاومة الإسلامية عليها طوال فترة الحرب، وكان هذا الموقع، برفقة موقع جريدة «الانتقاد» على شبكة الإنترنت، مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على المعلومة الرسمية من المقاومة الإسلامية حول سير المعارك، بالإضافة إلى الإطلاع على المقالات والتحليلات والتعليقات المتعلقة بالمواجهة.

كما تميَّز الموقع بمعرض صور متكامل ضم مئات الصور حول الاعتداءات والمجازر الصهيونية بحق الآمنين والبنى التحتية في لبنان، في مقابل صور المقاومين الأبطال والغنائم التي حصلوا عليها والخسائر التي نزلت بالعدو الصهيوني جيشاً ومستوطنين.

وتميز هذا المعرض أيضاً باحتوائه على عشرات رسوم الكاريكاتور حول الحرب، منها رسومات خاصة بالموقع، وقد حصلت هذه الرسومات على نسبة عالية من المشاهدة من قبل المتصفحين.

وما يمكن الإشارة إليه أنَّ هذا الموقع ـ ومعه موقع «الانتقاد» ـ كان يقدم خدماته باللغتين العربية والإنكليزية، الأمر الذي جعله مرجعاً هاماً على المستويين العربي والعالمي لمتابعي أخبار الحرب.

كذلك تأمين الخدمة الصوتية لإذاعة النور، الأمر الذي أبقاها على شبكة الإنترنت مسموعة على مستوى العالم، ناقلة أخبار الحرب

والأجواء المعنوية العالية التي رافقتها للمستمعين، وذلك من خلال البث المباشر الدائم، ومن خلال تسجيل أخبارها وخطب الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله، ما سهّل الحصول عليها بشكل دائم.

آفاق الغد



الانصهار التكنولوجي

لقد دخلنا الآن إلى عصر الإنفوميديا، وهناك بالفعل أمثلة كثيرة للانصهار التكنولوجي. وهي أمثلة توضح لنا مرونة تكنولوجيا الإنفوميديا. فيمكننا مشاهدة الصور التليفزيونية على الهواتف. ويمكننا أنْ نفتح نوافذ التليفزيون على كومبيوتراتنا الشخصية. وفي استطاعتنا كتابة رسائل موجزة على هاتف في يدنا وإرسالها بالفاكس إلى مكاتبنا، كما يمكننا تشغيل الأقراص المدمجة المحتوية على تسجيلات موسيقية وأفلام سينما بتوصيلها بمشغل ألعاب الفيديو. لقد أصبحت ساعتنا اليدوية آلات حاسبة وأجهزة نداء Pagers. وفي إمكان الكومبيوترات الشخصية أن تشغل ألعاب الفيديو. كما يمكن لمشغلات الأقراص المدمجة أن تعرض أفلاماً سينمائية، وكتباً ومجلات. إنَّ التباديل والتوافيق Permutations في ذلك المجال لا نهاية لها[1].

عن مستقبل البريد الإلكتروني فإن الجهود الحالية لتحسينه ترمي بالدرجة الأولى إلى علاج أمراضه وعلله، إلا أنَّ الأبحاث التي تقوم بها الشركات ومختبرات الجامعات تشير إلى استخدامات جديدة رائدة للبريد الإلكتروني المتواضع هذا، انطلاقاً من توسيع المعارف والمدارك الخاصة به، إلى تعزيز أساليب تدفق العمل

(1) ثورة الإنفوميديا (مرجع سابق ص107).

وتسهيله. وقد أسفرت المقابلات والأبحاث التي أجرتها مجلة «كومبيوتر ورلد» الإلكترونية مع مديري أقسام تقنيات المعلومات وأصحاب الرؤى المستقبلية عن النتائج التالية حول مستقبل البريد الإلكتروني[1]:

الرؤية الأولى تقول إنَّ التقنيات الجديدة والضغوط الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تدجن في النهاية البرامج السيئة والخبيثة. ويصف راي توملنسون كبير المهندسين في شركة «بي بي أن تكنولوجيز» في كمبردج في ولاية مساتشوسيتس هذا الصراع بينه، وبين البريد المتطفل والصيد الاحتيالي والبرامج السيئة والمضرة، على أنه متعادل، وند للند في الوقت الحاضر. وهذا الخبير له منظوره الخاص والجيد في هذه المسائل. وهو يرى متأملاً مع بعض السخط ضرورة تنفيذ بعض الاقتراحات المتنافسة لاجتثاث الموجة الحالية من الهجمات الفيروسية والمؤذية والبريد الإلكتروني المخادع. «وهذه ليست بمشكلة فنية معقدة بقدر ما هي مشكلة تجارية وسياسية».

وفي أمكنة أخرى من مايكروسوفت يعمل الباحثون على نموذج أولي يدعى «مايل سكوب» الذي يقوم برصد الطرق والمسالك التي يتبعها البريد الإلكتروني، وبالتالي يقوم بتنبيه المستخدمين، عندما يتوقع حصول تأخير مهم. فإذا ما لاحظ «مايل سكوب» أي تأخيرات مثابرة تحصل، مثلاً بين «مايكروسوفت دوت كوم»، وبيركلي دوت إيديو، يقوم بتحذير المستخدمين على هذه الخادمات بأن التأخير

(1) الشرق الأوسط، 4 ـ 7 ـ 2006.

محتمل، تماماً مثلما يقوم التقرير الخاص بحركة المرور بتنبيه السائقين من الطرق المزدحمة.

وهناك مشروع آخر له علاقة بمايكروسوفت يدعى «شور مايل» يقوم النظام إذا ما أرسلت رسالة ما، بعرض أشعار، أو تبليغ لا يمكن العبث به، على جدول في مكان ما على الإنترنت. ويقوم متلقو الرسائل الإلكترونية دورياً بتفحص الجدول هذا ومقارنة التبليغات مع الرسائل المتلقاة. فإذا ما وجدوا أشعاراً ولم يجدوا الرسالة الخاصة به فإنهم يدركون أنَّ الرسالة فقدت. وتصف مايكروسوفت هذه بالخسائر «الصامتة» لأنها تضيع دون إمكانية تعقبها. وقد عثرت مايكروسوفت في تجارب متحكم بها جرت على مدى شهرين مستخدمة تشكيلة منوعة من أنظمة البريد الإلكتروني وناقلاتها أن رسالة من بين 140 تختفي من دون أثر. والتأخير هنا قد يراوح بين أربع دقائق و27 ساعة[1].

وسيبقى مزيج التقنيات والسياسة ومقاييس الأسواق، على البريد الإلكتروني كواحد من أهم تطبيقات الشركات، كما يقول معظم المستخدمين، لأن «البريد هذا سستمر في أن يكون شكلاً متكاملاً من وسائل الاتصالات» على حد.

وتقوم أبحاث «أي بي أم» بالبحث عن وسائل لدمج البريد الإلكتروني مع الوظائف الأخرى في تكامل وثيق لتصبح من فعاليات المستخدم اليومية، «لأنه ليس كافياً مساعدة الأشخاص لكي يديروا بريدهم الإلكتروني، بل المهم مساعدتهم على إدارة أعمالهم»، كما

(1) المرجع السابق.

يقول دان غروين العالم الباحث في مرافق الشركة في كمبردج في ولاية ماساتشوستس. وهذا ينطوي على وصل جميع ما يرد من اتصالات ومعلومات حول موضوع، أو نشاط واحد، على حد قوله. ومثال على ذلك «أكتفتي إكسبلورر» (مستكشف الأنشطة) الذي هو نموذج أولي من قسم الأبحاث في أي بي أم، والذي هو أداة تعاون التي تجمع معاً رسائل البريد الإلكتروني وتزامن الاتصالات مثل الرسائل الفورية وصور الشاشة والملفات وتحضير الملفات. وبمقدور فريق المشروع أن يؤسس «مجريات للفعاليات» تتضمن مثل هذه المعلومات الواردة، وبالتالي التحول بسهولة بين لا تزامن وبين التعاون في الزمن الحقيقي. ومجرى النشاط أو الفعالية قد يشمل الرسائل والدردشة وتبادل الملفات بين أعضاء الفريق الواحد الذي يقوم بكتابة عقد مناقصة على سبيل المثال[1].

صورة إنترنت المستقبل

صحيح أنها تشرنق الكرة الأرضية بأليافها الضوئية، وصحيح أنها صارت من العلامات الفارقة في التطور العلمي للأزمنة الحديثة ومجتمعاتها، لكن كثرة من الخبراء تعتقد أنَّ الإنترنت أخفقوا في تحقيق كثير من وعوده القوية، مثل خلق المجتمعات الرقمية وتقديم المعلومات من دون قيود لكل البشر. ولذا يعتقد هؤلاء الخبراء، كما يبدو من تقارير متواترة في موقع «الجمعية الأميركية لتقدم العلوم» American Association for the Advancement of Sciences، إنَّ الشبكة الدولية للكومبيوتر باتت فعلاً على عتبة التقاط «فرصتها الثانية»،

(1) المرجع السابق.

وذلك بفضل التقنيات التي تدفعها للاندماج مع شبكات الاتصالات والبث التلفزيوني.

بدأت إذاً عملية تطوير الشبكة ولنجاحها، يجدر تحسين الخطوط وتسهيل استخدامها إلى أقصى حدود. وينبغي كذلك جمع عناوين وشفرات الهوية الإلكترونية لكل مستخدم، ما يسهل تنقله في الفضاء الافتراضي لتلك الشبكة.

لكي تصبح الإنترنت أكثر اندماجاً مع المكالمات الهاتفية والبث التلفزيوني، وكذلك برامج الراديو، يجب رفع سرعة نقل المعلومات على الشبكة الإلكترونية، إضافة إلى تسهيل طرق التعامل مع الاتصالات وشبكات الإذاعة والتلفزيون، بحيث تصبح في متناول الجمهور كله.

في حال المكالمات الهاتفية من خلال الإنترنت، يجب ألا تتخطى المهلة ما بين إرسال المستخدم كلماته، التي تحملها الملفات الصوتية، وتسلم مستخدم آخر لتلك الملفات ذاتها مدة 150 جزءاً من الثانية. لذلك، ينبغي أن تتمكن مختلف الأجهزة المتصلة بالشبكة من بث بعض المعلومات قبل غيرها. ويطلق على هذه العملية، التي تتضمن إعطاء أولوية لبعض الملفات على بعضها الآخر، اسم «نوعية الخدمة».

فمثلاً، يعمل «مختبر اللورين للبحوث في مجال المعلوماتية وتطبيقاتها»، واختصار اسمه هو (لوريا)، على تقنية تسمح بتحليل دقيق ومباشر لبث فيلم فيديو مضغوط بنظام «مبيغ - 4» Mpeg-4.

ويهدف هذا العمل لإعطاء الأولوية في تحويل الملفات الرقمية

على الشبكة، وخصوصاً في أوقات الازدحام، للصور الأساسية، أي تلك التي تحمل روابط مع ملفات أخرى. ويؤدي ذلك، بديهياً، لإهمال الصور المنفردة بنفسها، أي التي لا تحتوي ملفاتها سوى الصورة نفسها. وينبغي تكييف الصور الأساسية ومسارها مع وضع الجهاز الذي يتلقاها. ويبسط أندريه كوتون، وهو أحد المسؤولين في مختبر «أيرو نت لاب» Euronet Lab، الذي يعمل بالتنسيق مع «المدرسة الوطنية العليا للاتصالات السلكية واللاسلكية»، الأمر على النحو التالي» «يمكن أن نتصور أن يكون البث التلفزيوني لمباراة رياضية مؤلفاً من فيلم فيديو بتقنية عالية موجه إلى الكومبيوتر الموصول بخط الإنترنت السريع من نوع «خط المشترك الرقمي اللاتواقتي» Asynchronous Digital Subscriber Line (واختصاراً ADSL «أيه دي أس ال») وفيلم فيديو قصير مصنوع بتقنية للهواتف الخلوية من نوع «يو أم تي أس» UMTS.

يستلزم الأمر أن تعطى الأولوية لفيلم المباراة الرياضية. لذا، يجب صنع جدول ثابت بالنتائج، مع القدرة على التدخل عندما لا تصل ملفات تلك المباراة بالطريقة الصحيحة».

بريدك.. بعد عمر طويل

ومن الإشكاليات التي قد تتفاقم مستقبلياً، ما طرحته إحدى المجلات الغربية كسؤال:

ما الذي يحدث لبريدك الإلكتروني عندما تموت؟ ينصح مخططو المواقع زبائنهم على نحو متزايد بأن يدرجوا كلمات السر الخاصة بهم على الإنترنت في وصاياهم. ذلك أنه عندما لا تكون هنالك تدابير في شأن ذلك، فأنَّ مقدمي خدمات الإنترنت يحرمون بشكل

روتيني أفراد العائلة من التوصل إلى البريد الإلكتروني وغير ذلك من الممتلكات الرقمية.

هذه النزاعات توشك أن تحط رحالها في المحاكم. ففي عام 2005، أمر قاض في ميشغان «ياهو!» بالإفراج عن البريد الإلكتروني لجندي أمريكي لقي مصرعه في العراق إلى عائلته بعدما تقدمت بدعوى قضائية. ويقول كريس سبرينغمان، وهو أستاذ قانون في جامعة فرجينيا، إن هذه هي البداية ليس إلا. ويقول: «ستزدهر هذه القضايا».

وينسج الطلب الذي استجد على ملكية البريد الإلكتروني صناعة صغيرة ولكنها نشطة تلبي احتياجات الأشخاص الذين يريدون أن يقوموا بإجراءات لحياتهم الافتراضية قبل أن تنتهي حياتهم الفعلية. وتتقاضى مواقع على شبكة الإنترنت من المشتركين رسوماً تصل إلى 25 دولاراً في السنة مقابل خدمة تتيح لهم أمر صياغة رسالة أخيرة بالبريد الإلكتروني للأصدقاء والعائلة لكي تُرسل بعد وفاتهم. ويمكن لنص هذه الرسالة بالبريد الإلكتروني أن يحتوي أيضاً على كلمات سر الحسابات الرقمية.

ويقول مارك روتنبيرغ، المدير التنفيذي لـ«مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية»: «المحامون يحثون زبائنهم بالفعل على التفكير في شأن مسألة من له حق الوصول إلى كمبيوتر أو بريد إلكتروني إذا ما ماتوا».

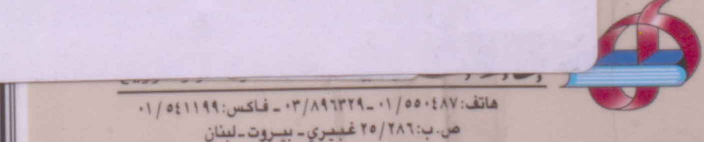


الفهرس





الإنترنت
إعلام ضد الإعلام



هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٠١/٥٤١١٩٩
ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com
URL: http://www.daralhadi.com

